

کتاب حاوی القواعد الفقهية

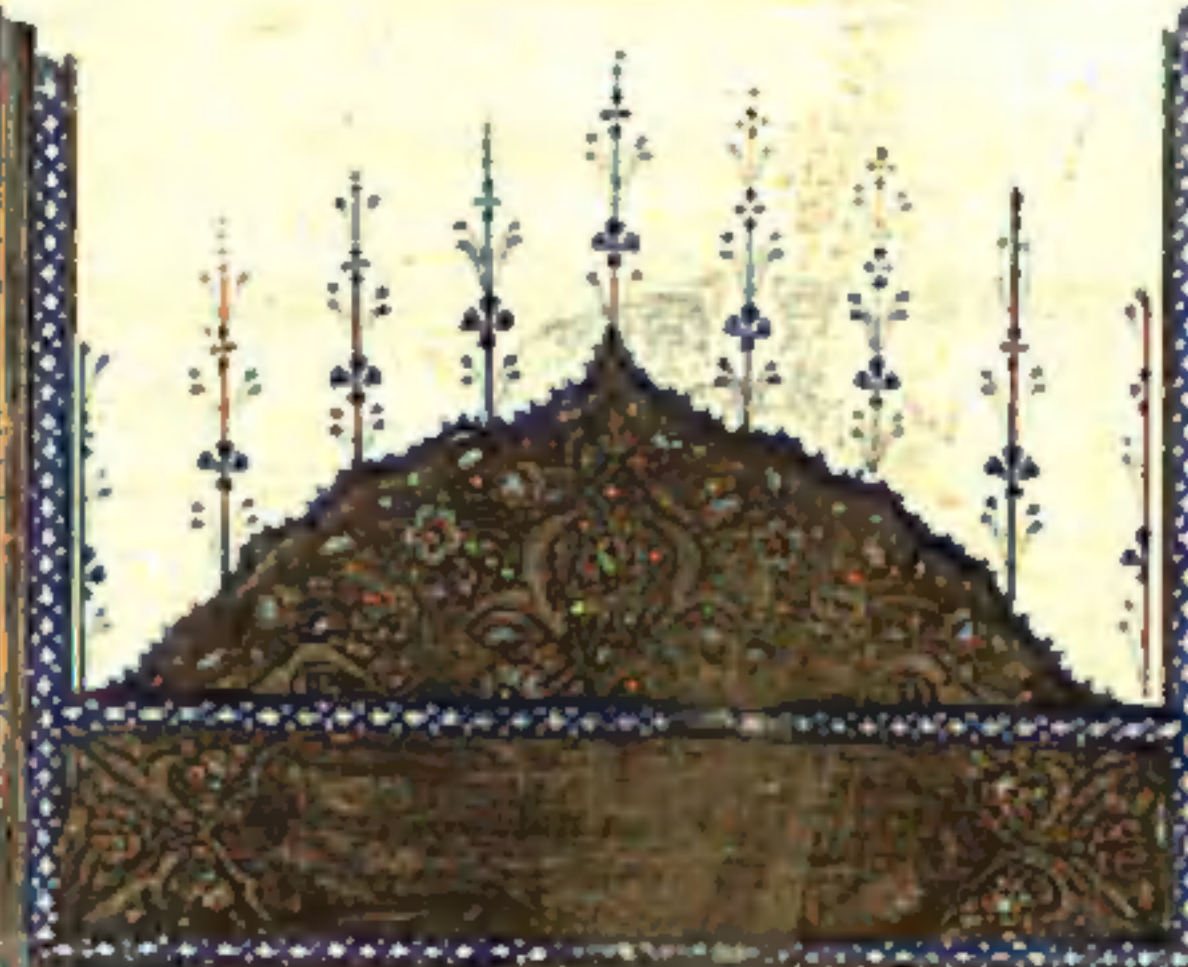
قال عبد الله بن دینار
في كتابه في القواعد الفقهية
كتاب لا يفتي به الا في
ما فيه

الحرف
٢٨٤١

١٢٥

المقدمة ٣	توفيق اهل ٣	توفيق الخ ٣
توفيق الصنف ٤	توفيق اللغة ٤	اختلاف العلماء في وضع اللغة ٤
قائمه وقبها تنسب ان التنبيه الاصل في الكلام ادم عيسى السلام لما دس دس الموت ٥	التنبيه الشئ ما ذكر ابو زيد ان اول من يطلق بالنونية ٥	توفيق اللغة والخ والفريق كفاية ٦
توفيق الخ ٧	توفيق الخ ٧	توفيق الخ ٧
توفيق الخ ٨	توفيق الخ ٨	توفيق الخ ٨
توفيق الخ ٩	توفيق الخ ٩	توفيق الخ ٩
توفيق الخ ١٠	توفيق الخ ١٠	توفيق الخ ١٠
توفيق الخ ١١	توفيق الخ ١١	توفيق الخ ١١
توفيق الخ ١٢	توفيق الخ ١٢	توفيق الخ ١٢

١٤	١٤	١٥
١٦	١٦	١٨
٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢٣
٢٣	٢٣	٢٤
٢٤	٢٤	٢٥



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي من فضله رفع العلم بفصل الحجة في قوله انما يخرج
رعاياه النعماء ونور بمصابيح نصابهم من كائنات قلوب الطالبيين
في الاذن والبارك شجرة علومهم كما بارك في لا ولا ولا ونصب
علام العلم من كلامه الاقول بعض قوله على بن ابي طالب
يعلمون والذين لا يعلمون في الزيادة الطيبة والصلوة
على حامل اعيان الرسالة والفاضل بالفضائل بين مصانع
الخطباء كثر منهم من حصى البطيخ محمد الميراث له عود الثقلين
بما ريب ولا ريب . وفيه الواجب المقتضين من شكائهم
علومهم نوراً من حجبهم حيث ادب درسه ونصبهم
الاذن والبارك فانه لقد كنت في اذان الاذن عقودان العلم
منه فانهم من علوم النور والعلوم مستحقين ان يكونوا في
من السديد اليه والافادة على الطالبيين المكثفين عليه
منهم كما يحيط علمهم واثان ان اكتب شيئا من اصول النور فاحث
فوقنا من بيننا لا شغلي وانتم من نزع النور في الابرار
منها جامعاً للقواعد حاشا على علمهم من غمت في سرهم
للمتقين والواصلين صاحبها البر والوفاء وحسنه كما دى العوالم
شده جامعاً للقواعد فليد الاسم مطابقتها للمعنى في تحقيق
لذاتها من الاظهار بحقيقة بالذات في شوق ولا سيما لما عدا
لجميع وزر يطالبات يريب . لقد نزل المعز واعرب لفظ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

این مثنوی که در دستشده و در قضاصل المذکره
ابن ابی اریقین
فمن صنف فی کمال حدیث علقه بقرطاسه منیة فی ذم
کلامه قول الله عز وجل انی فی ذلک لعلکم توعظون
سابق شریف از آنکه فرمود که هر که بخواند این آیه را در روز
جمعه یا در روزی که در آن روز باشد که در آن روز
و اما علی بن محمد بن ابی حمزه که در آن روز
بود که در آن روز بود که در آن روز



فزجبت انه موجزا لا مطنبا. اعني به القصير المعظم. والصلاب
 الاعظم. صاحب الديوان. تصف الزمان. الوزير الاعظم. الشاه
 افضل الفضلاء. المتبحر. اعلم العلماء. المتأخرين. الذي يسجد
 بطرف الخي. وامساك بابيه. ثم ينقذ الخلق. وبال الى جنبه
 الذوات والفاضي. واقبل بمواجهة المطيع. والى **شعر** شكرا
 كنت اللهم حيث مننت. وزيارته تحشى للذكر وترغب
 بكما به اهل الكفر والرفض ومن. له منهيب الالحاد والزنج
 وبه به بالعسكر الغالب الذير له في حيا الاعداء ملهى وعلب
 غرامه لا شئى لكبارنا. واصغرا كالدهر بل **هي** غلب ثم
 المأمول من الفضلاء الكرام المتخلفين باخلاقهم
 ان يبقوا ما كان قابلا لاصلاحهم فخل. **شعر**
 لطفهم ما يناسب السمن الزهر. او **شعر** ما يكمل
 ليس او كفاؤهم كبريت في السلام. **شعر** والفقير
 على الخلق. **شعر** من اسه في الزنج انه قريب **شعر** سطت
 والديني. وبعد التبين بسبب الله الرحمن الرحيم يقول العبد الفقير
 الى الله عبد الحكيم لطفه. قال نجم الحلة والدين الفقير غلب
 الافتقار الى الله تعالى دون غيره. والافتقار الى الله تعالى مع الافتقار
 الى الغير. والافتقار الى الغير دون الله تعالى العياذ بالله
 فاشربنا سيدنا على الله عليه وسلم يقول الفقير فخرى
 الى الاول بقوله كاد الفقير ان يكون كفا الى الله تعالى وبقوله
 الفقير سوا الوجه في الدارين الى الثالث اما بعد **شعر**
 انا عاظم كتبنا بها على الصلوات واجبة في نصب الخلفاء كافية وهو
 سفاف الى الحمد والثناء الى لفظ الجلالة. **شعر** المصداق
 الى مفعوله وانما على محذوف. **شعر** يا الله المستكمل للاثبات
 عليه والمراد بالمصدر هنا الحاصل بالمصدر **شعر** المودعة في المصنف

عزیز و محترم دوست
میرزا محمد علی خان

فانه به ثلث وكما الكلام في محله انما يستلزم به الى تزييد بقصد
 كل واحد ثابت تدنى والصلوة بجزء عطف على محله وقوله على
 خلقه من خلقه بالصلوة والخلق بمنزلة الخلق فيهم المعقولات
 والحسنة والجاهل والاعاقل وان كان المراد من هذا القول
 المكلفين بالتكليفات الشرعية والعقل الحقيقية وعلى الاذن
 هم مقيادون التزم به السنة او قال على الله وعلى السبب بحديث
 الموصوف الذين روي عن فرق بيني وبين الي بلي لم ينزل شيئا
 في نفسه الا ب سنة وجزءها اما بالقاء والمثاليه
 بالخير اليه الذين يمكن ان يكون الاشياء عبارة عن التلثة
 اثنى الالفاظ والحق والقدوس والاله على تلك الالفاظ
 باعتبار دلالتها على المعنى المخصوص غريب الوضع صفة
 كاي قال الغيب الرجل اي جاء بتي غريب الوضع والغريب
 في الحديث بالخير سنة مفسدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكثير روي عنه اما من التابعين او تابع التابعين عجيب
 الوضع معارف على غريب والجيب الى الذي يجيب منه
 كذلك الغائب الغم قلنا في قوله تعالى اي ليل ما يجد
 طيبة نقادة بظهوره وينسج ما يج على مناله وهو كبر المجيب
 الذي يفيض لك عليه الرب ويستقل كمنه العادة
 والا سذب ويقال في شيء كبر العتيد ومنه في الغابر
 او اضم لما كانت الجنة في السدر على وجه يحكم اخرته
 وهذا الخائب في كتاب القدم انما هما اهل الادب الذين هم
 سموهم بآه كوفيا خصه منا طرا الى دالين كلام الامام
 في سبيل في السبيل واليوم ويذكر ان شيخا كاملا في العلوم
 والادبية وغيرها اخذ العلم من مساجح زمانه ومن
 لطفه عز وجل فنهج ما فتح بحث صار في الكتاب المفسر

وهذا في الغيب

القدر

التي هي ثابتة ومثالية مستترة عن الذكر والبيان يستلزم اي
 الكتاب على مقدمته دست مقالات وحائنه وجه الضبط ان
 القواعد التي ذكرت في آما ان يكون مقصوده اولا قال في
 المقالات والثانية اما ان يخلق السابقة بالاحقة اولا
 فالله في المقدمة والثانية الثانية المقدمة من لغة صيغة
 زرقه بمعنى تقدم عند الجهور قال سعد الدين السفا زان
 في شرح السطح ان المقدمة مأخوذة من مقدمه الجيب
 بمعنى الجملة المقدمة منها تقدم بمعنى تقدم برهان مقدمه الجيب
 ومقدمة العلم مستعاران منها اصل النحو علم يجهل في غايله
 النحو انما الجاية من حيث هي وليه وكيفية الاستدلال بها
 وحال الاستدلال هو علم يجهل في امره فلهذا ما اورد
 على التعبير في هذا اصل الغف من كونه يلزم عليه فقهه
 في فقه العلم لان اصل النوصاعة منه فقهه فقهه
 العالم به اولا فوله عن اولى النحو يخرج به كل سواء فله
 ابن حنبل في مختصر اولى الفقه في السماع والسمع والسمع
 واما كونه الانباري فقهه في اصول استنباط الحاك
 ولم يذكر ان جامع فكانه لم يرد الا يحتاج به في العربية كما هو رأي
 القدم اي اكثر من كونه الاولي ان يحصل لنا اربعة اولى كما دفع
 العمل عليها واذا عرفت هذا فاعلم ان كفاية الاجماع القياس
 لا بد من مستند من السماع كما هي في الغف كذا كذا ووجهها
 الاستقناء والاستحالة وعدم النظر وعدم الدليل ونور انما هي
 احراز به عن البحث عن النقصية كالبحث في دليل فافهم
 يجوز العطف على الضمير الموجود في غير عادة كجاء وكذا انما
 قبل الذكر في بابي الفاعل والمفعول وقوله في
 هي اذ لا بيان لجهة البحث عنها اي بحث عن كلمات القواعد

وقد مر في هذا الكتاب في سائر المقالات ان مقدمته العلم لا يكون كذا

بأنه حجة على الخلق لأنه أفصح الكلام سواء كان متواترا أم أحادا أو غير
 السنة بشرطها ألا تدعى كلاما يوجب بعينه كذا ذلك وعن
 إجماع أهل البدن كذا ذلك وعن القياس عما يجوز فيه
 من العدل وما لا يجوز وقوله كفيته الاستدلال بها أي إقرار
 عن إقرارها بخلافه السماع على القياس واللغة الجارية
 على التسمية الألمانع تأتي على التبيين على الضعيف
 وأخف الأقباحين على أشدهما فتحا وقوله وحال المستدل
 أي المستبطل من من الأدلة المذكورة أي هضبة
 وشبهه وما ينبع ذلك إقرارا عن صفة المقلد السائل
 وقاعدة أصل الترخيص في ثبات الحكم على الوجه والتبديل
 والارتقاء من حفيظ التقليد إلى إيفاء الأطلاع على الديل
 فإن القدر لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا منقذه
 في أكثر الأوزار من الشك والارتباك ولما عرق أصول
 النحو كذا أن يعرف النحو أيضا وله حدوده حتى واليهما
 بهذا الحل قول ابن جنين في خصائصه هو النحو تمت كلام العرب
 في معرفة أي أنه علم بمقاييس تنبأ من استقر كلامهم من أراء
 ونبأه وانصرف وبغيره وغيره كالنثبة والجمع والتخفيف والتكثير
 والألفاظ وغير ذلك لينبغي أن ليس من أهل اللغة العربية بها
 في الصفاة وأصل النحو مصدر نحو خرجت بمعنى قصرت
 ثم خفضت من القيل واليل كما أن الفقه في الأصل مصدر
 فقصرت بمعنى قصرت ثم خفضت علم الشريعة وقارصا حب الميراث
 النحو من جهة علمية ينظر ألفاظها في ألفاظ العرب من جهة
 ما يأنف بحسب مقامهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة
 اللغة فتوصل حديثا إلى الأخرى وقيل النحو علم صميمية
 يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد من التأليف

يستدل به على أن اللغة العربية هي الأصل في النحو
 على أن اللغة العربية هي الأصل في النحو

العلم في النحو ليس بغير اللغة العربية
 العلم في النحو ليس بغير اللغة العربية

العلم في النحو ليس بغير اللغة العربية

العلم في النحو ليس بغير اللغة العربية

ليعرف القاص من القاصيد وإذا عرفت هذا علم أنه كما لزم أن يكون
 النحو كذا أن يعرف القاصيد أيضا فالأخرى منها من هو ودية ما
 الزجاجة هو النحو القاص كذا أن يعرف القاصيد أيضا فالأخرى منها من هو ودية ما
 في معنى علم النحو والقاصيد كذا أن يعرف القاصيد أيضا فالأخرى منها من هو ودية ما
 وهي الحكم ببناء عينايات تعرف لها من الحركات والسكنات
 التي ليست بأرباب مع لفظهم بعض الحروف على بعضه ما خيرة
 مختلفة باختلاف الكليات كقولهم يفتح ففتح وفتح
 من المشتقات المتأخرات حصول معنى مفصولة لا فصل أي تلك التي
 الأرباب أي هذه الأسئلة تفي بها التعريف فبها على أن هذا العلم
 يحتاج إليه والمؤيد بالتعريف منها غير علم التعريف من الذي
 هو معرفته أحوال لا ينبغي وقيل علم يوجب فيه من أحوال اللغة
 الحكم ببناء عينايات من الحركات والسكنات التي
 ليست بأرباب ثم أنما ذكر كذا من توفيق النحو والتعريف لزم
 الترخيص في تعريف اللغة فقال اللغة أصوات من الحروف
 أي ما كرونها من كبر مع الحروف البناء على الحروف
 الألفانية المعبرة عنها بحروف أي جاد أبج ودية
 إلى قوله غير بها صفة أصوات والغير البارز لها فاعلم يعبر
 قوله كل قديم عن عوامهم من حيث المكاملة والحاذرة والملازمة
 من كونها مناسبة الألفاظ المركبة من الأصوات من الحروف
 إلى علم الموضوعات من أجلها قال ابن جنين في الخصائص
 هذه المناسبة موضوع تعريف في علم النحو كذا أن يعرف القاصيد أيضا فالأخرى منها من هو ودية ما
 في صوت المجزأة بسلامة تقارصا في صوت الكبار
 تقطيعا تقارصا في صوت تقارصا في صوت تقارصا في صوت
 هي القواعد النهائية للاضطراب والحركة نحو الغنيان
 والغنيان تقارصا في الحركات في الحركات في الحركات

العلم في النحو ليس بغير اللغة العربية

العلم في النحو ليس بغير اللغة العربية

العلم في النحو ليس بغير اللغة العربية

العلم في النحو ليس بغير اللغة العربية

وكان ثبت عليه السلام عندنا فقال له ادع الله ان يرسل في هذا
 الجنة فقال ثبت عليه السلام ادع انت يا ابي فقال ادع اني استحي
 من الله تعالى فثبت عليه السلام فصح الخبر في جبريل عليه السلام
 يحيى وبلغ في هذا الجنة على راس جود من جود الجنة فاكل ادم عليه
 السلام من هذه النار وورق ثياب كحورية من تحت عليه السلام
 فاول من تكلم بالعربية في وجه الارض كانت تلك الكورية وولد
 من تلك الكورية ادريس عليه السلام وهذا السيرة صحتها ووطر
 الجنة وبلغ خلقها ثم بعد الطوفان لم يبق في وجه الارض من نطق
 بالعربية فاول من نطق بالعربية في وجه الارض بعد الطوفان
 بن حطان الكندي الذي ما ذكر ابو زيد في الوصاح ان من نطق
 بالعربية يورث بن حطان ثم عندها اسمعيل عليه السلام وهو ابن
 ابي خنيس سنة وروى البشير اذ في الباب عن امام المؤمنين
 واما المؤمنين علي كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اول من نطق بالعربية اسمعيل عليه السلام وهو ابن اربع عشرة سنة
 قال الحافظ بن حجر في شرحه في الحديث في العربية بالجنة للجنة
 بين الحديث اي حديث الباب وحديث ابيهم اسمعيل
 وهذا الحديث في العربية اليها ما في فيكون الادلية في حديث
 الباب كسب الزمان في البيان لا الادلية المطلقة فكان
 هذا الاطام لا اسمعيل عليه السلام بعد نطقه اصل العربية من جرحهم
 وبتوحيده ما حكى انه عرف من العربية في ان عربية اسمعيل كانت
 افصح من عربية يورث بن حطان وبعابا جودهم وحجورهم
 بعضهم من العلماء ان الله ان لا فائدة لهذا الخلاف المذكور الا
 هو عمل في توضيح انه تعالى لم يوضع البرزخ بالتوزيع وليس كذلك
 بل فائدة ان الادلة فقهية وكذا ذكرت هذه المسئلة في اصوله
 والانية كونه وكذا ذكرت في اصوله بخلافه في جني في حقا

ثبت عليه السلام
 اول من نطق بالعربية

ادراسه انما قيل في العربية

على ان العرب في الحقايق
 والادب والعلوم والاعمال
 والادب والعلوم والاعمال

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

في جبريل ثبت عليه السلام فثبت انها اصطلاحية جاز والاف
 والطبقة اكثر النفاذ على ان المصنفات ليست بكلام فيصنع ان
 من هذا الاصطلاح واذا عرفت هذا فاعلم ان ابن جني قال
 الصدوق وهو زاي ابي الحسن الاخشش مؤلفا بكتاب
 ام بان اصطلاح ان اللغة العربية كلها لم توضع في وقت واحد
 بل وضعت متدخلة متتابعة فقال الاخشش في كتاب العرب
 انما جات من قبل ان اول ما وضع منها وضع على خلاف
 وانه كان كل مسوقا على صحة وقياس ثم احدثوا من بعده اشياء
 كثيرة للحاجة اليها غير انها على قياس ما كان وضع في الاول
 مختلفا ويجوز ان يكون المراد وضع الاول من واحد ثم راي
 من جاء بعده ان خالف القياس لاول في شيان جاز
 على الصحة مجري الاول مستثلا الاجناس الثلاثة اي الاسم
 والفعل والحرف ويجوز ان كل من ساءه وضع قبل فادرك ذلك
 الوضع وقسرح ابو علي الفارسي ان الاخشش قال ان ما
 غير من كثرة استعماله من حيث ان العرب اقتصروا بما كان
 قبل وضعه وعلمت انه لابد من كثرة استعمالهم اليه فابتدوا
 بتغييره علما بان لابد من كثرة الداعية الى التغيير فالتسميات
 كان مع ما كثرت الداعية فيما بعد الى التغيير فثبت كثرة
 الاستعمال انكوا بعض افراده من غير معرفته كواش وشمي
 وكيف وامين وحيت واذا وكذا الفعل قد با كان مبنيا فلما
 كثرت الداعية فيما بعد الى التغيير من كثرة الاستعمال
 تركوا الفعل المضارع مع نحو يغير لم يغير لم يغير
 علما بانهم يسكنون منها فيما بعد فيجب له ذلك تغييرا قال
 الاخشش والقول عندهم الاول لانه اول ما حكاه في اصوله
 لما بعلمها بصائر امرها وكما عرفت كل واحد من العلوم الثلاثة

في هذا الخبر

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

الامم السابعة لغة بشرط واحد ان يكون ما قبله عدلا حجة
 كان او امرأة حرا كان او عبدا كما بشرط في نقل الحديث
 فبشرط في نقله معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها
 أي اللغة العربية ما استعمل في نقله أي الحديث فانه كان أي
 نقل اللغة العربية فاسم لم يقبل نقله في الحديث وقيل
 نقل العدل الواحد من أصل الالهام كما في قوله في قوله
 من اللغة الفصاحة الا ان يكون كمن يشترط في نقله
 كل واحد من التواتر والاحاد اشكالات كثيرة اما
 التواتر فلا شك ان الواقع عليه أي على المتواتر من جهين
 احدهما انما يجد الى سائر مختلفين اللام في الناس للهمزة
 والمعهد من علماء النحوي واللغة الذين هم كانوا مختلفين
 في معاني الالفاظ لانه عليها يوضع الالفاظ التي هي في الالفاظ
 تواتر لا دورا في نقله الا ان الالفاظ عطف تفسيرها على
 استعمالها على السنة المسلمين من العرب والروا وغيرهم
 من المصنفين عرفوا الهمزة في نقله فامضوا على نقله مختلفين
 وقد استدلوا بالسنن الاول لا خندا فالسنن الثاني
 قوله لا يكتفى القطع فيه أي في هذا الاختلاف بما هو الحق أي
 العوايب في نقل الالفاظ كلفظة الله أي كاستغاثتها قال
 قوم انهم ساءوا به وقال قوم انهم ساءوا به يعني وهو ابو زيد
 وجماعة من المتكلمين انهم ما خذوا من اللغة السريانية لان
 اليهود والنصارى يغيرون في الالفاظ العلم لا ما قرب
 من حذف الالف الأخيرة الى بعد الهاء داخل الالف
 والهم عليه فقالوا الله للتخفيف كما فعلوا في اليوم
 والروح فانهم في الأصل يونا ونورا وروحاً فثبت
 بحذف الالفات وادخل التنوين والالف واللام

في قوله لا يكتفى
 في قوله لا يكتفى
 في قوله لا يكتفى

في قوله لا يكتفى

عليها فقالوا يوم ونور وروح ولبوم والروح وقيل بطلان
 ما ذهب اليه ابو زيد مع جماعة المتكلمين من ان لا يكتفى
 الكلمات سريانية او عبرانية او يونانية مع يني في أصل اللفظ
 وليست من لغة العرب التي اخذت من لغة اخرى كما في
 فيه اللغتان وكثيرا ما يقع اشتراك من التواطى بين اللغات
 فالتواطى فيها لا يجب مجزما بكونها مأخوذة احدهما من
 ولا يكون احدهما اقدم من الاخر وان اقدم احدهما ذلك
 فاما الذين جحدوا بغيره استدلوا فيها بأي لفظه بجملة
 بل مع مستغنى أي وصف وهو ما وضع لذات بهمة بغير
 بعض معانيه وادعى في اولها انه لم يكن مستغنى في علم
 أي من لسانه المخصوصة وليست بمنتهى لا يوصف يقال
 أي من المعنى مستغنى ولا يوصف في قوله يقال محي الله والقبول
 الله فكانه يقال لا يوصف ولا يصفى في قوله لا يوصف
 اليه يخلص والرجحان واختر الله الالفاظ المخصوصة
 والاصوليين والعقوب والالف بدون بالاشتقاق
 أي اشتقاق لفظة الله من اشتقاقه فاستدلوا
 فقال بعضهم اشتقاقه من الله الالهة والوجه بغير
 وقيل اشتقاقه من الله اذا تحير اذ العقل محيرة في معرفة
 فقال وقيل اشتقاقه من الله ان الله اذا تكلم
 اليه لان الفلوب تظلم بذكره تعالى والارواح تنكسر
 الى معرفة اذا وقع من امر تتركز لانه بمنى السكون اليه وتتركز
 اشتقاقه من الله الغيب في اوله ما فيه أي التي اليه
 بالهمزة الله اذا العباد يولكون بالفرع اليه تعالى
 في الشهادتين وقيل اشتقاقه من الله اذا تحير من قوله
 وهو مستندة الحجة وتخطط على كبريائه فكان أصله

في قوله لا يكتفى
 في قوله لا يكتفى
 في قوله لا يكتفى

في قوله لا يكتفى

في قوله لا يكتفى

في قوله لا يكتفى

في قوله لا يكتفى

نسبت الواحدة كما في اعادة واستباح كمن يرد به اي هذا
 الوجه كجاء على التثنية واولية وتبيل لانه مصدر لانه
 ليها ولا ما اذا تجب او ارتفع لانه تنجس بحسب عن ادراك
 الابعار ودم ترفع على كل شئ اي مقترن مما يليق به فمن
 عمل اوليتهم في تغيير مدلول في اللفظة باللفظة الجملية يعلم
 انها ايزيد في اللفظة متعارضة بين المعنى المذكورة وان
 سببا ايزيد منها اي في معانيه اللفظة لا يفيد الحكم
 القالب الذي يفيد الحكم الشرعي من الاحكام العقضية
 فخصه بغير اعادة اليقين وكذلك اختلاف في
 لفظ الايمان والكفر والصدقة والزكاة فاذا كان
 هذه بحال في هذه الالفاظ التي هي الالفاظ
 والحاجة اليها ما شئت هذا في تلك لسان الالفاظ
 فاذا اي فاذا كان ظهور ان دعوى التوازي في اللغة والنحو متعذرة
 واذا عرفت هذا فان علمنا انما يجب بانه وان لم يكن دعوى
 التوازي في معانيها على سبيل التفسير فانما يفيد معانيها في
 ففهم انهم يطلقون لفظه الله على الاله المعبود بل هي دالة كما
 لا يفهم كمن هذه اللفظة اذ اية ام كونه قادر على الاختراع ام كونه
 المذكورة للخلق ام كونه بحيث يجبر العقول ان يدركه اي غير
 ذلك من المعاني المذكورة المصروفة هذه اللفظة
 وكذا القول في سائر الالفاظ والاشكال في اللغة
 في وجهي الاشكال الواقع في المتوازي وهو ان من شرط
 التوازي استواء الطرفين ايزد اليقين وبجمل من حيث
 ان العقل لا يمكنه على التخصيص في الواسطة اي في حكاية
 بالاشتراك المتوازي في حكاية اللفظة والنحو والتعريف
 في زمانا فيكيف يعلم حصوله في سائر الازمنة واذا

في التوازي في اللغة والنحو
 في التوازي في المعاني
 في التوازي في الالفاظ

واداء جهلنا بمراد التوازي جهلنا التوازي ضرورة لان الجهل بمراد
 بوجوب الجهل بالشرط لان الالفاظ الالفاظ في الالفاظ
 الالفاظ في الالفاظ ان احدها ان الذين ساءت فاهم خبرونا ان
 الذين اخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين بالصدقة
 المعبرة في التوازي وعلقت ان الذين اخبروا من اخبرهم كانوا
 كذلك ان يفصل النقل من زمان الرسول صلى الله
 عليه وسلم والامم الاخر ان هذه الالفاظ لو كانت
 لم يكن موصوفة لهذه اللغات ثم وفيها وافتح هذه
 المعاني لا استبرأ اليك وعرف ولكن لم يشتر فان
 ذلك منها بغير الادعاء على لغة تلك لسان
 فبذلك الاول اي الامم الاول فغير صحيح لان كل تحقيق في اصل
 اللغة واهل النحو واهل التعريف حين يفي لغة يتحقق
 اي وضع لفظا معينا لشيء معين في هذا التناهي ان
 علم اللغة وعلم النحو والتعريف فانه اي التناهي لم يسمع منه
 اي في هذا الشخص انه سمعه من اهل التوازي وكذا في غيره هذه
 الدعوى على هذا الوجه مما لا يفهم كثير من الادباء فكيف
 يدعى عليهم انهم غلبوا بالضرورة بل الغاية المصروفة في
 راوي اللغة ان سنده الى كتاب صحيح من الكتب
 المدونة لاجل اللغات الغريبة من حيث النقل
 او الى اسناد متين في حيث الضبط والحفظ ومعلوم ان
 ذلك ان كل واحد من سنده والاسناد لا يفيد اليقين
 واما ان في اير الامم النادرة فتصنيف اصحاب كلام الاول
 لان ذلك الاستنباط مما يجزئ من الامور العقلية
 وليس بما شئت سلفا ان من سنده لانهم لم يشتر
 فانه قد استبرأ بمراد مبيع التوازي ان هذه اللغات انما

في التوازي في اللغة والنحو
 في التوازي في المعاني
 في التوازي في الالفاظ

في التوازي في اللغة والنحو
 في التوازي في المعاني
 في التوازي في الالفاظ

في التوازي في اللغة والنحو
 في التوازي في المعاني
 في التوازي في الالفاظ

في التوازي في اللغة والنحو
 في التوازي في المعاني
 في التوازي في الالفاظ

في التوازي في اللغة والنحو
 في التوازي في المعاني
 في التوازي في الالفاظ

[illegible]

يقول ان الاحاديث التي هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح
 انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح
 انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح
 انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

من السنة موضوعات كثيرة ووجدنا ما لم يجدوا من العشرة
 والنحو **سنة** مع الفقه مثل ذلك ولا قريب منه
 كما كان الكذب والخطأ في اللغة والنحو والفقه في عبارة
 الهندية اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة
 المستدالة فانه ظهر بها رعاياها من غير ان يكونوا
 الداعية في تبيينها **سنة** في اللغة نعم الامام الفخر اجاب اي
 في المحصول عن الاشكال ان كانت المذكورة في التواتر والاحاد
 كلها بمنزلة كسب لا شك لانها في اللغة والنحو والفقه
 ينقسم الى قسمين قسم منها مستدال والعمل العزير حاصل
 بانه كان في الازمنة الماضية موضعين اي الفاظ مستقلة طرفة
 الخط مستدالة انما نحن انما جازت بان السماء والارض
 كانتا مسبقين في زمانه صلى الله عليه وسلم في معانيهما
 المعروفة وذلك ان الماء والهواء والنار وغيرها
 وقسم منها احاد مستدال بالفاظ الحوية لان الطريق
 الى معرفتها الاحاد واكثر الفاظ القرآن وكثرة وتكريره
 الغفير ان البارز ان للقرآن من القسم الاول اي المترادف
 وان في اير القسم الثاني هو الاحاد في القرآن قليل
جد فاما في النطبات ففقط ذلك في كل
 واحد من العلوم الثلاثة فيكون كون معرفتها فريضة ثم يبين
 طريق معرفتها اوردها في دلائل علم النحو فقال واعلم
 ان دلائل علم النحو ثلثة احدها **اللفظية** اير مطابقة
 معناه اير تقيده او ثلثها معنوية اير التزامية قال كذا في
 الانصاح دلالة الصيغة على المسماة دلالة التضمن الدلالة
 المعنوية على المسماة دلالة الالتزام واما كون الصيغة الضمنية
 او قربة المعنوية فمن قبيل انها وان لم تكن لفظا فانها

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح
 انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح
 انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح
 انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

صورة يختص اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال
 المعظم **سنة** قد كانت كذلك لمقتضى كلامه في اللفظ المنطوق
 به قد خلاصت انما هي بالعلوم بالثبوت واما المعنوية فلابد
 لاحقة بالعلوم لانه لا يثبت في غير العلوم الضرورية
 كما لا فعل مثالي الدلالات الثلثة **سنة** المسمى
 والمضارع واللام تقع ضمن كل واحد منها اي من الافعال
 الثلثة الدلالات الثلثة كلها اي اللفظية والصنعية
 والمعنوية فانه اير كل واحد من الافعال المذكورة يدل لفظا على
 على مصدر ماض على كحدث وبناء وصيغة الضمنية
 على ميانه اي يدل على شكل مخصوص على الزمان الواحد
 من الازمنة الثلثة وكذلك يختلف الدلالة على الزمان
 باختلاف الصيغ لا يختلف الدلالة على الحدث باختلافها
 وبمعناه على فاعله اير انما يقصد منه على السمع
 الذي مصدره فالدلالة اير الدلالة اللفظية والصنعية
 سمعان اير موقوفه على السمع والثلثة اير الدلالة
 المعنوية اير انما يدل باللفظ والحدث عن زمانه ان كل فعل لابد له من ماض
 لان وجوده فليس فيه ماض قال ابو حيان في تذكيره في دلالة
 الفعل ثلثة تدبر احدها ما ذكر تفصيله والثاني انه يدل على الحدث
 بصيغة الصانع وباختلافها في كونها واقعية او غير واقعية
 مع ذلك ان الزمان فيدل على الفعل بالضرورة ودلالة السقف
 على ما فاء الثلثة على انه يدل على الزمان بضرورة لان
 صيغة الصانع تدل على الزمان الماض والمستقبل بالآ
 ودلالة على الحدث بالاجزاء ثم ان اي ثم اعلم ان النحو اعلم
 اعتبار من جهة الاحكام واعتبار من جهة الالفاظ اما الاول
 اي الاعتبار من جهة الاحكام فالحكم النحو ينقسم باعتبار الى سبعة

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

انما هي في فضل القوم سارة مشهورة منها مفعلة الله ما يده الاحاديث استغنى عن غيرها انتهى الراجح

اقام واجب تجزئ بالاقام كرفع الفاعل دأخيره عن الفعل أي غير كل
 فعل من المفعول واللازم ونصب المفعول أي للمفعول المعرف
 وجعل المضاف اليه اسم الموصوف وغير ذلك من تنكير الحال الخمسة
 وأما لها من منع مجزئ على واجب كاضداد ذلك المذكور
 انما وجبت تجزئ من كرفع المضارع والواقع خارجا عن شرط
 ما في نحو قول زهير بن مدح رسول الله عليه السلام وإن الماك خليل
 يوم سبعة يقول لا غائب الي ولا حرمي ويصح كرفع المضاف
 بعد شرط مضاف ان شرط ان شرط العرب والاولى كرفع المضاف
 المفعول على الفاعل المنفصل في ضميره أي ضمير المفعول في قوله
 زهير غداة صر لا يذم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وخطاب
 الاول بجزء ايضا ككسبه ان كرفع المفعول المنفصل في ضميره
 الرابع الى المفعول في نحو غداة زيد افعى أخير الفاعل
 من المفعول فيزم اللفظ قبل الذكر لفظا ورتبة وجائز
 على السواء بجزء ايضا ككسبه المبتدأ والمفعول في قوله
 واثباتها حيث لا مانع من الجذف والاثبات ولا يقتضي لها
 وقد اجتمعت الاقام السبعة في عمل الصفة للمبتدأ فانها
 اما ان تكون بالاولاد معونها اما نحو قوله تعالى او مضاف
 الى ما فيه ال او المضاف الى ما فيه ال او ال في قوله تعالى او المضاف
 او الى مضاف الى ضمير او الى نحو قوله تعالى الاثنا عشر قسما
 وعملها اما نصب او رتبة او نحو قوله تعالى الاثنا عشر قسما
 عشر يكون ستة وثلثين فاجزئ ممنوع في اربع صور ان يكون
 الصفة بال المجرول حال عنها او مضافة الى ال والمجرول
 مضاف الى ضمير او المضاف الى ضمير والرفع هو الاول
 في الصورتين ان يكون الصفة مجردة والمجرول مضاف
 الى ضمير او الى مضاف الى ضمير والرفع في اربع صور ان

انما وجبت تجزئ من كرفع المضارع والواقع خارجا عن شرط ما في نحو قول زهير بن مدح رسول الله عليه السلام وإن الماك خليل يوم سبعة يقول لا غائب الي ولا حرمي ويصح كرفع المضاف بعد شرط مضاف ان شرط ان شرط العرب والاولى كرفع المضاف

انما وجبت تجزئ من كرفع المضارع والواقع خارجا عن شرط ما في نحو قول زهير بن مدح رسول الله عليه السلام وإن الماك خليل يوم سبعة يقول لا غائب الي ولا حرمي ويصح كرفع المضاف

ان يكون المجرول جزءا او مضافا الى مجردة سواء كانت الصفة بال
 او بدو ونهاية وحسن قيس النسب او الجرح خلاف الاول
 في اربع صور ان يكون الصفة مجردة والمجرول جزءا او مضافا
 الى ما فيه ال او الى ضمير او الى مضاف الى ضمير او الى مضاف الى ضمير
 ان يكون الصفة بال والمجرول جزءا او مضافا الى مجردة ونحو
 الشئ على السواء في الصورتين ان يكون الصفة بال والمجرول
 معول بها او مضافا الى ما فيه ال كحكم النظم ايضا
 ينقسم باعتبار اخر الى قسمين الى رخصة وغيره فالرخصة
 ما جازت كسقي لغير ورقة الشعر ونحوها وتحت حيا ونحوها
 وقد يلحق بالضرورة ما في مضافا من الشعر وهو كاجبة الى الحسين
 الشعر الجحشا اللفظية كالازدواج وغيره فالضرورة تحتها
 بالانتماء ذكره ولا يستحق من المفعول من كرفع
 ما لا ينصرف وقصر الجمع الى الفة المدد وقد يلحق اي الفة
 المقصورة واسهل الضرورات تسكين عين الفعل
 من الجمع بالالف والناحية يجب الاتباع كقوله فيسبح
 النفس من ذراتها والضرورة المستقيمة عليها
 اي كسكس كسنة وحيا يستلزم وتسو حش النفس منه كالاسماء
 المدولة الغير المدونة من العرب وما كان على خلاف
 القياس من مجموع ال اذة مثلا اذارة وبعض من مجموع
 الى بعض كرفع مطاع الى مطاعين وعكسه فانه يؤدي الى ال
 مطاعين كرفع رافعة اي قبح ما لك من النفس منه الزيادة
 المؤدية لما ليس بزيادة اصلها في كلامهم كقولهم من حيث انظروا
 واوتوا فانظروا اي لفظ انظروا وكذلك يستقيم الجذف
 اي النقصان من كلامهم اي الضرر العام بالنقصان كقول
 لبيد ش ورس الثابت لبح فانما اراد النازل قال جازم

انما وجبت تجزئ من كرفع المضارع والواقع خارجا عن شرط ما في نحو قول زهير بن مدح رسول الله عليه السلام وإن الماك خليل يوم سبعة يقول لا غائب الي ولا حرمي ويصح كرفع المضاف

انما وجبت تجزئ من كرفع المضارع والواقع خارجا عن شرط ما في نحو قول زهير بن مدح رسول الله عليه السلام وإن الماك خليل يوم سبعة يقول لا غائب الي ولا حرمي ويصح كرفع المضاف

انما وجبت تجزئ من كرفع المضارع والواقع خارجا عن شرط ما في نحو قول زهير بن مدح رسول الله عليه السلام وإن الماك خليل يوم سبعة يقول لا غائب الي ولا حرمي ويصح كرفع المضاف

في منهاج البقاء واشتد اشتد حش النفس تدين فعل وقبح
 الزيادة المؤثرة لم يقبل في الكلام كقول القائل فاطات
 شمل اراءه شمل اراءه فاعلم ان الناس اختلفوا في اخذ الفرو
 فقال لير ما لك هذا ليس لي من عنده من دونه وقال له عصفور ريشه
 نفسه موروثة وان كان يملكه الملاك من حيث انما في قال بعضهم هذا
 الخلاف يتردد في الذر بغيره الامور لكونه ان السنين المثلثة كل
 يجوز ان لا بد من حصول المعنى المناسب حقيقة وانه بعضهم الاول
 بانه ليس في كلام العرب ضرورة ان لا يكتفى به من تلك اللفظة
 ونظم شئ مكانها ومن جملة الاحكام النحوية نقل حكمها لستين
 فاكتر ما لا يجوز الجمع بينهما واما ما يمنع اي لا يجوز فالاول اي في الذين
 يجوز الجمع بينهما كاستقابت الابداء بالكرة كان يكون المستد
 من ضرورة وان يكون عابدا رافعا وان يكون في شياكة كقول وغير ذلك
 فانه كلامها اي من استوفات متشوخ على انفراد في
 استنى لانهم محاوراتهم ولا يمنع ان يجوز اجتماع اثنين منها
 كقولهم احدثوا كمن خير منكم فاكتر هل من عظيم اثره واما ما
 نحو الى والتونين في خواص الاسماء ان يجوز اجتماعها نحو الى
 وقد دنا الى اثبت الساكنة من خواص الافعال كما يجوز
 اجتماعها نحو قد قدرت هذه وان في الذين يمنع الجمع بينهما
 كالام والاضافة في خواص الاسماء ان لا يجوز الجمع بينهما نحو غلام
 لزيد باضافة الغلام الى زيد مع وجود الاسم وكذا نحو غلام
 لك ولا تفرق لك واما قولهم لا ابا لك ولا غلام لك
 ولما يري لك كسبه في السند وبلد في غدة وفتك
 فيه الى الاضافة وانبات الالف حذف النون لذلك واما
 ان تحت الاسم المصنفة توكيد الاضافة الاثر لا يقولون
 لا يابها ومن القواعد المستهرة في طههم العوض والعوض

قوله البقاء واشتد اشتد حش النفس تدين فعل وقبح
 الزيادة المؤثرة لم يقبل في الكلام كقول القائل فاطات
 شمل اراءه شمل اراءه فاعلم ان الناس اختلفوا في اخذ الفرو
 فقال لير ما لك هذا ليس لي من عنده من دونه وقال له عصفور ريشه
 نفسه موروثة وان كان يملكه الملاك من حيث انما في قال بعضهم هذا
 الخلاف يتردد في الذر بغيره الامور لكونه ان السنين المثلثة كل
 يجوز ان لا بد من حصول المعنى المناسب حقيقة وانه بعضهم الاول
 بانه ليس في كلام العرب ضرورة ان لا يكتفى به من تلك اللفظة
 ونظم شئ مكانها ومن جملة الاحكام النحوية نقل حكمها لستين
 فاكتر ما لا يجوز الجمع بينهما واما ما يمنع اي لا يجوز فالاول اي في الذين
 يجوز الجمع بينهما كاستقابت الابداء بالكرة كان يكون المستد
 من ضرورة وان يكون عابدا رافعا وان يكون في شياكة كقول وغير ذلك
 فانه كلامها اي من استوفات متشوخ على انفراد في
 استنى لانهم محاوراتهم ولا يمنع ان يجوز اجتماع اثنين منها
 كقولهم احدثوا كمن خير منكم فاكتر هل من عظيم اثره واما ما
 نحو الى والتونين في خواص الاسماء ان يجوز اجتماعها نحو الى
 وقد دنا الى اثبت الساكنة من خواص الافعال كما يجوز
 اجتماعها نحو قد قدرت هذه وان في الذين يمنع الجمع بينهما
 كالام والاضافة في خواص الاسماء ان لا يجوز الجمع بينهما نحو غلام
 لزيد باضافة الغلام الى زيد مع وجود الاسم وكذا نحو غلام
 لك ولا تفرق لك واما قولهم لا ابا لك ولا غلام لك
 ولما يري لك كسبه في السند وبلد في غدة وفتك
 فيه الى الاضافة وانبات الالف حذف النون لذلك واما
 ان تحت الاسم المصنفة توكيد الاضافة الاثر لا يقولون
 لا يابها ومن القواعد المستهرة في طههم العوض والعوض

في منهاج البقاء واشتد اشتد حش النفس تدين فعل وقبح

والمعد من له لا يجتمعان كحكمة فان الى عوض من فاء الغدير
 فاعلم ان غدة وكذا بدل حرف من غيره لا يجمع هو من المستد
 نحو قال فان الالف بدل من الواو الى حش عين الغدير قال اوجان
 في تذكره البدل لغة العوض بغيره فان في الاصطلاح في البدل
 احدى النواع وهو اربعة النواع الاول بدل الكل نحو جازي زيد وكذا
 في ان في بدل البعض منها كقولهم كذا فترت زيارته والالف
 بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والرابع بدل الخط كقوله
 رجلا حمارا يجمع اير البدل احدى النواع في جميع انواعه المبدل
 منه الا ان بدل الحذف في غير ذلك لا يجتمعان اسما ومبنى بدل
 الحذف في موضع المبدل منه نحو ارجع اسلمه بغيره الالف
 فيه بدل من الالف وقايم مقامه والعوض لا يكون في موضع المبدل
 نحو اللهم فقل اللهم المستد عوض من الالف بالالف
 فاعلم مقامه وقال له جني في خصائص الفرق بين العوض
 والبدل ان البدل شبه بالمبدل منه من العوض والعوض عنه
 وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم ذلك
 في الالف كقولهم في حرف البدل من الالف في بدل
 نحو من يؤمن وكذا انقل انما عوض منها فاعلم ان البدل
 في زائدة انما عوض من الالف زائدة ولا تقبل انما
 بدل منها فالبدل اعظم تقربا من العوض كقولهم في حرف
 وليس كقولهم عوضا من الالف الاحكام النحوية الا في
 الواقع بين امة العوض بان يقال محل من العوض في كل من الالف
 الموضوعة فيها واسطة ام لا فقال له عصفور في الواسطة
 تامة بينهما قال ابو حيان في شرح التسهيل العوض عنه تامة بغير
 الى الالف في العوض بدل من غيره سواء كان ذلك
 انقل من لغة العرب نحو واني ذكر ابو البقي عارسي من رب

قال كوشة في اللغة
 في منهاج البقاء واشتد اشتد حش النفس تدين فعل وقبح

قوله البقاء واشتد اشتد حش النفس تدين فعل وقبح

في منهاج البقاء واشتد اشتد حش النفس تدين فعل وقبح

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

البدء بالقرآن بالقرأة المتواترة قوله تعالى في كل خطا ياء كما اخرج
على صحة قول من قال ان لفظه اسم املة لا بما قرئ ساذا و هو الذي
في النسخة الى وفي الارض الى قال الامام الاسير طبري وكان قد مر من
النسخة المتقدمة يوجبون على عامهم وعامة دابن عام قرأت
بجيدة في العربية وينسبونهم الى القدر وهم غلطون في ذلك
فان قرأوا اسم ثابتة بالاسانيد المتواترة في النسخة التي
لا مطلق فيها و يثبت ذلك وكيل في جواز في العربية
وقد ردهم المأخوذون عن ذلك العيب منهم لانه ما لك بالغ
رد واختار جواز ما وردت في النسخة في العربية وان نسخ
الاكثر من مستدلاب ومن ذلك احكامه على جواز العطف
على الفجر المجرد من غير احادة الجار بقراءة مرة في الراء
وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه يحصل المصائب
المصدر بقراءة لانه عام نحو قوله تعالى قبل اولادهم كانوا هم
ثم قال الامام الاسير طبري فانه قلت فقد روي عنه عثمان
لانه عثمان قال لما عرضت عليه المصنف ان يبايعنا بدينه
وعرب بالسنن وايضا روي عن عروة قال سألت
عائشة رضي الله عنها عن القرآن غرول في ان هذا لاسم
وغرول في المعجمين الصلوة وغرول في ان الذين
امنا والذين ما دوا والصائون فقال في الجاني هذا
على الكتاب اخطا وان كان في اخرها ابو عبيد في نصب الم
فكيف يستقيم الاستدلال في هذا كما قلت معا و انه كيف يظن
انه لا يثبتان رده ان يقرأه و عليه ولا يقرأه ثم كيف يظن ثابت
بالبحان انه يثبت في الكلام نص من القرآن وهم
المتصنف من القدر ثم كيف يظن ثابت ان بالمصنف
لحساب تقيده غير ثابت ثم كيف يظن ثابت ان يكون لحساب

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

من جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
بالماء والجوار

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

في القرآن الذي هو في نسخة
و حفظوه و اتقوه ثم كيف يظن خامسا اجماع جاني القرآن
كلهم على الخطا في كتابه ثم كيف يظن سادسا ان القرأت
استمرت على ذلك الخط وهو روي في كتابه و هو حلف
عن سلف هذا ما يستحق عقابا شرعا وعادة انتهى قد جاب
العلماء ذلك باجوبة عديدة بسطها الامام الاسير طبري
في كتابه الاثقان و هو كتاب لا حسن فيما يسئل من ان عثمان رضى
بعد تصديقه بالاصطحاب الواقع في سناده وبالا
ان في رواية يرفى لانه رضى لما فرغ من المصحف
الامام انه يظن فيه فقال اخبرني و اظن اني سئلت
سفيان بن عيينة فنهى الاثر لا اشكال فيه فانه لما عرض
عليه نسخة الفراع من كتابه روى فيه شيئا على كل قريش
ثم روى في ذلك كما روى لهم في الباب و ان كان ابو جعفر
بانه سقيم على لسانه قريش ولعل من روى ذلك
الاثر خوفه ولم يقن اللفظ الذي صدر من عثمان رضى الله عنه
فالزم لنا ما لازم من الاشكال المذكور وما كلام النبي عليه السلام
فيستدل منه بغير كلام النبوة في اثبات القواعد النحوية
بما ثبت انه عليه السلام قال امر كلمة على اللفظ المذكور كما اورد
لانه ما لك في التسهيل على لغة الكوفة البراءة
بحدوث الصحاحين يتقانون فيكم ملازمة بالليل
وملازمة بالنهار على ان الواو والياء على كون الفعل
جميعا وليس الواو فاعل فحصل البراءة في كونه
واكثر لانه ما لك في ذلك المثال ابر من قوله صلى الله
عليه وسلم يتقانون في الالة لان اللفظ الواردة
في الاحاديث خبر ما لك لانه ما لك لانه لغة الكوفة لغة

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

هذا هو المتن الذي هو في نسخة
الشيخ في نسخة

ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقبط ولا فضا
وضاعة ولا من غلبوا ولا من ابادوا فانهم كانوا مجاورين لاهل
واكثرهم نصارى يفرقون في صدهم بغير العربية ولا من تغلب
والتيهم فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين للبيوتانية ولا من غلبوا لانهم
كانوا مجاورين للبيوتانية والفرس ولا من اذعمان لخالطهم الهند والفرس
ولا من اهل اليمن المسلم لخالطهم الهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم اولاد
من حبشة وسكان اليمامة ولا من غلبوا وكانوا لخالطهم
تجار الامم القيصيين عندهم ولا من خافرة الجاز لان الذين يفتقدوا
الغلة منادونهم حين ائبته وان يفتقدوا لغز العرب قد خالطوا
غيرهم من الامم وفتدت السخنة واما الائمة الذين يفتقدوا اللغة
واللغة العربية عن يهودا المذكورين من العرب العرباء
واثبتوا في كتاب وميزوهم على وضاعة فانهم اهل البصرة
والكوفة فقط من بين اصحاب العرب اعلم ان حبان في شرح
التفسير اقر من على لبرالك حيث اورد في كتابه يفتقدون لغز العرب
وقضاة وغيرهم وقال ليس ذلك في عادة الائمة في اللغة
واذا عرفت هذا علم ان المرددين قد وضعوا استعارة
ووسموا غير الائمة وجعلوا بها لفظنا انها للعرب وذكر
ان في كتاب سيبويه منها من يبيت وان منها من قول القائل
توقفت منها الالك والحينا ما يخرج من كتبها فليأمنوا
يجب ان يعلم ان كانت صياح هؤلاء اليها يعيدون الرعايا
والعبيد والنصوصية وكانوا اقرب اليهم بقوسا واقربهم قلوبا
واشد حبهم وامنهم جانباً وادنى بهم حجة واجهر لان يفتقدوا
ولا يفتقدوا اغفرهم نقباء الملوك واجعلهم اخلاقا وفتقدوا
اقبالا لئلا يفتقدوا واكتفى بهم ايرعها والائمة الثقات من العرب
بما روده بالاسانيد المعبرة بشرطهم ولطقت اي نشر المذكور

وكان من بين الامم من غلبوا على العرب
وكان من بين الامم من غلبوا على العرب

انهم كانوا مجاورين
للعرب في جزيرة

على كل من غلبوا على العرب
وكان من بين الامم من غلبوا على العرب
وكان من بين الامم من غلبوا على العرب

من العرب الجوار نظرهم وقد وثقت دواوين عن العرب الجوار كثيرة
مشهورة كديوان اهل القيس والطرايح ونهر وجرير والفردة
وطرفة والاشقي والتابعة وغيرهم قال الشيخ عز الدين
عبد السلام يفتقد في العربية على استعارة العرب وفتقدونهم
كفار بعد التذليل فيها كما اعتمد في الطب يفتقدونهم في الاصل
لاخوذ عن قوم كفار كذا لكث فخر ان العرب يفتقدونهم
ولا يفتقدونهم العدالة ثم تشرط في رواية تلك الاستعارة
وقال عليه السلام ان من التبر طمعة وان من البيان لحر او قد في
التبر علموا اولادكم الشعر فانه يعنى الذهن ويورث السجدة
وبالحكمة جالسهم جميع الحكم والعرفان وشواهد مسكتات العارف
شيس اذ التبر بل حين شكل منه حرف ففاد ذلك
التم المعدل فالسودع اير وراه الثقات من امة العرب
بالاسانيد المعبرة من نشرهم وفتقدوا حالات بحالة الادب
منها انه من السودع يفتقدونهم في مطرد وشاذ قال التبر في
خصايص مسال اسفال الطرد في كلامهم التفرج والاسرار
منه مطاردة الفارسين بعضهم بعضا ويقال اطرد ويجدول
او انتابح ما دعه واستمر فالطرد اير الذي جعل علم اهل العربية
ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من البناء والابحار
وعدمه من مواضع الصناعة النحوية اير في جملة الاصطلاحات
النحوية والتا فان فارقي عليه اير على الاستمرار لبقية باب
ابواب التا والتا عطف تفسير لقوله فان فارقي عليه
عز ذلك اير عرض عز ذلك الاستمرار المذكور في الخاتمة
للقيس المشهور الى غيره اير في احتمال المواقف لير في كل منها
اير في المطرد والتا على اير بعد اعراب احد ما مطرد في
القياس والاحتمال في هذا هو الغاية المطلوبة نحو قام

انهم كانوا مجاورين
للعرب في جزيرة

انهم كانوا مجاورين
للعرب في جزيرة

انهم كانوا مجاورين
للعرب في جزيرة

انهم كانوا مجاورين
للعرب في جزيرة

انهم كانوا مجاورين
للعرب في جزيرة

انهم كانوا مجاورين
للعرب في جزيرة

وغربت عن دار روت بسبعة والفرب الن في سواد في القياس ما
 في الاستعمال نحو الما من الذي تركوا استعماله من يدور ويدور
 فزى ما دونه كانت ربت بالتحقيق وكذا قولهم مكان مقبل هذا
 هو القياس والاكتر في السماع بالن والاول سماع القوم ومنه ايضا
 بجي مفعول على سماعهم في نحو عزير فانما هو القياس غير ان
 الاكثر في السماع كونه فعلا والاول سماع ايضا والفرب الثالث
 مظهر الاستعمال في القياس نحو قولهم استخذدوا استوقوا بجل
 والاستحباب الاول في بابي والقياس الاعلان في الثالث
 وكسر العين في الغيرة والفرب الرابع في القياس الاستعمال
 مع كسرهم في مفعول وفرض مقوف وجعل مفعول من كسر
 في قول الشيخ جمال الدين بن جهم في القياس فاعلم ان غالب
 وكثيرا اونا في ذلكين ومطروا في كل واحد من القائلين
 اكثر الاستعمال ولكن يختلف في ذلك ودونه والقيل ودونه والادراك
 اقل من القيل فاحضروا بالنسبة الى النسبة وعشرين من مطروا وكذا
 وعشرون بالنسبة الى ثمانية عشر فالتسعة عشرة بالنسبة
 اليها كثر لا غالب والثالثة قبل الواحد نادر فاعلم بها
وانت بتعاريفه ذلك والحالة الثانية منها ان السمع الفرد
هو القيل ويجوز به اول فقيه في ان ثلثة القول الاول
ان يكون السمع فردا بغير انه لا يطير له في الالفاظ المسبوقة ب
العرب اي انما فهم على النطق به ابرز هذا الفرد يقبل وجوز
وبما عليه اجماعا كما قيل على قولهم في لغة شقائي من كسر جمع
غيره لانه لم يسمع ما يخالف وقد طبقوا على النطق به القول الثاني
ان يكون اير السمع غير واجبي ان المتكلم به من العرب واحد
ويخالف به الواحد اليه كونه في كسر في نحو في محض
فتنظر في حال المفرد به اير هذا السمع الفرد فانه كان اير

في قولهم في لغة شقائي من كسر جمع
 غير انه لم يسمع ما يخالف وقد طبقوا على النطق به القول الثاني
 ان يكون اير السمع غير واجبي ان المتكلم به من العرب واحد
 ويخالف به الواحد اليه كونه في كسر في نحو في محض
 فتنظر في حال المفرد به اير هذا السمع الفرد فانه كان اير

اي هذا المفرد به السمع الفرد فيصيح في جميع ما عدا ذلك
 القدر اير السمع الفرد والذي انقروا الاستعمال ان من جهة
 ذلك لان كل فان الاول في ذلك ان يحسن الظن به
 ولا يحسن على فساديه قال له جني في محضين فانه قيل فمن اين
 عرفت ذلك وليس يجوز لاحد ان يترجل لغة لفظ فلان
 فذلك ان يكون ذلك وقع القيل من لغة قد يمد طال عهدا
 وعفا سميها فقد خبر ابو بكر بن عبد الله بن محمد بن ابي
 خليفة الفاضل بن الخطاب قال قال لي له عوت
 عن له سيرة قال عمر بن الخطاب كان السمع علم قديم ولم
 يكن طبع على من فيه فناء الاسماء ففقدت كونه
 العرب بالجماعة وغربت الفارس والروم ثالث
عن السمع وروايت فاعلم ان الاسماء واجبات الفنون واطما
في الاسماء واجودا رواية السمع فلم يزلوا الى اليونان عربون
ولا كتاب كثر في الفوائد لك وقد ملك في العرب
من حكايت بالموت والقيل فحفظوا اقل ذلك وذهب
عنهم كثيرة ثم قال له جني زوي بسند غريب عمر بن
قال القتيبي انكم تسمون العرب لا اقله ولو جاكم واذا
لجاكم علم وكثيرا كثر في حكم حاد والرواية القصيدة
ان النحاة انما في الكتاب فتنسب اليها العرب في الطون
وحكي الكبر ريس ثم في فيها في قصير الالبين فلما كان زمان
النحاة ربه اير عبيد فقيه له ان في تحت القصر كثر ان حق
فاخرج ثلث الاسماء فمن هذا الكوفة اعلم بالسوم من اصل
البصرة فاذا عرفت هذا فاعلم انه اذا كان الامم كرك
لم يقطع على الفصح الذي يسمع منه ما يخالف الجمود والخطا
يا دام القياس بعينه فانه لم يعينه كتر في المفرد والمصا

في قولهم في لغة شقائي من كسر جمع
 غير انه لم يسمع ما يخالف وقد طبقوا على النطق به القول الثاني
 ان يكون اير السمع غير واجبي ان المتكلم به من العرب واحد
 ويخالف به الواحد اليه كونه في كسر في نحو في محض
 فتنظر في حال المفرد به اير هذا السمع الفرد فانه كان اير

في قولهم في لغة شقائي من كسر جمع
 غير انه لم يسمع ما يخالف وقد طبقوا على النطق به القول الثاني
 ان يكون اير السمع غير واجبي ان المتكلم به من العرب واحد
 ويخالف به الواحد اليه كونه في كسر في نحو في محض
 فتنظر في حال المفرد به اير هذا السمع الفرد فانه كان اير

وجز الفاعل ونسبه فينبغي ان يرد لانه مخالف للقياس
والقياس جميعا وكذا اذا كان الرجل الذي هو
مخالف للقياس يصعد فاقبله لانه فانه الحق في الكلام
فانه يرد عليه ولا يقبل منه وان اجعل ان يكون مصداق ذلك
مخالفه فانه فالصواب في عدم الاحتمال القول الثالث
ان يرد به اير السمع الفرد المتكلم ولا يرد به اير السمع فانه يرد
ولا يرد به مخالفه قال له جن في الخصايل بالفرد فيجب قوله
اير قولك ان يرد به هذا المتكلم اذا اثبت فصاحته اي المتكلم بالسمع
الفرد لانه اير ما يرد به التاكيد شيئا اخره عن يمين يمينه
بأنه قد تم لم يترك في سماع ذلك شيئا اخره عن يمينه
منه على قدر ما يقبل فيمن خالف به فانه هو صريح الفهم لمن في عن
او يكون ما يرد به شيئا اخره عن يمينه فانه اذا لم يكن موضوعا
لشي قبل منه لانه لم يرد به شيئا اخره عن يمينه فانه قد مر بيان
فان الاعراب اذا توبت فصاحته وسميت فليكنه تقرب
وارحل لفظا لغز من المعنى ما لم يسبق اليه على ما يجوز ان
اللفظ الذي لم يسبق له احد بالوضع فيه فقد حكي عن رده عليه
وابسبب انها كانت تحتل الفاظا لم يسبق لها استعمالها
اليها وقد مر الكلام فيه اما لو جاء اير كل واحد ما يرد به المتكلم
ومن لم يرد به من هم اي يخرج باذراع الكثرة مطلقا بعد العلم
او بعد الضبط ومن تزيق فصاحته فانه ولا يثبت اليه
الا نقس ثمة فانه يرد ولا يقبل اصلا فانه ورد عن بعضهم
شي من الانفراد والارجال يرد في كلام العرب وما
اير منه القياس في كلامهم فانه لا مقتضى في قوله ان يرد من الامم
ولا مقتضى القياس في قوله من العدة القليلة الا ان يكون من
ينطق به منهم فليس وان كثر فاقوله فانه مع هذا الضعيف

الاحتمال
فانه يرد به

فانه يرد به

مردود

فانه يرد به

فانه يرد به احد هما ان يكون من يرد به لم يرد به ولم يقو قيا
والاخر ان يكون ان كانت قوتها غير اسند ذلك وقد حكي
لانه اير هذا السمع بجمل ان يكون مجازا يرد به من يرد به
ليس فصيح وكثير استقامته من يرد به في كلامه من السراية
ان ذلك فانه يرد به فان لا يرد به الفصح او عدل به عن
الغنة الفصحى الى لغة اخرى برفعة عاقبة الى فصحى كسنة
ولم يرد بها واذا عرفت هذا فاعلم ان الاصل ان يقبل
ما يرد من الانفراد بل من الارجال فمن استمررت فصح
وتجمل امره على عرف من حاله حين اورد ولا على عسى
ان يجمل كما ان على الفصحى فانه يرد به من يرد به وان كان
يجوز كونه في الباطن فاذا لم يرد به في المذكر ولا في الذكر
الفصحى بالثبات وسقوط كل اللغات والحالة الثالثة
منها قال له جن في الخصايل ان اللغات على اختلافها
كلها حجة بقدرها القياس ولما يرد بالانفراد لغة لخاصة
في اجمال ما ولا المستثنى من يرد به لغة التمييز في تركه
او ترك اعمالا ولا يرد بها اير من اللغتين بقدر القياس
ولما يرد به في ذلك ان يرد بها اير احد اللغتين بصاحبها
لانها ليست اخوة بل كثير من الاخرى لكنه غايه الباب
لك في ذلك ان يخرج احدهما فصحى على اخيهما وسبابة
في ذلك فانه كلام في المقابلة السادسة في التعارض
والترجيح والكلام هكذا في فروع الدين شاذة حسب
البرهان ارتفاعه في رتبة المشبهة بالفعل بها
وهو حسب الكوفيين بجملة لغة يرد به في دخول هذه الحروف
عليه لك ان تروا هذه اللغة حبيبة بالآخر الا ان لك
ان تخرج احدهما فتقويه على الآخر الحالة الرابعة منها

فانه يرد به

فانه يرد به

فانه يرد به

فانه يرد به

لغة لا تتعاضد غير المسوغات بوجه اير المسوغ غير المدرك الى الذي
 يسكن في البيت ان يدام كانت لغتهم سالمة من الغيب
 والتحليل فلو سلم اهل المدينة باقوا على فصاحتهم ولم يفرقوا
 من الفاء والتحليل لوجب لاخذ عنهم كما لو اخذ عن اهل الورد
 اير الذين يسكنون في الصحاري بالوقوف لغتهم شي منها اى
 من الغيب والتحليل ولو قضي في لغة اهل الورد ما ساع من الغيب
 والتحليل في لغة اهل المدرك لوجب رفع لغتهم قال ابن جني وعلى ذلك
 العمل في وقتنا هذا لاننا لا نكاد نرى بدو يلمحوا شيئا اخر
 من الغيب وقدر وبراى عليه السلام كان راى حبلا لم يحن فقال
 ارسلوا اخاكم فقد ضل ايضا سمعهم اذ لم يحن جيل
 لم يحن فقال ارسلوه فانه قد ضل وكذا كانت كان على كرم
 وجهه راى من يحن حزم على وضع علم النخود قد ساع واستمر
 في احوالهم واخذوا من اهل النخود في هذا الزمان
 فلو انظرنا مشهورا فيمن ان استخرج من الورد عن
 كل احد الى ان بقدر لغة وتسمع فصاحتهم عندنا وقد قال الغزالي
 في بعض كلامه ان توقف لاخذ من الورد ان استمع شيئا فيه فربما يردى
 فسمع شيئا فصاحتهم وقويت لغتهم فاقوله والحال كما
 منها المسوغ من العربي اير الغيب الذي يقبل شي اى لغة
 والحمد لله ذلك المنقول عنه ان يطر الى حال من نقل ذلك المنقول
 اليه فانه كان الشخص المنقول اليه فصاحتهم فصاحتهم لغتهم
 اير من نقل لسانه لاخذ بها على ما الجهد لوجب المنوط
 كما لو اخذ بها انقل عنها اير من لغة المنقول اليه كما نقل لغة الاصل
 وان كان الشخص المنقول اليه من حيث لغته التي رواها فاما
 فلا يؤخذ ولا يؤخذ بالاداء اير لغة من يقبل شي من الورد
 الوفاة قال ابن جني فانه قيل فاما ذلك ان يكون كما وجبت

وان كان لغتهم سالمة
 من الغيب فلو سلم
 اهل المدينة باقوا
 على فصاحتهم

يعني اذا اخذ من
 لغة اهل المدرك
 فانه لا يفرق

في لغته فسادا بعد ان لم يكن فسادا ثم لغته انت قسرا لو اخذ منها
 الا الذي الى ان يطيب نفس لغته وان توقف على الاخذ عن كل احد
 في لغة من يكون في لغته زبج لا يقبل الا ان يجوز ان تعلم بعد زمان
 وفي هذا من الخط ما لا يخفى فالصواب الاخذ بما في لغة
 ولم يعرف فسادا ولا يثبت الى احوال لغتهم ما لم يثبت
 ولم يثبت والحال ان السادة منها يداخل لغتهم قال ابن جني
 في الخصائص اذا اجمع في كلام القاصص المسوغ من ان قلين
 لغتان فلهما هذا القول **ش** واسترث الماء ما يكو عطف
 الا لان عيونهم سال وادبها قال ابن جني في هذا البيت
 نحو هدر بالاستماع اير استماع فتم غير نحوه وقال الجوهري
 بالاسكان في غير عيونهم فينبغي ان يتامل حال كلامه اير كلام
 فيجوز ان يكون اللغتان في كلامه متساويتين في الاستعمال
 بحيث لا يكون احدهما اللغتين اكثر استعمالا فاطلق ابن جني
 الاخر بان يكون قبيلة تو سمعت اى سمعت ذلك الامر
 والى على تنبث اللغتين لان العرب قد تقول ذلك
 للحاجة اليه في اوزان استعارها ولغة تعرف اقلها
 ويجوز ان يكون لغتهم في الاستعمال احدهما اير اللغتين ثم انه
 استعار الاخرى فربما يفرى وطال بها اير الاخرى ثم انه
 اى زمانه فربما سمعت الاستعمال الاخرى بطول
 المدة وبالمقال الاستعمال الاخرى الا ان كان في
 احدهما اللغتين اكثر في كلامه من الاخرى فاطلق الامر
 فكانت اية من قبيلة الاستعمال في الطائفة عليه بل
 الكثير استعمالا في الاصلية ويجوز ان يكون
 اير اللغتان معا لئلا يفرق بين استعماليهما في استعمال
 وانما قلنا في استعماله لغتهم في لغة ومنه ووجه

يعني اذا اخذ من
 لغة اهل المدرك
 فانه لا يفرق

عن قياس ما ذكره على اللفظ الواحد لفظا شلقة كما جاء عنهم
 في اسما الاسد وغيرهما فسميت تلك الالفاظ المختلفة
 في لغة ابن واحد فعلى ما ذكرناه انما هو حرف اي اللفظ
 على اذكرناه انما من جواز حرف الصيغة واللفظة واحدة
 كقولهم رغبة اللين ورغبة ورغبة منسوبة ورغبة
 كذلك وكقولهم من علي بفتح العين وكسر
 ومن علي كذا وكذا على هذا يخرج جميع ما اورد من اللفظ
 كقولهم يركن وركن وركن وركن وركن وركن وركن وركن
 في لغت فتركت هناك لغة بالغة بان اخذ الما من لغة
 والمضارع من لغة اخرى ففصل التداخل والجمع من اللغتين
طبعة قال لا معنى لتلفظ جلال في الصفة فقال احدهما القضا
 وقال الآخر بانين فتراضيا ما اذن ما يرد عليها فكليا له
 انما يقال لا اقول كما قلنا انما هو الذي في ما ذكره
 في انما لم انه قد حكى عن غيره لم حتى ان في ستمائة اللغتين
 المتدخلتين فولين احدهما انه يجوز مطلقا والثاني انه انما
 يجوز لانه ان يورد في استعمال لفظ مهمل كما حكى
 وصحالة التي بعده منها **الاسم** اي المسمى
 اي ان لا يخرج بلام الموكدين اير كما ان ابو عبادات
 جحا او بالحسن والحد من الحديث بكسر الهمزة
 فلا يوافق بلفظ واحد في اللغة العربية وفي النحاة في يقتضي
 تخصيص ذلك بغير لغة اللغية وروايتها فانه يستبعد
 استعماله في اللغة فترى العلماء العربية فاجعل بقوله
 بغير لغة ما يورد في لغات العلماء برواية واقفانه والحالة
 السانة منها انهم اي النحويين قالوا لا يجوز الاحتجاج
 بشيء ولا بشر لا يعرف قاله من غير ذلك لانه الانباري

والاسماء هي التي في
 من غير الاسماء
 والاسماء هي التي في
 من غير الاسماء

يقال لفظ واحد
 في اللغة
 في اللغة

في اللغة
 في اللغة

في اللغة
 في اللغة

في الالفاظ كان على ذلك اربعة مجاز فثبت ان يكون ذلك
 الاسم او التسمية له او لمن لا يكون بلفظ واحد ومن هذا اي وروى
 انه لا يخرج بشيء ولا بشر لا يعرف قاله يعلم انه يحتاج الى
 معرفة اسما سمي للعرب ولفظا سمي في الاستشهاد
 بشيء ونشره وقد سبب الحرفين الى جواز دخول لام الالف
 في خبر كنهه بشدة النون ووجهه بقول **الشعر** وكنتي في
 كنهه في الجواب عندنا ان هذا البيت لا يعرف قائله
 ولا اذ لم يذكر سببه في الاستشهاد الا هذا المصراع
 ولم يشده احد منه وفي في اللفظ ولا يجرى الى مشهور
 بالخط والافتان وفي خالين ليه حاتم على الالفية كقول
 الكوفي الى جواز من المقصور للضرورة بلفظ **شعر** فثبت
 اخفى بني السعداء وعلقت ذلك مع الجزاء ان طبع
 ما كولا على الجواز باللفظ فثبت ومن شئت اوصي مقصورا
 في الجواز عندنا انه لا يعرف قائله فلا يخرج منه شيئا
 اور دليلة النحاس في التعليق ما اجاز ما كوليون مع قوله
 وطعن له عبد الواحد في كتابه وقيل ولو صح ما قاله
 لسقط الاحتجاج بخمين جثاني كتابه سيبويه فان
 الف بيت قد عرف فاعلمنا وخسوف بيتا لم يعرف
 فاعلمنا والحالة السانة منها انه اذا قال السند
 بالشعر او الشعر الذي من يعرف اسما بهم ولفظا منهم
 حدثنني الثقة فليس يقبل قوله ام لا يقبل قلت مكانه
 الحديث واصل الثقة يرجح القول فها ان في الخبر
 انفسا يقبله وقد وقع ذلك في القول بحدثنني الثقة
 لسيبويه كثيرا في مواضع عديدة يعني اسيبويه باي
 بقوله حدثنني الثقة بغير غير من جهة الخبر واللغة

في اللغة
 في اللغة

في اللغة

عنه وكان يرين يقول من في اللغة في العرب نفس اللفظ
 فقال ابو زيد بن قيس لم لا نسبه قال هو في لغة لا نسبه
 ومخالفة العاصم في منها اذا دخل اليه ليل الاحمال اي احتمال
 ما من الالف وبعثت سقطت الالف لال وزد هذا على ليل ما لك
 كثير من الالف التي استعملها بادل فيقول المادون وقال
 ابو حيان في شرح السهيل اما يسوع ذلك ابراهيم ان يستدل
 بما يقبل المادون اذا كانت الحادة اي الطريقة المستقيمة
 على سبيل المثال على التي يتكلم بها العرب ثم جاءني احو
 في اللف بجايدة فأتيت من العرب المردوق بغيره فينازل اذا كانت
 اللغات مشهوران معد فنان اما ان كانت لغة طائفة من العرب
 لم تكلم بغيره الطائفة الا بها اي بهذه اللغة فقط فلا يدل
 ومن لم كان مردودا ما يدل في **مش** ان على نشر الطيب الشك
 على ان كلمة ان فيها ضمير السخا لانه لا يرد نقول ان ذلك
 لغة تيم واذا عرفت فاسم انه قال له السراج في الامور بعد ان
 فرره ان انفسه ليس لايه من الالوان والعيوب وقد
 انشأ بعض الناس **مش** بالبين من كان في البيان ايقن
 من تحت بني ابيس فابو سب ان في اصول على في البيت
 ان في الكلام المحفوظ بانه اسند حجة على الناس
 المجمع عليه لان في كلام وكو وفقه وانما يركن الى هذا ضيقة اصل
 النحو ومن لا حجة معه وما يدل هذا ما يشبه كما يدل لغة
 اصحاب الحديث واتباع القضاة في التفاسير هذا
 الكلام ان ان السخا وكوه يطرح طرعا ولا يهتم بآذله **المق**
ان في الارجاع وهو لغة الزم يقال جمع على السخا اي جمع عليه
 وتخصر جمع رتبة عليه يقال اجوا على الامر اي تفقد عليه
 واصطلاحا ما قاله والمراد به اي الارجاع منها اجماع كافة البلدان

ان في الكلام المحفوظ بانه اسند حجة على الناس
 المجمع عليه لان في كلام وكو وفقه وانما يركن الى هذا ضيقة اصل
 النحو ومن لا حجة معه وما يدل هذا ما يشبه كما يدل لغة
 اصحاب الحديث واتباع القضاة في التفاسير هذا
 الكلام ان ان السخا وكوه يطرح طرعا ولا يهتم بآذله

وسمي
 ان في الكلام المحفوظ بانه اسند حجة على الناس
 المجمع عليه لان في كلام وكو وفقه وانما يركن الى هذا ضيقة اصل
 النحو ومن لا حجة معه وما يدل هذا ما يشبه كما يدل لغة

وانما فهم البصرة والكوفة بالجر فيها على البدلية وانما يكون الارجاع
 حجة اذا لم يخالف المنصوص ولا المعين على المنصوص
 والا اي وان خالف لهما قد اير فلا يكون الارجاع حجة لان اي
 الشان لم يرد في القرآن ولا السنة انه لم يجمع على محط
 بل ورد انه لم يجمع على الضلالة كما جاء في النص في
 هذه الملة قال النبي عليه السلام لا تجمع امنى على الضلالة
 الحديث وانما يري من علم الحق علم مستخرج من الحق
 في اللغة اير اللغة العربية البينة فكل من قرى له امر للارجاع
 بالاعراض عن لغة حجة يستدل بها وطريقا لوجه بالجر عطف
 على صلة واللامه ان قد تحركت فيقال فلان صحيح
 اللغة كان قيل لغة اير كان اخترع نذهب في حجة
 كاختلاف فيما بين نخاة البصرة وابن عمر ذكره اير ذكره بطلب
 خليل لغة الا انما مع ذلك التفرقة لم تنجح له اي لم تنجح
 لمذهبه بالافهم في ثبات الارجاع على موضع اخر يجوز
 الارجاع فيه باجماع الفريقين وذلك اير مثال ذلك
 كما نكار اير العباس جواز تقديم خبر ليس على اي كلمة ليس
 التي هي الفعل الفرج القوي في التمس فيما قبلها وكما
 في حيث اعتباره معنى التقى فيها فاجدنا جمع عليه
 اير على انكار اير العباس بان نقول هذا اي جواز
 التقديم ما اجازة سببوية وكافة اصحاب الكوفة
 ايضا اجازوا ذلك فاذا كانا ذلك ايجوا
 للبدلية اير لفضل البصرة والهمس الكوفة جاز
 ان ينفذ عرج حجة قال له جن في المضامين والتعريف
 ان هذا ليس بموضع قطع عن خصم لان لان ان يقرر
 من المذهب ما يدعو اليه القياس لم يخالف نفسا

ان في الكلام المحفوظ بانه اسند حجة على الناس
 المجمع عليه لان في كلام وكو وفقه وانما يركن الى هذا ضيقة اصل
 النحو ومن لا حجة معه وما يدل هذا ما يشبه كما يدل لغة

ان في الكلام المحفوظ بانه اسند حجة على الناس
 المجمع عليه لان في كلام وكو وفقه وانما يركن الى هذا ضيقة اصل
 النحو ومن لا حجة معه وما يدل هذا ما يشبه كما يدل لغة

ان في الكلام المحفوظ بانه اسند حجة على الناس
 المجمع عليه لان في كلام وكو وفقه وانما يركن الى هذا ضيقة اصل
 النحو ومن لا حجة معه وما يدل هذا ما يشبه كما يدل لغة

والصلوات

وقد حاز قسرا ونظما اي في النسخ الذي جاز حذف الاجماع اللاحقة
 فيه انما يستعمل منه بذكره ذلك العلم لا آخره في الوقت
توحيدهم ان قول النحاة في حذف حريم بما يقتضيه
النية في هذا ما يبين بانه فان يجوز والبار وتعين الحرف
وما شئ فيسفر ان يكون من فوق عين لكن فيها الحرف الجاور فيها
البار البر فعلها ما من كان والبار لا يحل عليه ولا يجوز رد غيره
اليه الضماير البار وقد لما قد نظروا كثيرا في العلم ان والسمع
انما العلم ان مما كان تدعي فما سواء او سواء وار طكم الاية بجنب
وار طكم في القرآن لما شهور عطف على الاية او قرآن او بما ير يحتل
العطف على الاية او ان كان حجورا او يكون بالحرف اي يحتل
العطف على الاية او ان كان حجورا او يكون بالحرف اي يحتل
ان القائل المسح على الرجل قد نصف مخرج عن القطع في الاعتناء
في حرف القرب والى في خالفة النية المشهور والى في الحالفة
لعل الصحابة رضي عنه ان قرأ الجزء من الجزء على بار والطاهر
غير له عباس رضي عنه عليه السلام او لا قرا بالنصب نائب
وقال رجع القرآن الى المفسر ومن يهرن حوشب فله وغير ذلك
زبان الاحاديث الى الطفة يكون قراءة الحرف والعمل مسح
الرجلين منسوخين قال له حتى في المصابين واما انما تعد ير
ان في القرآن مثل ذلك تتعلق على الفرد موضع واما فقط هم
بما يجز بجنب حرف بجاء فجاء حرف معا على نصب وان كان
في الحققة الحرف كما يقول مرت بجاء قائم ابوه وان كان الغيا
للاب لا لذلك لن قد حذف الحرف المضاف الى الها واجمت
الها مقامه فان نعت لان المضاف الحذف كان من فوق عا
فلما انعت استه الضمير المرفوع في نفس حرف واجماع الحياة
على الامور اللغوية معينة خلاف ما كان تدعي في الاجماع

مفتی محمد رفیع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

على امر السجدة

[illegible]

مفتی محمد شفیع

اینکه در این کتاب
محققان و نویسندگان
با دقت و کمال
در بیان حقایق
و احوال
تاریخ و جغرافیه
و سایر امور
تأمل نمایند

برای اطلاع و اقدام

جنگل

باسم الناصر الميرزا الذي هو على نفسه السعي في هذه الفصول
 حيث كان في التمهيد في الكلام كالمفعول في قوله
 مثلاً به يضاربون زيداً المثل به يغيران زيدا ومثلاً
 سمناً مثلاً به يضاربان زيداً المثل به يغيران زيدا
 وقام فضة مثلاً به يضارب زيداً المثل به يغير
 يغير زيداً ذلك كقولهم ملاذ عكاف
 منصوب وليس له نائب على التحقيق وإنما هو سائب
 بماله عامل كزيد يعطيه الأمير وسمناً بمعنى زيد يعطيه
 الأمير وسمناً وادعوت هذا فاعلم أن مثلاً ذلك
 المذكور مع زيادة الألف على رأى إلى الباقية في لولاي
 فحيث أنه من الضمائر المنصوبة على الألف لا يقال لولاي
 أن الحكم أي الحكم بأحداث نهج المثل في الحقيقة بأنه
 أي لولاي لا مولى له وإن موضع نصب خلاف الإجماع
 إذ الإجماع محقق في قولين أما في الرفع وأما في الجر والقول
 يحكم كغير مخالف الإجماع أحداث قول ثالث في الحقيقة
 مردود لا يخفى أي الفاعل من جهة أحد هما أي أن هذا
 الإجماع الذي يخفى فيه من الإجماع استفاد من الحكمة التي هي
 من جهة لم يصرحوا بالمنع في قول ثالث ومن السلفين بين الأرباب
 وإنما سكتوا عنها الإجماع القدير هو الإجماع على حكم الحادثة
 قولاً وإن في غيرهم الجواب أن أصل العمل الواحد إذا اختلفوا
 على قولهم في مسألة جاز لم يخفهم هم أحداث قول ثالث
 وهو معلوم من أصول التزنية وإجمال أن أصول نحو واللغة
 محولة على أصول التزنية وقد صرح ذلك كثير من المؤرخين
 خصوصاً أبو علي الفارسي فإنه لم يترك كثرة قدسها إليها
 بحكم وأثبت فيها حكماً آخر فنها أن لفظة كل لا يربحها

في قوله أحداث
 في قوله أحداث

في قوله أحداث

الألف واللام في قول الأولين وجوزت الألف واللام في
 أفرد كما جئنا في بعض مصنفاته وسندل على ذلك القياس
 في غير موضع أن يوجب ذهباً إلى نهج البس لوجود اللفظ
 انتهى المقالة الثالثة في القياس وهو في اللغة القدر بقرار
 في الشكل أي قدره به أو بعده نظراً لا نحو في الاصطلاح ما قال
 ابنه الإنباري في أصوله هو محل الغير المنقول على المنقول أو الكا
 أي غير المنقول في معناه أي معنى المنقول وقيل بالجاب
 المستفيضة في كل مسير بعضه مأخوذ بالسبع والخصوص أي موزن
 عليها وبعضه بالاستنباط والقياس أي موزون عليها
 وبعضه بالاستدراج من مسلم آخر فاللغة بعضه مأخوذ من الكتاب
 والسنة والإجماع وبعضه بالاستنباط والقياس والكتاب بعضه
 مستفاد من التجربة وبعضه من عدم آخر وأكثرت بعضها
 مستفاد من علم القدير وبعضها من جهة يشهد بها
 الرصد والموسيقى جلست متفرع من علم الحساب فالنحو
 بعضه ممدوح مأخوذ من العرب وبعضه مستنبط بالرواية
 والفكر وهو التعبد وبعضه يؤخذ من صنعة أخير
 لقولهم الخوف الذي يجلس يراد به يجعل بين بين
 أو التمام والروم في الخوف كمال كنهه فانه مأخوذ من علم العروض
 أي من قوانينه المنسوبة وتصنيفاته المجردة فيه وكقولهم
 البركات أنواع صاعدة عال ومخدر سافل ومتوسطا
 عنهما فانها مأخوذة من صناعة الموسيقى انتهى ولكنه القياس
 هو القياس من معطى أدلة النحو والمعدل عليه أي القياس
 هو الذي يعتمد عليه في علم النحو في غالب ما نذكر المنه وال
 قال ابنه الإنباري في أصوله احكام القياس في علم النحو لا يفتقر
 وأما النحو فليس يتبع قبل في حده أي تعريفه النحو

في قوله أحداث
 في قوله أحداث

في قوله أحداث

علم بالقياس المستنبط أي المستخرجة من سقم كلام العرب
 فمن المكر القياس فيه أي في المخوفه المكره أي المخوفه ولا يسم احد
 من افراد النسخ المكره أي المخوفه أي المخوفه لالة العاطفة
 العقلية التي بها يقابل المخوف على السمع وهي الدلالة العاطفة
 أنا إذا اجتمعت أي إذا كان اتفاقا على أنه أي أن إذا قال
 العبد كتب زيد باسناد كتب إلى زيد فإنه أي أن يجوز أن
 يستند هذا الفعل أي كتب إلى كل اسم من الأسماء علم أو اسم
 كنية أو اسم لقب يعبر عن الحاجة أي في ذلك الاسم العلم
 أي نحو زيد أو أبو زيد أو ديسير إلى ما لا يطرحت الجهر والسر أي
 اثبات ما لا يشك في العلم بطريق العقل والسمع حال ذلك
 القول في سائر العوالم الداخلية على الأسماء الراجعة وإن صبه
 والجارية من العوالم القياسية فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يطر
 تحت المصنف وذلك الإدخال بالنقل والسمع مستندتان العوالم
 السمعية معدودة غير محفوظة فلم يجره القياس والقياس
 على ما ورد في العقل والسمع حيث الاستدلال ليس كغيره من المعاني
 لا يمكن التغير عنها لعدم النقل وذلك مناف لمكانة الوضع
 فوجب أن يضع وضعاً أي يستند استناداً قياسياً عقلياً
 لا نقلياً فإذا وضع علم المخوف والعرف بخلاف اللغز
 فإنها وضعت وضعاً أي استنبطت استنباطاً قياسياً عقلياً لا نقلياً
 فلا يجوز القياس فيها أي في اللغة لا تقف على ما ورد في النقل لأن في
 أن القارورة سميت بذلك الاستدلال التي فيها ولا يسمى
 كل مستقيم قادورة وكنهه كانت سميت الدار إذا لا تستدراها
 ولا يسمى كل مستدير داراً فافهم العلم أنه للقياس أربعة
 أركان الأول هو المقيس عليه وهو المقيس وخم
 ثبت استشهاده عن العرب وعلمه جازع لا شك أن العرب

فأرادت في القول والاعراف نسبتاً إليها لا تريد أن العلم
 رجع الفعل نصب المفعول في الفعل المنع من أن ينفذ
 بحرف الجر ويجوز جردية ويجزم جردية وغير ذلك من النسبة
 ووجه الاستدلال في النسب والتخفيف بالعلم استرجه
 فمثل بحسن الذي ليس أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقبح
 الوجه وسبق تفصيله في الحالة الرابعة في العلة وذلك أي المذكور
 عن الأركان الأربعة مثل أن تتركب قياساً أي يستند
 والدلالة على ذلك بالعلم باسم فاعله الجار والمجرور متعلق بقوله
 في الدلالة وهو متعلق بقوله أن تتركب فتقارن اسم استند الفعل
 إليه أو شبهه مقدماً عليه لا على حرة فأيضاً يخرج استند الفعل
 أو شبهه إلى الفاعل من جهة التعريف فوجب أن يكون
 بالعلم فيتم فاعله وضعاً قياسياً على الفاعل في الارتفاع
 فلا يسل المقيس عليه هو الفاعل والفرع المقيس على الم اسم
 فاعله والحكم الذي ثبت استشهاده عن العرب هو الرفع والعلم
 الجامعة هي الاستدلال والاسم هو القاعدة الكلية التي يبنى
 عليها غيرها في الرفع أن يكون الرفع لا يصلح الذي
 هو الفاعل وإنما يجري أي الذي يستند الرفع الذي يصلح
 على الفرع الذي هو باسم فاعله بالعلم الجامعة الرفع الكائن
 بالعلم تارة الأركان الأربعة حالات باعتبار
 كل واحد منها الحالة الأولى من الأحوال الأربعة
 في الأصل المقيس عليه وفي خمس مسائل المستند الأول
 من شرطه أي الأصل المقيس عليه أن لا يكون ساداً خارجاً
 غير مستند القياس فما كان كذلك لا يجوز أن يقاس عليه
 نعم كسقيج استخوذ واستهوب واستنوف وكخذف
 نون التاكيد في قولك صرحت عنك التمتع طارحاً

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

وغير ما رسل الناني الذي يمنع ان يجاس على الكبر لما الغنية القياس
 فوطيسم في النسبة الى ثقيف وقريني سليمان في النسبة الى ثقيف بغير ما
 ثقفي وقريني وسمي هذا المذكور دانه كان اكثر استعمالا من سبني
 اير في النسبة الى ثقفي بالن فانه ثقفا قرينا وسميا والكثير فانه
 راجع الى هذا الكلامات بنا ويل المذكور عند سبوي في بعض القياس
 واقداه فيه ثقفي وقريني سليمان في القياس في سبوي في القياس ولا في كرم
 كرم في سبوي في القياس المسئلة الرابعة القياس في العربية على اربعة
 ان اعد ما عمل الفرع المقيس على اصل المقيس عليه يسمى ذلك
 عمل قياس السابك من اعدال المحج وسمي هذا اعدال المحج وسمي
 على اعدال المفرد وسمي هذا اعدال المفرد في الاعمال فيم وديم صلتها
 فقوم وديم في قيمة وديم اسمها فوم وديم وكقولهم
 في الصحيح زوج ونور في زوجة ونورة والقسم الثاني في انقسام
 القياس من العربية على اصل اي المقيس عليه على الفرع اير
 المقيس وسمي ذلك عمل قياس الاد بفتح الهزة مثل اعدال
 المصير وسمي هذا اعدال المحج وسمي هذا اعدال المحج وسمي
 ونصحو كقولهم في الاعدال ثقت قيا ما قال له في في شخص
 في عمل اصل على الفرع سبها في المعنى الذي افاده ذلك
 الفرع في ذلك اصل نحو سبوي في القياس في الحسن الوجه
 على ان يكون النسب في الوجه نسبها بالاضارب الرجل
 بالنسب الذي كان في كرم اير في الرجل نسبها بالحسن الوجه
 مسئلة الحسن وجهه بالضمير فلما اريد ان يضرب الضمة المحلى باللام
 الى وجهه فخذ في الضمير منه وعوض عنه اللام ثم انصف
 النصفه المحلى باللام الى العمل المحلى باللام المحض عن
 اليه فحصل النصف جدا باقاة الحرف ولما ورد في العمل
 ويا الذي يتوغل في سبوي في ان الضارب الرجل

انما هو في القياس
 انما هو في القياس
 انما هو في القياس

انما هو في القياس
 انما هو في القياس

بالجودا ما سبني ويا في نفسه وعمله با عمله ليس ما لواه في الحرب
 اجاب عنه بغيره والعرب اذا سمعت شيئا بنى من ذلك حسن
 الوجه بالاضارب الرجل بنصب المفعول فيهما والاضارب
 الرجل بنصب الوجه بنصب المفعول فيهما فحلت اير العرب التي
 العرب التي الاول على حكمه اير على حكم الشيء ان في
 عادت اير العرب بذلك العمل والحكم ايضا اير رعت بالنسب
 فحلت اير التي الثاني باعتبار النسب للاحق الا في عمل
 صاحب اير التي الاول فيوجد النسب في جهة اخرى وانما فحلت
 العرب ذلك القوم بهذه الجهة فثبت لهما اير اباا للمبته
 والنسب في وجه النسب فوم وسمي هذا اعدال المحج وسمي
 والنسب في عمل سبوي في المال المذكور ايضا بان نصب
 الوجه في الحسن الوجه يحول على الرجل بالنسب في الضارب
 الرجل وخذ الرجل في الضارب الرجل ولا تخفف في اصلا
 محمول كذلك على جود الوجه في الحسن الوجه وفيه حصل المحصول
 جدا اي يد على حجة ما جود سبوي من محولين ما عرف
 من ان العرب اذا سمعت شيئا بنى محبت وسمي هذا
 ذلك النسب الذي عندنا وعملت احوال بين النسب والنسب
 ولما ورد ان يقال المذكور هنا الذي من محمول الاعادة
 وغيره فخذ من سبوي ولا يسم جميع النعمين اجاب بغيره
 ولما كان النجاة بالعرب لا ختين في الاعراب والنمير
 وعلى سبوي اير سميت العرب خدين اير مستقلين جاز طمس
 اير النجاة ان يروا فيه اير في استعمال القواعد الكلية من العلمين
 نحو ما رواه اير مثل استعمل العرب وانما يحذف اير النجاة
 لهم ان بطا بقوا على مسئلة الضمير راجع الى ما رواه ما خذوا
 اير الاستمالة التي جعلها ما طابى الفعل بالنقل الا في اسم

انما هو في القياس

ابر الحجة تسبوا المضارع باسم الفاعل وهو اي المضارع
 عاودوا اي الحجة جميعا بذلك التشبيه وعوا ذلك التشبيه
 ابر من المضارع واسم الفاعل بان تسبوا اسم الفاعل بالفعل المضارع
 في علوه ابر اسم الفاعل بسبب ذلك التثنية وايضا لما تسبوا
 الوقف بالوصل في رخصته وتولاه ابر التثنية جوز ابر التثنية
 جوزتها كطهر المحقق ابر الحجة في الوقف بالثنية فذلك التثنية
 شبه الوصل بالوقف في سببها كجوز ابر التثنية وهي
 المفارقة بين الالف صورة الوقف في الوقف والالف في
 الكاف نحو ايت كلكا ابر صدره فان كان منه موصوف
 محذوف فتم الكاف نحو جلد كلكا اي تصير او منه قوله في
 لتغيا وايضا اجروا الفعل المتعدي مجررا للدارم كما في
 قوله تعالى حمل يسير الدين يعلمون والذين لا يعلمون
 وكذا اجروا العكس ابر الفعل اللازم مجررا للمعدي كما في قوله
 تعالى واخت موسى سبعين رجلا ابر من قوله وكما جعلوا
 النصب على حجة المشي والجمع للضرورة فان حرف
 الاغراب فيها ثبوت الواو والياء والالف فكلية ستة
 ما على الواو لرفع الجمع والالف لرفع التثنية وبقدر الواحد
 والحل اربعة فاعطى الواو بالجمع وحل نفسه على ضرورة
 حملوا على النصب بما لا يعرف ابر للضرورة كما بهم لا يعرف
 للعلمية والجمعة فالعلمية فرع السكينة والجمعة فرع العرب فمن حقق
 الف عينين ياب الفعل وفيه رخصة من جهة الافادة ومن
 جهة الاستفاد فالاسم غير المنصرف في كل فعل من حقق عينيك
 الف عينين فلا يخل عليه بالايه يخل على الفعل وهو خبر
 مع التنوين ومن حل الاسم على الفرع حذف الحرف في الفعل
 الفعل الآخر وهو اصل الحرف والوقف فان حزم الناقص

في قوله تعالى
 حمل يسير الدين يعلمون
 والذين لا يعلمون
 في قوله تعالى
 واخت موسى سبعين رجلا
 في قوله تعالى
 حمل يسير الدين يعلمون

في قوله تعالى
 واخت موسى سبعين رجلا

ودفعه سقوط الاسم حسلا على حذف الحركات كما في الجوز
 في الفعل الصحيح الآخر وهذه العلة لوجبه تحذف النون
 في يفسلان ونفعلان ونفعلان ونفعلان ونفعلان
 وحل الاسماء المبنية كائين ونمى وكيف وجهه وانه على الحروف
 والافعال وحل ليس عسى في عدم التعريف على اول
 عكسه ابر في الحذف يعني عكس الرفع الاسم ونصب الخبر على ليس
 وحل لول في نصب الاسم ورفع الخبر على عسى الا ان النصب
 قدم للابتداء وان فعل صريح في العمل قال ابو حيان في التذكرة
 ومن حل الاسم على الفرع كالحذف الزمان في عطف الفعل على
 وانما اشترط ذلك لان الحذف لان العطف نظير التثنية فحذف الجوز
 ثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان لان العطف
 اصل التثنية في الاسم والقسم الثالث في اقسام القياس
 في العربية حمل النظر على النظر او ينسب ذلك الحمل قياسا على
 قد كانت الحمل اما في اللفظ فقط او في المعنى فقط او فيهما
 ما من امثلة الاول اي حمل النظر على النظر الذي في اللفظ
 زيادة ان المكسورة المحذوفة ما المصهريه نحو اجلس فان
 جلس القافية وبعد ما الموصولة نحو ان سبأ التي اعطيت
 اياه فالوصول مبتدأ وحلة اعطيتك خبره حمدا
 وقياسا لهما بلفظ ما القافية وزيادة ان المكسورة
 المحذوفة بعد ما النافية مطردة كثيرة كقولك سبح الله
 ان قد عشت سبحا اي سبحا ولكن مدحيت معاني محمد
 وقول وهو كسيد المضارع بالرفع عطفا على زيادة
 ان لم يدخل نوني التاكيد في الجملة المحذوفة بعد لان فيه
 حمدا كما ابر للثانية في اللفظ على لا الثانية
 بدون منفر الاخبار في الجملة الاخبارية على معنى

في قوله تعالى
 حمل يسير الدين يعلمون

في قوله تعالى
 حمل يسير الدين يعلمون

في قوله تعالى
 حمل يسير الدين يعلمون

لا يجوز ان يظهر اسم واحد منها على صيغة كلمة كل واحد
 بل من تقيضها والجملة الثانية من الاحوال الاربعة
 اقبس على وصف فيما بين الحاجة اذ من كلام العرب ام لا قال
 المازني ما قبس من كل لفظ وان على ما يقع موضع اذا كانا مذكرا
 اسنادا او غيرهما اذ اقبس على كلام العرب فمما يكون الا من
 كلام العرب الا ترى ان القسمة والقبس غير انك لم تسمع
 انت ولا غيرك اسم كل فاعل والمراد من كل من مفعول
 اسناده اليه مفعول عليه وكذا لم تسمع انت اسم كل مفعول
 والمراد به مفعول الفضل من حيث وقوعه عليه انما سميت
 اقبس الذي وصفك من العرب فقبس عليه اي على ذلك
 وسمعة من العرب غيره الذي لم نسمه ولم يوصفك فادنا
 سمعت منه سمعة من زعم من الفعل اللازم او ضرب زيد غير ان
 الفعل المنع من قبسها اي على ان زيد ظرف خبر وكونه فائدة
 ويحذف خبر زيد غير ان خبره لا يعطى زيد غير و
 درهما حسب زيد غير ان فائدة وانما اورد في المثال
 قام زيد ثم فاعله ظرف بشرط ان المراد بالفعل
 المذموم اسناد الفعل اليه لا احداث الفعل ذلك
 الفصل والجمادى وقال ابو علي كذلك لخاص الاوزان
 التي لم يزد في الهم ان نسبة على الراجح من الاسم
 والفعل والذي لم يزد في الهم ان نسبة والى الية
 على الخاص من الاسم فقط كقولك في طخت الرابعا
 الجمادى بالقبس عليه كخرج ودخل فخر ببيت على مثال
 سمعة وسروج من خرج ودخل وقرب وكقوله في طخت
 انما هي الجمادى من الاسم فقط فخر ببيت وقرب ببيت
 على مثال سمعة كقوله قال له في في طخت من القرب القتل

انما هو
 من قبس
 على
 ذلك

انما هو
 من قبس
 على
 ذلك

والقرب وكذا لك من المخرج فخرج ويزد والمذكور
 من الامثلة من الفاظ العربية بل انك وان لم تطلق
 العرب بواحد من هذه الحروف فلان في فانه قبس
 قد منح الخليل في الحرف في التلطف بها العرب
 لا ان يقول الـ **شعر** ترافع المعربا فاصعقا
 قبسا على قول الجحاج **شعر** فاقبس العزيبا فاقفنتسا
 قدل منعه على متاع القياس في مثل هذه الالبسة فالجواب
 انه انما انكره لكسب لانه فيما لا يجرى خلق والعرب
 لم تكن في المثال مما لا يجرى خلق فخصوصا وحرف
 الحرف في متكرر وذلك مستكر عندهم مستقل
 ثبت اذن ان ما قبس من مثل ضرب وضرب وضرب
 وضرب على كلامهم اي على جعفر وصحبه فهو اير
 هذا المقيس من كلامهم ولما اير لاجل هذا المذكور قبس
 في حق الجحاج وروى انما كانا قاسا اللغة في الكلام والحق
 وقربا فيها اي في اللغة كما تعرف العرب في الالف لظ
 المستعنة واقفا على استعمال اي لفظ لم يات به من
 قبلها من العرب العرباء وقال ابن جني في المحصا بعض اصناف
 اعلم ان منفعة الاستقاة لصاحبه ان يسمع الرجل
 اللفظة فيثبت ابر هذا الرجل فيها اي في تلك اللفظة
 فانما راي ان هذا الرجل الاستقاة فابداها اليك اللفظة
 انس بها اير اللفظة وزال استقاة منها فهذا
 تثبيت اللغة بالقبس وقيل لانه جني في موضع آخر من محصا
 ان منقاة القياس عندهم اصنافا والمخبرين ان ما قبس
 على كلام العرب فهو من كلامهم نحو قولك في بيت
 مثل معقير من ضرب ضرب وسما مثل من جرح من ضرب

انما هو
 من قبس
 على
 ذلك

وبنا مثل برتق مريب الى غير ذلك وهذا المعنى من كلام
 العرب كالمقرب عليه ولو ثبت بنا مثل مريب كونه مريب
 وبنا مثل قليب كونه مريب ولم يكن من كلام العرب لانه قاس
 على الاقل استحقاقا لاداءه في وقت الحاجة ان كانت من الاحوال
 الاربعة في الحكم الذي ثبت استحقاقه عن العرب وبه سلكنا
 مخبر ان عند الحاجة والاداء منها هل يقاس على حكم ثبت
 استحقاقه من العرب هل يجوز ان يقاس على ثابت بالقياس
 والاحتياط فالجواب من كلامهم ان الحاجة تضمن الاحتياط
 بنحو وقد ترجم له في المحاضرات باب الاحتياط
 لمصلحة نفع لا يضر ذلك ان يقول اذا كان اسم الفاعل
 اير صيغة على فدية بان كان بنفسه صلة او منفعة لشيء او مالا او غيره
 منه جعل اير اسم الفاعل به اير بسبب القوة والضمير المستتر
 فيه المفضل فتم جري جراب اذا اير اسم الفاعل متى وقع الفعل
 الظاهر والضمير البارز وهذا هو المراد بقوله على غير من هو
 اير اسم الفاعل له اير لمن فالمراد من الغير كونه اسم الفاعل
 في المنع لمسيب اغني به فاعله الظاهر او البارز حال كونه صلة
 لموصول كونه جاني الذي منار به عزم او منفعة لموصوف كونه موصوف
 نفع غرض جازم هذه القوة الظالم احاطت اوصافا
 اير الذي حال كونه جاني زيد بسبب ما فرغ منه او غيره المستبداء
 كونه زيد صاحبته هي لم يتخل جرائه متى جرى اير اسم الفاعل
 الغير المستتر المفضل كونه في المنع للمسيب الذي يرفعه فاذا كان
 حال اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو كونه كذلك فاعلم
 بالصفة المشبهة اير اسم الفاعل كونه جاني الذي عليه عزم
 وحرر رجل حشنة جارية فاعلم ان اير اشارة ترفيعا نسبها
 ويزيد رتبة رتبة اير والصفة ما ظلت باسم المفعول

ينبت
 قوله

في حالة النشأة

لرفع

كونه جاني الذي يرفع رتبة علامة ويزيد كرم المحابة الجاني
 الثالث المقرب عليه اير اسم الفاعل فاعلم ان هذا الحكم لا يشترط
 والقياس على الفعل الذي استحق منه اسم الفاعل المقرب عليه
 او استحق منه الصفة المشبهة به وقوله الرفع للظاهر بغير صفة
 الفعل كونه يرفع رتبة جارية عمرها ويزيد رتبة جارية
 حيث لا يرفع اير الفعل الذي استحق منه اسم الفاعل والصفة
 المشبهة به العلامات اير العلامات الاربعة اير الصفة او الضمير
 او الحال او المشبهة فلا تنضم المطابقة في اسم الفاعل والصفة
 المشبهة به لهن تذكر اير واثباتا وافراد او تسمية وجموعا
 المسئلة ان ثبت من سئل الحكم الذي ثبت عن العرب
 ما قاله له الانجاز اخفف في القياس على الاصل المختلف
 صفة لا يصلح حكمه بغير الحكم الاصل كونه اير
 من وجه وفرع اخر وجه آخر فاعلم ان القياس على الاصل المختلف
 اير ام لا يجوز واجازه اير هذا القياس على الاصل في قولهم
 لان المختلف متعلق باختلاف وجه اير الحكم فرع لغيره اير غير
 لفة فيمكن يكون مقبلا عليه اصلا كونه حيث كونه محققا
 واجب عن السؤال الحاصل من كيف يكون بانه اير التثنية
 يجوز ان يكون اير تفرقة قولنا لشيء من وجه واحد والشيء واحد
 من وجه آخر فان اسم الفاعل فرع على الفعل من وجه العمل
 والحصل للصفة المشبهة من وجه التثنية والتذكير التثنية
 والجمع ولا تناقض في ذلك حيث اختلفت الجهة
 وذكر ان لا تناقض في ذلك مع لا المشبهة بليس التثنية
 اللفظة او للمباينة في معناها فاعلم ان ليس في اسمها الاختلاف
 لا غير كونه حشنة جارية واداءه الرفع في قولهم الاسم
 كقولهم ولاست حين تراضى فرع على لا المشابهة بليس

من كان من الذين

من ان عمل النحويون واجبة صيغة وصحيفة واحدة وسند لا
 يرغلة العدم على ذلك اي على كونها واجبة بانها
 اير الارضين والقيح كوجوده بنفسها ولا يكون الوجود
 اير الكيب العربية اير تلك الارضين والقيح
 فيجعل من كذا جواب لما في لفظة تجدد من كذا التاب
 في نفس الامر وذلك اي كذا التاب في نفس الامر ان هذا
 الارضين والقيح كوجوده بنفسها وان كان كذا
 الان اير كذا على سبيل الاستدلال والاستدلال على
 وجه الاقتداء اير الى القرآن العظيم او المسموع من العرب
 العرب والافعال اي الاستدلال بالافعال ولا بد منها
 اير على النحو التوضيحي الى القرآن العظيم او المسموع
 اذا عبادنا ابرهة الصنيع المستعمل والادعاء
 حال من الادعاء الضاعفة وعلما ان كل واحد منهما
 اير الارضين والقيح كوجوده بنفسها ولا يكون الوجود
 عين الذي من القرآن الذي انزل لغة العرب العرب
 رجونا الى ديوانها فالتمسنا مرة ذلك منه فطلبنا جوابا
 اذا عبادنا ابرهة الصنيع كذا التاب الارضين والقيح
 وجه الحكمة المقتضية لتلك الحال بين الادعاء وبين
 افواههم الضمير للادعاء والقيح فاذا حصلنا اير اذا
 ظفرا عليه اير وجه الحكمة قد كانت اير حصل لنا الظف
 يوجه الحكمة غاية المكدوب منا قال ابو بكر الانباري
 قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيرا الاحتجاج على
 القرآن ومنسكك بالشعر وانما جاءه من علم على النحويين
 ذلك وقالوا فقلنا ذلك جليل الشعر امسكنا للقرآن
 قالوا وكيف يجوز ان يمتدح بالشعر على القرآن وهو مذموم في القرآن

النحوية والتفسيرية انما يكونان باجتهاد
 لا يوجد في القرآن ولا في اللغة

فيكون

الادعاء والافعال المستعملين في الادعاء
 وانما جاءه من علم على النحويين

بشعرهم اذ اعجز الفقيه عن تحليل الكل من الاحكام الفقهية
 قال في القصد في وهو التذلل قال الت عرقه في

النحوية والتفسيرية انما يكونان باجتهاد
 لا يوجد في القرآن ولا في اللغة

وحيث قلنا وليس الامر كما زعموا من ان جعلنا الشعر
 للقرآن بل ترتيب بين حرف التوبيخ من القرآن بالتمسك بان
 نكل قال ان جعلنا ه قرانا عربيا قال تعالى جنة عذبة
 قال في عبادنا رعد الشعر ديوان العرب فاذا عني علينا
 من القرآن الذي انزل له قطع لغة العرب رجونا الى ديوانها
 فالتمسنا مرة ذلك منه والقول اننا ما قال له جني
 في صفتها علم ان عمل النحويين اير على المستعملين
 منها الى عمل المتفقين وذلك انهم اير النحويين اير
 بحسب كونه اير النحويين اير حسن الشعر والسجع ويجوز ان
 اير في النحويين اير حال حقتها على النفس وليس كذا
 عمل الفقه لانها اصداء واما رأت بوندع
 وكثير من اير من وقوع الاحكام لا يظهر فيه وجه الحكمة
 كالاحكام التعبدية فمسللة الصنيع كقيد القائل
 باربع ركعات والمغرب بثلث ركعات وهو احوط
 غير مسددة بنظر الحكمة في اختلاف هذه الادوات
 التعبدية بخلاف النحويين كذا التاب للتعبدية او عالية
 اير النحويين حيث القواعد الكلية والشراعية فمات ذلك
 والعلامة شرعا عبارة عما يجب الحكم وتظهر حكمته
 وهي هيئة القوة العقلية المتوسطة بين التجربة الى هي
 انراط هذه القوة وبين السفاية التي هي في نظريتها
 نعم جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال النحويون لا يكون
 النحويين اير اير وتظهر الحكمة النحوية طمس فاحاب
 نفس لا تظهر فيه وجه الحكمة وقد لا ندرك علمته قال
 بعضهم اذ اعجز الفقيه عن تحليل الكل من الاحكام الفقهية
 قال في القصد في وهو التذلل قال الت عرقه في

النحوية والتفسيرية انما يكونان باجتهاد
 لا يوجد في القرآن ولا في اللغة

ثم ينسجود وقد اريه وثرني سجد مطيع مطيع واداعج العجوة
 اير من قاعيل الكفر قال هذا اسم عثر قال سبويه ليس في
 مما يصطرون اليه في حيث انهم سجدوا عن القليل الا وهم
 يكادون به وجهها والفضل الثالث قال لبيد في موضع
 آخر من الخصايع لا شك ان العرب قد اذنت من العذر
 والاعراض انبناه اليها اير العرب وما سبناه
 اليها ينقسم الى مطرد وساذ وقد مر تفصيلا في السور
 حالات الحاله الادوية الاثير الى المطرد وهو زرع العذر
 وتصيب المعقول ان يحرقه ويغيره في اليقظ يحرقه ويجزم
 بحرقه ومن الشبه من يجمع والامتنان والفتنة والتخلف وما يطول
 شرحه فليس حسن بديا ليت ان يعقده ان هذا كله اتفاق
 وقع بين العرب وتواردوا في منهجه فانه قلت قلعه اير هذا
 كله في طبعوا الى العرب عليه في غير عمقا في لغة ولا المقصد
 من القصور التي يستبين اليهم تدلان اخر هذا على كل
 لاداء انهم في قيس ان اير في اما هذا هم لذلك انهم
 الذي طبعوا فيهم عليه لان في بلانهم في لاداء وانظروا على
 حقه الوصف في دراهم قد اجتمعوا في هذه اللغة وتواردوا
 عليها فانه قلت كيف تدعى ان اجتماع واخذهم هذا
 موجه ظاهر الاثير اير الخلف في الممازاة والتمتة والى غير
 ذلك في هذا القدر في الخلف لقله محقق اير نادرا
 غير محقق اير غير سبويه واما هو في لبيد في القصور
 فاما الاصول وما عليه العامة والجمهور فدا خلاص فيه
 وايضا فان هدر كل واحدة من اهل اللغتين حدة وكثرة
 وخلق عظيم وكثر منهم عافا على لفته لا يخالف شيئا منها
 فليس ذلك الخلف الا لانهم يحاطون ويقاسون ولا يفرطون

والاطون

ولا يخلطون ومع هذا ليس يفي في مواضع الخلف على فلسفة
 الا اوله وجه القياس يؤخذ به ولو كانت هذه اللغة حروا
 لكثرة خلافتها ولتقاربت اوضاعها ولما عنهم في اللغة
 ودرج المصنف اليه والنصب يرد في الجزم ويجزم بكونه
 النصب وغيره وايضا فقد ثبت عنهم القليل في النصب
 في مواضع فقلت عنهم المقصد الثاني من مقامه في اللغة
 في انواع العمل قال ابو عبيد الله الحسين بن موسى البرمكي
 الجليلي في كتابه المنسجم بنما الصناعة اعتدلات النجوين
 صفنا في الاول عشرة نظرد كلام العرب اير تلج له
 يقال طرد الجحدون اذا تبايع ماؤه بالريح وتباين الايام
 لغتهم والصنف الثاني علة تظهر من الاطراف وكثرهم في
 وكشف في الكنف عن صحة اوضاعهم ومفاسد
 في موضع عانهم اير العرب فالصنف الاول اكثر استغناء
 تاولا وهو دسمة الشعب الامان مداد المستورة منها
 على اربعة وعشرين نوعا الاول علة سماع مثل قولهم
 امرأة ثديا ولا يقال جبل اير في لاداء ليس في الكنت
 الامور في على السماع والى في علة لشيء من اعراب
 المصنوع لست بهمة الاسم وقد مر في القسم الثاني في حمل
 الاصل ليس في قياس الادوية منها في بناء بعض الاسماء
 لست بهمة الحرف وان لست علة استغناء كاستغناء
 عن روع اير عن الملبس من يدع والرابع علة استغناء
 كاستغناءهم الواو في يحدونهم سابين باده وكثرة
 واما مسوعة فن كفتح نون الجمع وكسرتون التثنية في مثل
 قوله تعالى ابن المصطفين الاحياء وانه مثلها
 لا يمكن الفرق بحركة ما قبلها لا جسر ارجال والى ذلك

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

على تركه مثل ادخالهم الى العرب الهمزة الخفيفة والثقلية
 في فعل الامر كما كبه اياعه والسبع على تعويض مثل
 تعويضهم اي العرب الميم في حرف الهمزة في النظم والقوانين
 من المضاف كما في قوله تعالى وكلوا من ثمره وكلما علمنا
 وان من على نظير مثل كسرهم اي العرب احد الساكنين
 او التقياء في الجزم محمدا على بكذا هو نظيره نحو قوله لم يكن
 الذين الالة والتاسع على تقيض مثل نصيهم اي العرب
 الكثرة الغير المفردة بلا اتي لنتي الجمن وجماعهم المجرور متعلق
 بنصيهم محذوف على تقيضها في الاثبات وهو ان المكسورة
 السدرة التي لا كيد الاثبات نحو لا غلام حفظ بغير
 فيها والعاشر على المحل على المفضل مثل فمن جاءه من غلظة
 ذكر نفس الموعظة وهي مؤنثة محذوف على المعنى هو الغلظة
 ومحادي عشر على من كذا مثل قوله تعالى سدا
 واعللا من سدا سدا مع وجه كذا وكذا واحدة للمثبات
 بمثل وان في عشر على معادلة كجرم اي العرب لا يفر
 بالفتح محذوف على نصب ثم عادوا بينهما اي بين النصب
 محذوف النصب على النجزة في جميع المراتب السالم والناكث حشر
 على قرب ومجاورة مثل مجاورة في قوله تعالى حشر
 نصب حرب فتم لام في المحذوف لمجاورة هذا الالزة
 والرابع عشر على وجوب ذلك تعيلهم اي العرب
 رفع الفاعل الذي اسند اليه الفعل وشبهه بمقدم عليه
 ابا كفو كانت ضرب زيد وزيد ضارب عندنا
 وكذا كانت تعيلهم نصب المفضل الذي وقع عليه الفعل
 كذا ضربت زيدا وجرا المضاف اليه بجانب اليه مني بوجه
 خوف الجركفان ادخلها كذا مررت بزيد وعشام زيد

سبع
 ثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر

وانخص الفاعل بالرفع لان المثلثة الفاعلية والمفعولية الا
 والحركات ايضا ثلثة الرفع والنصب والجر فالفعل
 اقرب المعاني الثلثة للرفع اقرب الحركات الثلثة فاعلى
 بقوى المثلثة اقرب الحركات ليدل على قوته والمفضل اضعف
 المثلثة في الخطر اضعف الحركات ليدل على
 ضعفه واعلى الجرك المضاف اليه لانه لم يجر من الحركات
 الا المفضل والآخر من عشر على جواز ذلك ما ذكره من
 تعيل الالة من الاسباب المعروفة وهي ان يقع بغير
 الالف كسرة او ياء او تكون على متقلبة عن واو مكسورة
 او ياء او صائفة ياء فان ذلك اير المذكور على جواز الالة
 لا لوجوبها بل ان دس عشر على تعيل مثل تعيل المذكور
 على المؤنث قاله تعالى وكانت من العائنين وغيره
 من تعيل الاسم العلم على الكنية نحو الوهم من لاري بكسر
 وعمره والى بغير عشر على اختصار مثالب الرضيم
 كذا يثبت في التيسر بيليل والرضيم من حفا بعن الهمزة آلا
 اذا اضطر الى عمر كذا ياء ركية او في ثا عفتا
 ولا يري مثلها عرب ولا يجر الى من عشر على حيف
 كالا دغام وتخفيف الهزة وهما عنيان عن البيان
 والتاسع عشر على دلالة الحال كقول المستهل الجلال
 وانه مخذوف المستدرك لالة القرينة الحالية عليه والوزن
 على اسهل كما سجد وقوله شيخ على كسبية فانه لم
 لان يؤكرا وصرفا لا يفرح والمجاورة والعزوة على تحليل
 قال لبيك مكرم وانا على التحليل فقد غرض على شرفها وفكرت
 فيها اياها فلم يظهر لي فيها شيء ثم ظهرتها في قبل الشيخ
 شمس الدين بن الطائغ حيث قال قد رأيتها مذكرة في كلام

والى عشر
 الالة من ثلثة الفاعلية والمفعولية الا

السادس عشر
 قال من يجر في الالة من ثلثة الفاعلية والمفعولية الا

والى عشر
 الالة من ثلثة الفاعلية والمفعولية الا

المتفقين كانه محاسب البند ويراجعها على السلف في نحو الاستدلال
 على ابيته كيف ينبغي حرقها لانها مع الاسم ابراهيم الاسم المركب
 الذي يتخفف منه عايد كلامه كوكيف زيد ونفي فعلها بجر عطف
 على نفي الجار زهاب الفعل كونه رقيقا الم زكف فعل بكث
 بلا فاعل مفعول عطفه جلاب المدح والثناء والعشرون
 على اسماء القوم في العرب في جمع موسى مؤنثون بفتح
 قبل واو الجمع كصطفون ومعه ان اسما بان الحذف الفت
 والالف والعشرون على تفتة مثل قوتهم اي العرب
 في الالف الى يجوز الفاء ما متى ما خرجت بفتح زيد مطلقا علمت
 ومنه تقدمت واكدت بالمصدر لم يخرج منه فتنم من السوء
 فتنم اربط حفاظن السؤلما بين الكسرة والالفاء ثم النضار
 والرابع والعشرون على اولى كقوتهم ان الفاعل المستند اليه
 الفضل او شبهه او يبرته التقديم من المفعول الذي وقع عليه
 الفعل فانه الاسل في الفاعل ان على الفعل لانه كالجزم منه
 والصف الثاني لم يتوقف لا بعد الالف الى جال ابو عبد الله الحسين
 كنه موسى الجلب والابنية بالتفصيل بعد الالف وقد بينه في الراج
 في الاسماء افعال اعتلاات النحويين في ان ضرب منها
 هو المؤدي الى المذهب الى بيان شان كلام العرب اي على
 نظره ان كلام العرب هو من حيث هو كقولنا كل فاعل
 ما شغل على علم الفاعلية مفعول وكل مفعول ما شغل على علم
 المفعولية مفعول كل مضاف اليه وما شغل على علم المصا
 اليه يجوز وجهه ان يكتفى الكلام العربية كما تكلمت
 العرب بيني الفصيح وقرب منها بينه على العلة مثل
 ان سئل لم صار الفاعل مفعول والمفعول منصوبا الى غير
 ذلك من الاستثانة ونه اليس سبب لان يتكلم اي الكلام العربية

وهذا الفصل من كتاب اول في نقد الفاعل
 على ما في كتاب الفاعل في كتابه
 وكتاب النحويين

كالنكر

كما حكمت العرب وانما يستخرج منه اي خبر هذا الفاعل
 حكمهم جميعا في الاصول التي وضعها العرب وتبين به
 فخره في اللغة على غير ما قال له جنبي في بعض ايام الذي
 سماه على العلة انما يتجوز في اللفظ وانما في الحقيقة فانه
 وتغيرت في العلة الاتري انما يتجوز في اللفظ فانه
 قال لاسن والفصل اليه لاسن هذا فيقال في جواب لم ارفع
 زيد من قبل فام زيد انما ارفع لاسن والفعل اليه فكل
 عن قوله انما ارفع لانه فاعل خبر سئل فيما بعد على العلة التي
 لجازع الفاعل الفقه الثالث من مقاصد العلة وقيل لانه
 في بعض ايام اكثر العدل عندنا اير النخاع مينا الفهم لانه
 لان اسم التفصيل في هذه حكم المضاف اليه كلفظ كل خط الالف
 بها اير اكثر العدل لا على يجوز كلفظ الفضة في المضاف ومن
 يشبهها وجو المضاف اليه ومايت بهما وغير
 ذلك من المحال للقاء عند العربية وعلى هذا المذكور من الاكثر
 ايضا من كلام العرب خبر آخر في علة مجاز وانما هو في
 الحقيقة كسب مجوزه لا موجه الضمير كلام العرب في ذلك
 في كسب مجوزه اسباب الامالة وقد مر انفا فانها
 علة يجوز لا الوجوب ومنه اير كسب مجوزه على
 قلب راد فله تفتة في تفتة هرة وهي كونه
 مضمونة فلا يكون هذا القلب لازما لها لانها
 مع ذلك يجوز ايضا عا واد فتمت المجوزة لا موجه
 ومنه اير السبب المجوز كل موضع جاز فيه الاعراب
 لقوله تعالى وامر الله عطف على المنكر في سبب قوله
 في جملة الخطب منصوب على السبب او قوله تعالى
 وامر الله جملة الخطب او كذا منه كل موضع يجوز فيه

هذا الفصل من كتاب اول في نقد الفاعل
 على ما في كتاب الفاعل في كتابه
 وكتاب النحويين

من تعلقاتها ومنه
 مايت بهما

من تعلقاتها ومنه
 مايت بهما

من تعلقاتها ومنه
 مايت بهما

كالنكر

كجسم او ذرة من غير سبب باب القياس بغير سبب على ابطال
 قياس كل فرع على اصل جلية فاذن قد انتقلت العلة الى جهة بطل القياس
 وكان الفرع مقبلا من غير اصل ذلك محال لان في انما لو طلت
 ان الزرع والنسب في كونه ضرب زبر عروا بالنسب لا بالعلة
 بل بالاحاطة بالقياس والمفضل القياس عليها ارجح على القياس
 والمفضل ذلك لا بطلان لا يجوز ان ينتقل من فرع الى اصل
 ثبت اي حكم النسخ في محل النسب بالنسب هو ثابت الحكم بالبدليل
 القطعي الذي ليس فيه شبهة ثبتت بالعلة وذلك ان كل النسب
 بالنسب من ان ثبت عنه وامنع حكمه من ان النسب من المنقولة
 عن العرب وما عداها هو المقبول عليها ارجح على النسب من العلة
 بجملة خرج ابواب العربية وانواعها واستدل به البعض
 لذلك ايراجل ما ثبت في محل النسب بالنسب فيما عداها بالعلة
 بان النسب مقطوع به ايراجل ما ثبت به ثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه
 والادلة منقولة بها ايراجل ما ثبت بها ثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه
 واجازة الحكم ان ثبت على المقطوع به ايراجل ما ثبت به ثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه
 من احواله على المظنون عليه ايراجل ما ثبت به ثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه
 في البعض وقال لا يجوز ان يكون حكم النسخ ثابتا بالنسب والعلة
 لانه يوجب ان يكون حكم النسخ مقطوعا به ومطلوبه ثابتا به
 وذلك ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به
 واحدة محال واجيب عن هذا الاستدلال بان حكم النسخ
 انما ثبت بطريق مقطوع به ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به
 ولكن العلة هي التي دعت ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به
 فمن ادلا وبالدات تقطع الى حكم قطعا على حكم النسخ
 بحكم العرب الذي هو بدليل قطعي لا شبهة فيه ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به
 الخبز السلام هو ادل في القطع منه اي في كلام العرب

في قوله
 على ابطال

في قوله
 على ابطال

في قوله
 على ابطال

في قوله
 على ابطال

ولكن ثانيا وبالعرض نعلم ان العلة هي التي دعت ايراجل ما ثبت به
 الى اثبات الحكم فالعلم لم يرجع اذا لم يرجع اليه القطع على
 متغيران مالا كما هو متغيران اذا ما فلتان فانه في كون الحكم
 ثابتا بالنسب والعلة مع المقصد الخامس من مقاصد
 العقيدة العلة قد يكون بسيطة ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به
 التي يقع التعديل بها من وجه واحد كالعقيدتين المستقلتين
 في فخر ورام في بعد ويحيى والمبني به كاعتبار المضارع
 الذي حصل به ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به
 اثنين مضاعفا كاعتبار فخر ورام وعصافير واقتضار
 عصافير بوقوع الياس كونه بعد كسرة فالعلة
 ليست مجرد كون الياس ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع
 الاثنين وذلك ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به ايراجل ما ثبت به
 فان لينة الاخبار في حقه تزداد في العلة صفة من الاحتمال
 بحيث لو سقطت لم يقدح فيها كسرة الكلام في
 في القواعد وقال لينة الخامس في العقيدة على لينة عصافير
 ان حذف التنوين من العلم الموصوف بايضا
 الى علم اخر بعلة مركبة من مجموع امرين وهو كسرة
 الاستعمال مع التقاء الينين والحقا لم يعللوا الا
 بكسرة الاستعمال فقط بل بسبب حذف التنوين من هذين
 على لغة من صرف هذا وان لم يحناس كنان وكان
 كما راي انتفا من العلة احتاج الى قوله وفي العرب
 من يحذف التنوين من العلم الموصوف بانه مضاف
 الى علم اخر فانه لم يكن كحنا ساكنا كسرة كسرة
 وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا فيما عداها
 ومن العلم المركبة قول الزحري في المفضل في فصل

في قوله
 على ابطال

في قوله
 على ابطال

لفظ الذي لا يستعمل لهما بانه بصلته مع كلمة الاستعمال مفعول
 غير وجه فقالوا الله حذف الياء ثم الله حذف الحرف ثم حذفوه راء
 واجتمعوا عنه اي عودوا عنه كحرف المنبس وهو لام التثنية فلو
 انضار به زيد بمعنى الذي يغير به زيد وقد جعلوا ذلك لمؤنة
 المقصد السادس في مقاصد العلة ما قاله ليم الانساب
 من شرط العلة التي يميز منها محكم في المقيد ان يكون في
 الموجبة المحكم في المقيد عليه ومن ثم لم يفرجوا عن العلة
 في الموجبة المحكم في المقيد ان كان مالكة البصر بين في موضع
 ان علة اعراب المضارع رفعها ونصبها وجزاها مشابها
 بالاسم في حركة وسكينة وابها ما اي المضارع كحفظ
 عين في الدلالة بصفة واحدة على ما كثيرة وحفظه
 المضارع بالبين وسوف كان الاسم المكرة تحذف الالف
 واللام فقالوا لانه مالكة ان هذه الامور فربما كانت
 على ذلك وليست موجبة لاعراب الاسم رفعها ونصبها وجزاها
 كما الموجبة لاعراب في الاسم قوله اي قول الاسم بصفة واحدة
 اي بصورة واحدة وانما قال بصفة واحدة كيوم كجماد والمغنا
 من الاسماء المحرقة من مختلف من المنح التراكيب
 الالاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والافادة كانه
 فلا يغير ما اير الصيغة الواحدة يعني اخرها الالاعراب وهو حرف
 او حركة تختلف في الاسم المحرك به ذوات او صفة ليتدل
 على المنح المتصورة عليه فادور ومثال العلة الموجبة
 لاعراب الاسم بقله نقول الحسن زيد ليكون الدال في زيد
 فلم تحرك فيجعل النفي في النفي الاستفهام جميعا فادور
 الاول اير في الاحسان عن زيد تحت زيد اخذوا الحسن
 زيد او ان اردت الثاني اير فيجب من حسن زيد نصبت

اير زيدا الحسن زيد او ان اردت الثالث اير الاستفهام
 عن او صاغة وشايد او حسن ذان جرته اير زيدا مع رنح احسن
 اير حسن زيد فلما به وان يكون في العلة اير قول الفصل
 المضارع مع انه مختلف في الموجبة لاعراب المضارع
 رفعها ونصبها وجزاها ومثال العلة الموجبة لاعراب
 المضارع بقله فالك تقول لانا كل السمك ونشرب
 اللبن بلا استعمال لاعراب التثنية في اخر المضارع
 فربما حيث احتمال المتخيل فيجوز النهي عن كل منها على انفراد اي
 في اكل السمكة ونشرب اللبن ويجوز الجمع بينهما اي بين الاكل
 والشرب فيجوز النهي عن الاول فقط والحال ان الثاني
 مستأنف ولا يبين ذلك اير المذكور من المعاني التثنية
 في المضارع فان يجوز ان تارة اير الصيغة الثانية انما
 اير الصيغة الاولى ان اردت الاول اي النهي عن كل
 واحد منهما على انفراد وان تصد اير الصيغة الثانية بان
 في جواب النهي ان اردت الثاني اير النهي عن الجمع
 بينهما وان تصد اير الصيغة الثانية وان اردت
 الثالث اير النهي عن الاول فقط والثاني مستأنف المقصود
 السابع في مقاصد العلة ما قاله الانساب في اختلاف
 في التعديل بالعدة القاهرة فالعدة الثانية ما يوجب
 وهو المعدل عندها والعدة القاهرة بخلاف
 ذلك فجزوه اير التعديل بالعدة القاهرة ولم يستطعوا
 التعديت اير النجاة وبالطلب في صحتها الرعدة في
 كونها وليد صحيح في حالة الحكم الثابت عليها
 وذلك اير في التعديل بالعدة القاهرة كالعدل
 القاهرة في قولهم ما جات عا جنتك وقول الاعراب

انما الاعراب
 اعراب المضارع

ايرت شدة حتى قدرت كاهها حرة فان جات و قدرت اجرا و
 صار في الاستعمال في ندين الموضعين فقط فحصل لهما اسم
 مرفوع و غير مقصود بل لا يجوز ان يجري مجراي صار في غير
 ايرت غير ندين الموضعين فلا يقال جات حاله كذا ايرت
 و قد زبد غنيا اير صار غنيا و كذلك لا يقال غسي الغدير
 انما ولا غسي زبد قائما باجر و غسي مجري صار و استدلال
 على صحتها اير على معنى استعمال العلة الناقصة في الاستدلال
 و ان لم يكن دليلا صحيحا اما اير العلة الناقصة سادت اى
 صارت موار العلة القائمة بالعلل الناقصة المستفيدة
 اير التي مرت في المقصد الرابع و هو ان العلة مطلوبة
 الى ما ثبت بها ثابت بدليل فله في شبهة و حال الحكم ان ثبت
 على المظنون عليه كما يقال على المقطوع به و هذا هو المراد
 بقوله في الاحالة اير حالة الحكم الثابت على المظنون عليه
 و في المعاشية اير من العلة انما والعلة القائمة و زادت
 اير العلة القائمة عليها اير العلة القائمة بظاهر النقل بقوله
 جات حاجتك و قول الاعراب في قدر قدرت كاهها حرة يعني كون
 العلة الناقصة في ندين الموضعين نصا فان لم يكن ذلك النفس
 علما اير علة له و استدل عند طه فلا اقل اير لاكثر دلائل
 فتر ان لا يكون علما اير علة له على الفناء و عدم الاستعمال
 عند طه قال له بالكت في شرح التسهيل علما يكون الفعل
 و صغر الكت السند الى التاء و كونه بقوله السند الى اربع
 حركات فيما هو كالكت الواحدة و هذه الكلمة فاصلة
 لانها اذا لا يوجد التوالي الا في الماضي السند الى الجرم الصحيح
 و بعض في الخاتمة كانظوا و اما اكثر الاما فلا توالي
 فيهن و فلا تقوم اير العلة القائمة بالكت لا يكون

بهت

و لا يثبت به الحكم لان العلة مطلقا اما و اى استدلال
 بها للعلة اى كذا و منها الى الحكم المدلول في حيث
 صحتها اير لعل كونها دليلا صحيحا في حاله الحكم عليها
 و هذه العلة الناقصة لا تعدية فيها اير الى الحكم المدلول
 لفتها في الاستدلال اير لا تكون دليلا صحيحا في حاله
 الحكم عليها و اذا لم تكن متعديا الى الحكم صحتها و حالها
 فلا فائدة لها اى لا اثر في عينيها و كونها دليلا للحكم الثابت
 لانها لا فرع لها مستلزمة انما من ان جاء و قد
 لا يجوز ان يجري مجراي صار في غير ندين الموضعين
 ما حكم ان ثبت فيها اير في العلة القائمة ثابت
 بالنفس كد هو و طه سم ما جاءت حاجتك و حتى قدرت
 كاهها حرة لا يثبت اير بالعلة القائمة و واجب عن طه
 المجوز من القبول لعلة القائمة بان لا يستدل على العلة
 القائمة انما تزداد اير انما استدلال بها للعلة الى الحكم
 المدلول في صحتها و كونها دليلا صحيحا بالعلة القائمة
 انما كانت علة في حالها اير حالة الحكم عليها و منها سببها
 اير بالعلة القائمة اير في النسبة من العلة اير القائمة
 و القائمة لا تعدية فيها الى الحكم المدلول في صحتها
 و كونها دليلا صحيحا و لا نسلم انهم عدم
 فائدة فيها اير العلة القائمة اير ان لا يكون اثر لها
 في عينيها و كونها دليلا و ان لم يكن صحتها فانها
 اير العلة القائمة تفيد الفرق من المضمون الذي
 يعرف معناه كد هو و طه سم جات حاجتك قول الاعراب
 حتى قدرت كاهها حرة اى يعرف صحتها
 ان معنى جات و قد صار اير الاتصال في حاله حال

وبين الذي لا يعرفه كونه عيسى بن مريم فاما بعد زيد عيسى
 ونفقه الصاير العلة القاهرة انه امر ان لا يمنع امر لا يجوز
 زغير المنصوص مثل عيسى زيد فاما عليه اير على المنصوص
كوجات حاجتك ومعدت كانت حجة وكفيد
 اير العلة القاهرة ان الحكم ان يكون الاسم مرفوعا
 ونحو منصوبا ثبت اي هذا الحكم في المنصوص عليه في حاجتك
 ومعدت كانت حجة به هذه العلة القاهرة التي ثبتت
 هذا الحكم في المنصوص عليه بلا فرع له وعدم تعدية الى غيره المقصد
 ان من مرفوعا هذه العلة مسئلة الادوية
 ما قال له في في شخصين في حكم الواحد معلولا بعلتين
 يجوز التعديل اير تعديل حكم الواحد بعلتين ومن المثل
 ذلك اير مسئلة جواز التعديل بعلتين قولك شجرة
 سلمي في حالة الرفع فان الاسل سلم ولما وصف
 الاسم الى بالمتكلم سقطت الوزن فصا رسلي قلب الواو
 بالواو فاحصا في بال المتكلم ليكن كسر طيب ومن المثل
 ذلك ايضا قولهم لا سني ولا سينا حتى تمنى السيل
 وما زابذة يستخرج لان فيه بغير خصوص احد
 سوي قلب الواو باللامين كل منهما بوجوب القلب احدهما
 اجتماع الواو والياء وسبقت الاء في منهما بالسكون والآخر
 الواو اسكنما الغير المدغم بعد ثرة لان الواو المدغم
 ابد مفتوح ما نسبها نحو الباء والواو المفتوح في ان اللتان
 احدهما علة قلن ميزان والاخرى لسة على وفي مصدر
 طويت ولويت وكل منهما مؤنثة وقال له في في انحصا بعض
 في منه في آخر قد يكون بالشي اي يسهل الحكم الواحد معلولا
 بعلتين فبما لغير علة اير علة ذلك الحكم كونه الفاعل

لا بد من كل منهما في العلة
 احدهما اجتمع الواو والياء
 وسبقت الاء في منهما بالسكون
 والآخر الواو اسكنما الغير المدغم
 بعد ثرة لان الواو المدغم
 ابد مفتوح ما نسبها نحو الباء
 والواو المفتوح في ان اللتان
 احدهما علة قلن ميزان والاخرى
 لسة على وفي مصدر طويت ولويت
 وكل منهما مؤنثة وقال له في في
 انحصا بعض في منه في آخر قد يكون
 بالشي اي يسهل الحكم الواحد معلولا
 بعلتين فبما لغير علة اير علة ذلك

في المنصوص

نصب المفعول فذهب من الى شي اي الى ان هذا الحكم الواحد
 معلولا بعلتين مشهورة مشددة في قول المعنى التي جيت في الاسم
 بالعراب لبيانها ثلثة اجناس معنى بركة في الكلام لا في
 عنه كالعلة وله الرفع ومعنى بركة بركة في الكلام بركة كالمفعول
 وله نصب بركة من العلة والفضلة وهو المضاف اليه نحو عند
 زيد وله بركة وذهب اخرون الى غيره اير الى غير هذا الشيء
 يعني الى كون ذلك الحكم الواحد معلولا بعلتين اخر مشهورة
 غير هذه العلة المقدمة مشددة في قول فذهب المفعول المقدي
 اذا كان مبني للفاعل نصب المفعول والارفع وهذا
 المفعول به ان يصدق عليه اسم مفعول ام في لفظه عمل فيه
 كقولك ركب زيد العرش فالعرش مفعول من ركوب زيد وذهب زيد
 الكتاب ما لا يخفى من غير ريب اذا اير اذا كان الاسم
 كذا كذا يعني اذا وجدت ما بين العلتين المشهورتين بالعلمين
 فاعلم ان ركب اير تفكر المذهبين فكل واحد اعتقاد امر الهم
 بالرفع عطف على ما لا اير اقول القولين مثل قول له حاجب
 في مفعول بالهم فاعله ورفق الاخر اي ترك الاضعف
 من القول مثل قولك الزحشني فيه قال له حاجب
 في الكافية في تعريف الفاعل فله الفاعل هو اسند
 اليه الفعل او شبهه وقد علم على جهة قيامه به اير اسنادا
 واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه بالفاعل مفعول على جهة
 قيامه الى احتراز عن مفعول بالهم فاعله فلا يكون فاعلا
 عنده ومن ثمه بوب لا با في الكافية وقال الزحشني
 في المفضل الفاعل هو ما كان المسند اليه في فعل او شبهه
 مسندا عليه ابد وحق الرفع ورافعه ما اسند اليه في فعل
 مفعول بالهم بسم فاعله في تعريف الفاعل فلم يوجب في المفضل

فان ساد باي القولين في القوة تكافي الفاعل في حيث
 كونه عمدة في الكلام يرفع وفي حيث كونه عام في ان كل فعل
 مستعد باولاد ما استند اليه وقد علم على جهة قيامه به
 ايضا لم ينكر اعتقادها جزاء ان الرخاء هاندها
 جميعا ناكب للغير المتفصل في اعتقادها فكون الحكم الواحد
 معدلا بطلين هو رتبين وقال له الانباري احسبوا في
 تفصيل الحكم الواحد بطلين فصا فذهب قوم الى انه
 لا يجوز لان هذه العلة مستبهة بالعلة العقلية فمصلحة
 العقلية لا يثبت الحكم بها الا بعد واحدة فكل ذلك
 ما كان مستبها بها وذهب قوم الى يجوز وذلك
 مشاذا يزل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزاء من الفصل
 بعقل كونه لا تفصل منه ساكن في خوفه وبين العقل
 عليه اذا كان ضمير مقصدا ودفع الاعراب بعد
 في الامثلة الحنة والفتاة الثابت بالفعل اذا كان
 الفاعل مؤنثا نحو نمت المرأة هند وقولهم النسبة
 الى كنت كتي وقولهم حبذا التركيب ولا احبذا
 اي لا اتول حبذا وقولهم في تحت فخصا بال
 الآطال لخلص الصاد في الاطباء ونحو الابرار انما يكون
 في كنه لا في كلمتين فهذه سبع علة يستدل على جواز
 ذلك ان هذه العلة ليست موجبة وانما هي اشارة
 دلالة على الحكم الواحد بانواع الامارات والذلات
 كذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع العمل واجيب بانه
 ان كان الخ انما ليست موجبة كالعمل العقلية مستندا
 الحرك لا يعمل الا بالحركة والعالمية تفضل لا تفعل الا بالعمل
 فسلم وان كان الخ انما غير موزنة بعد الوضع على الالة

فكلما كان
 يستدل على
 الحكم الواحد

فتشوع

ممنوع فانما بعد وضع بمنزلة العمل العقلية فينبغي ان يجري مجراها
 انتهى قال له الانباري والمسئلة الثانية من المقصود
 الثاني ما قاله ليرجع في الخصايع قد يكون الحكمان موافقين
 بعلته واحدة سواء لم يتفادا ام يتفادا وقد يجوز تفصيل الحكمين
 بعلته واحدة سواء يتفادا ام لا الحكمين ام لا اي لم يتفادا او من
 امثلة ذلك اير في امثلة جواز تفصيل الحكمين بعلته واحدة قوله
 درست بريد فانه يستدل باير بمرت بريد على ان الجار معدود
 من جملة الفعل اير في احد حروفه ووجه الدلالة لان السبا
 متعاقبة لهنزة الفعل اي سقط بها في امرت زيدا وكانت
 فعل موضوعه فيه معدودة من حروف الفعل فكذا كانت
 ما عاقبها من حروف الجر بعد من بلة وانما يستدل به اي قوله
 درست بريد على ختمه ذلك اير على ان الجار جار مجرور بعقل في
 ما جرت بيل ان اي ال تفصيل اير لا يفرق من الجار
 ويجزوه لشي اجتنى فهذان الحكمان المختلفان حال كونهما
 على هذين التقديرين المختلفين متعديان في القياس بلقان
 بالبشر والانس وايضا قال له جهة في الخصايع في موضع
 آخر ان سبب الحكم قد يكون ذلك السبب بعينه سببا لغيره
 على وجه ظاهر النافع بينهما بريد استقراء اير استقراء استقراء
 لا يبا صحيح واقع في استقراء لانه ومن امثلة ذلك قوله
 القوم والصيد بحركة الواو والي فان القاعدة في مثلها
 الاعمال بعد الواو والي الفاعل كها انتقاج ما قبلها
 كنه سبب حركه العين الناقبة لها اير حركه العين في وجوده
 باستباحها كان فعلا بفتح الفاء والعين كوصوب
 فاستبقت فحة الواو ثم صارت بعد الواو الفاعل صوابا
 في كانه تعدد فعلا بفتح الفاء فكما صح نحو جواب

من متجيب القود والصيد ونحوه فان زجي حركة العين التي
 في سبب ارجاع صارت على وجه آخر سبب صحيح وهذه
 في حجب غريب المأخذ المقصد الباسع من مقاصد القلة
 فثبت اقوال القول الاول في دور العلة والسبب هو ظاهر
 لكنه حتى في الخصايع في حجب الجزئية وجوب اسكان الكلام
 اير لام الفعل من ضربين وضربنا وضربنا الالة اير الاسكان
 قد حصل لكون ما بعده اير ما بعد اللام من الضمير لئلا يربط
 حركات متواليات في حجب ايضا في حركة الضمير في ذلك
 اير من المذكور يعني ضربين وضربنا وضربنا الالة انما
 اير لكونه في الجار والجر ودرست في حجب المقدر لكونه مقبلا
 اير ما قبل الحركة فاعتل على بناء الجمل هو لظهور ايراد العلة
 للسكون بهذه اى الحركة ما بعده ثم دار الامر على مثل هذه
 اير ايراد العلة لكون الضمير في ذلك اى لكونه مقبلا ودرست
 ما اجازة سيويه في نصب الوجه من ذلك كانت جائز في حجب
 الوجه في سبب سببها بالنصارى لرجل في جاذبة في القدر
 الرجل نصب الرجل مع انه اجازة الرجل في جاذبة في القدر
 الرجل في سببها بوجه الرجل قال في حجب في الخصايع
 ايضا الا ان مسئلة سيويه اقوى من مسئلة المذكور لان السبب
 لا يدور على نفسه في مسئلة سيويه واذا لم يكن كذلك
 ثبت ان يكون كونه علة لنفسه البعد والقول الثاني في
 تقاضى العمل قال في حجب ايضا في الخصايع هذا في تقاضى العمل
 فبان احدى ما حكم واحد تجاذبه اير حذلم علان فاكثروا في حجب
 بعينين في قولك هو كذا مسلم فان اصل سكون في حجب
 سبب في الاستيلاء والغرب الثاني فكان في شئ واحد
 مختلفان في حيث استحال القسيتين وعت اليها اى قسيتها

علان مختلفان في سبب ما بين القسيتين كما حال اير حذلم
 المشبهة بلبيس لا لكون اير الحجازيون لما روي ما اير
 ما المشبهة داخل على المشبهة او الجبر وخول ليس فيها
 اير على المشبهة والجبر وراوا ما انبى لكال انفسها كتم ليس
 اياها اى الحال اجروا ما اير كلمة ما في الرغ والفسب مجربا
 اى مجربا ليس والاخرون لما روي ما اير ما بمنا ما اير ليس
 حقا واخذ على الجملة المسئلة بنفسها في غير مباشرة لكان
 واحد من جزئها اير العمل كل واحد من جزئ الجملة اجروها
 اى اير مجربا على حال الحال ما في ذلك اى وكذا ناسم
 راد ما داخل على المشبهة والجبر وفرد ليس عليها اى ما كانت
 من الاحمال عند سيويه اير ما كانت عند غيره من الاحمال
 وقوله قياسا من لغة الحجاز مقبول لقوله اقوى وذكر ذلك
 في تقاضى العمل لئلا اير اذا اقرنت بلبت بالحفية ففرد لهما
 عن الاختصاص بالاسماء فليقار لئلا قام زيد بل يقال
 لئلا زيد اقام من الغا ما اير لئلا محضها باخرتها
 اير انما كما في التقاضى ودرست اير لئلا لبقا اختصار
 بالاسماء المتعاقبة في عدم ابطال العمل بحروف الجزاء اذا دخلت
 عليها اير على حرف الجزاء ما امرية بخوان ما قرب اير اذا
 عرفت فبان علم ان التقاضى في الفرق بلبت وبين قولها
 بانها اشبه بالفضل في الافراد وحروف ودرست
 المحققا اير حجاز بغير فضل فلم يقدح في الصلابة وبنوهم في حجب
 الصلابة حجاب لا يصلح كانت عليه من اللسان به في
 والقول ان لا يجوز التفسير بالموارد من حين الاستدلال
 كغيره في ما لا يفسر بالاستغناء عن الغريب وقوله حجاب
 الصيغة متعلق بالاستغناء وقوله لوصول الاستغناء عن

حجاب
 المشبهة

في ذلك اختلاف كنه كنه التحليل في البوصلات
 والاشارة في كنه المقصد العاين في مقاصد العلة
 وقد ذكر في اول محالة الرابعة في العلة ان عمل الخو ليس
 موجبة وانما هي مستقيمة او مائلة ومقابلين على الخو على
 ضرب عمل علمية وعمل فاسية وعمل جدلية نظرية فاسية
 البلية منية تنوعها الى فاسية كلام العرب منها اي من
 كلامهم نحن ولا غيرنا كل كلامها الى العرب منها اي من
 العرب لفظ اي لفظا منهم وانما سمعنا منهم بعضا اي بعض
 كلامهم ففنا عليه اي على هذه البلية في كلامهم نظيره
 وجدناه يستمر اشارة في ذلك القياس الذي فاسية انما
 سمعنا من العرب ثم زيد فهو قايما وركب زيد فهو ركب
 فخر فخر اسم الفاعل اي صيغة فخرنا ويزيدنا وقلت فعل
 زيد فهو فاعل وكل زيد فهو ركب وركب زيد فهو ركب
 وخر هذا النوع من العمل قولنا ان زيدا قايما فانه
 قبل ان يركب نصيب زيدا قلت اي لا نهى نصيب الاسم
 وترفع الخبر فاما كنهك علمنا اي نصيب زيدا بان وضبط
 من الوب ونظير كما ضبطنا منهم وكنه كنه قايما زيد
 ان قبلنا بركب زيدا قلت اي قايما لانه فاعل فعل
 مستعمل فرفق فانه او ما اشبهه من نوع التعليم بلفظ
 كلام العرب وانما العمل القياسية فانه يقال في المثال
 المذكور لم نصيب زيدا بان اي في ان زيدا قايما وركب
 ان نصيب كنه ان الاسم ففنا الجواب في ذلك
 ان تقول لانها اير كنه ان واخواتها صارت
 الفعل المتعدي الى الفاعل في حيث عليه اي على الفعل
 المتعدي واقلت كنه اي اعمال المتعدي قايما في فاسية

مكية

مكية بالمفعول لفظا فهي كلمة ان واخواتها كنه من الالفاظ
 المتعدية ماقدم مفعوله على فاعله نحو ضرب فاعل زيدا وما اشبه
 ذلك وانما العمل كنه النظرية فكل ما يقبل في باب ان فاسية
 المذكور اير قبيل هذا العمل كنه كنه من ان يقال فانه اي جبهة
 شابهت في الحروف بالافعال المتعدية الى المفعول به والجواب
 ان ذلك في جبهتين احدهما من جهة اللفظ والاخر من
 جهة المعنى فالذي في جهة اللفظ فاسية واما في جهة المعنى
 فاسية واما الذي في جهة المعنى فمن جهة ان يرد في
 طلب الاشارة وتخص بها وترفع على المسند والخبر
 فتنصب المسند وترفع الخبر لما ذكرنا من انهما نصب الفاعل
 المتعدي الذي تقدم مفعوله على فاعله فيكون في الولاية
 كونه كنه كنه في جهة المعنى ففنا من جهة كنه
 واما من جهة وترفع فتنصب وان يقال ان الافعال من
 الافعال المتعدية شبيهة بالافعال منية ام المستقيمة ام مجانب
 واما في الافعال الماضية فيجوز ان تكون في جهة كنه
 بالاضافة لانه وان كان وليت وكنه منها سائدة
 بالماضي الرباعي وكنه كنه كنه وان يقال حين سبهم وها
 اي في الحروف الى ما اير الفعل المتعدي الذي قدم مفعوله
 الى فاعله فاذا قلنا ان زيدا قايما كان بمنزلة ضرب زيد
 ففنا سبهم وها بما قدم اليه الفعل المتعدي الذي قدم فاعله
 على مفعوله نحو ضرب زيد وها فانه اير الفعل المتعدي فاعله
 مقدم على مفعوله هو الاصل لان القاعدة في الفاعل ان يصب
 فعل المسند اليه وذلك اي تقدم مفعول الفعل المتعدي
 على فاعله نانه وخرج عن ذلك الاصل اي القاعدة
 التي في الفاعل وها في الفعل فاعله فاني كنه الفاعل

مكية
 مكية

مكية
 مكية

مكية
 مكية

مكية
 مكية

بفتح الهمزة وكسر الراء بمعنى الحال والمكان يقال لهاب برية أي حاله دخله
أو فقه كونه فعلا لا بفتح الفاء وسكون العين من الردن
يعال يوم الردن وليلة الردن أي ليلة الردن وسبعة منها
بأنها أيرتفع لا وفرا لا من لانه لم يجبا أيرتفع في كلام العرب
لم يجبا لانه من سق طهم الا فعلان من الردن بفتح الهمزة والراء
وتشديد الراء بمعنى الارتفاع والردنية ثم قال لانه جني وليس
ان فعلان في التقسيم ولا يجوز ان يكون فعلا او فعلانا ونحو ذلك
لان هذه المسئلة ليست موجودة في استعمالهم أصلا ولا قريبة من
في ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
ورددت من ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
فانه ورددت من ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
بفتح طاس فلا يفسر ليليل الا لكان ذلك لانه اذا شئت حين قول
أي شيء من قولهم ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
أو ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
وكسر الراء المسئلة الراء لا تخرج طابعا كانت أو ففتح الهمزة
أو ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
و ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
لم يستعملهم الا ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
أي شيء ثم قال لانه جني وليس لك ان تقول في التقسيم ولا يجوز
ان يكون ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
ليست هي موجودة ولا قريبة منها ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم
في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
منه وهو ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
بفتح الهمزة وسكون الراء بفتح الهمزة وسكون الراء بفتح الهمزة وسكون الراء
البحر بفتح العين وبفتح الهمزة خلاف الهمزة ففتح الهمزة وسكون الراء

ففتح الهمزة وكسر الراء

ففتح الهمزة وكسر الراء

ففتح الهمزة وكسر الراء

ففتح الهمزة وكسر الراء

ففتح الهمزة وكسر الراء

ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
وهو ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه
والدليل على ان نعم وبئس فعلان وليا ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم
التقسيم والرفع المسئلة او الذي هو الدليل على ذلك اير التقسيم
والرفع فيها انهما اير نعم وبئس ليسا حرفين بالاجماع اير ففتح الهمزة
الائمة وقد دل الدليل على انهما ليسا اسمين لوجهين احدهما
بناءهما على الفتح ولا سبب له لان الأصل في الافعال
البناء لا قنضا السبب لبنائهما لان الاسم انما يبنى اذا
اشبه الحرف ولا مشابة بين نعم وبئس وبين حرف
فلو كانا اسمين لا غربت ذواتهما انهما لو كانت اسمين لكانا
اما جامدين او وصفين ولا سبيل الى اعتقاد الجمود فيهما
اير في نعم وبئس فعلان لانه نعم من نعم الرجل اذا احب
نعمه والنعم عليه محم وكذا بئس فعلان اذا ساء
والرجل الذي يذم ولا يجوز ان يكون اير نعم وبئس وصفين
اذ لو كانت كذلك اير وصفين لظاهر الموصوف متهما
ولان الصفة ليست على هذا البناء واذا بطل كونها حرفا او كونها
اسما جامدا او مشتقا ثبت لهما اير نعم وبئس فعل وقيل لانه فلاح
في كتابه المعنى وايضا الدليل على ان كفا اسم ليست بفعل
ولا حرف التقسيم والرفع المسئلة او الذي هو الدليل على ذلك
التقسيم والرفع فيها انه اير ان لا يجوز ان يكون اير كيف
حرفا لحصول الفائدة منها مع الاسم نحو كيف زيد يعني اير
ام سقيم وليس كذلك اير حصول الفائدة مع الاسم فبين
الحرف وغيره حرف النداء وايضا لا يجوز ان يكون
اير كيف فعلا لان الفصل يليها اي كيف بلان فصل
نحو كيف ففتح الهمزة وكسر الراء في التقسيم بخلاف ففتح الهمزة فانه

ففتح الهمزة وكسر الراء

ففتح الهمزة وكسر الراء

واذ ابطال النسبة من الوجود ثبت الاول فهو ان نصب النسبة
 المتقدم بتقوية ان المسكت بخمس من الساكنات الثمانية المسكت
 ونسب الاقالة لان الساكنات ويطبق ان الودف على وليم قياسها
 فاستلزمه وهي ان يحمل الفرع على الاصل النسبة التي علقها عليها
 الحكم في الاصل وذلك كحل محل مقول لا اي فعل لم يسم فاعله
 مخوف بزيد على الفاعل بالرفع ايرزوم الرفع ووجوب الرفع
 عن رافعة لعل الاسناد ابرهنا وفعال مني على هبة يميني عن
 اسناده الى الفعول وفيه كالم يسم فاعله مقوله على الفاعل
 متعلق بحمل دله بالرفع فان مستقر حاله الفاعل والباء في بعلة
 متعلق بحمل الضم ايرزوم الفاعل فينبغي عن الفعول
 في الذي لا يرفع على الرفع ووجوب الرفع والتأخر عن الفاعل
 واما لا يكون للفعول الا فاعل فاعله ذلك لا يرب عن الفاعل
 الا شي واحد ومنه حل المضارع على الاسم في الاعراب بعلة
 المتصلة اي الحلية التي هي الاسم للشي اي توارد الموصوف
 التي بعد رعيها المطلب المتعلق بالاعراب في الاحوال
 المقضية الذاعه قال له الاسماء واختلفت اي النخاة هل يجب
 ابراز الاحالة والمناسبة عند المطالبة بوجه الاحالة
 والمناسبة ام لا فالجواب لا يجب استدلال بعدم الوجوب
 بان المستدل اذا يرب باليد بانه كانه ملائقي عليه الا ان
 بوجه الشرط وهو الاحالة والمناسبة وليس على المستدل بيان
 وجه الشرط بل يجب على المتدبر بيان عدم الاحالة التي هي شرط
 ولو كلفنا ان يذكر الاستدلال كلفنا ان يستقر بالمتابعة
 وحده وان يورد الاستدلال ويجب عليها وذلك لا يجوز وذلك
 ايرزوم وجوب ابراز الاحالة والمناسبة من ان يرب عليها
 الجهرول على جواز تقديم خبر كان عليها ايرزوم كلمة كان فتركت

مستند
 مستند

منتهى فعل منصرف في الغرة بالعين فمابله وما بعده فجاره بجه
 ايرزوم كان عليها قياسا على سائر الافعال المنصرفه فطالب
 ايرزوم ان لا وجوب بوجه الاحالة والمناسبة وقال قوم يجب
 ابراز الاحالة والمناسبة لان الدليل ان يكون وليد
 اذا ارتبط به حكم وتعلق به فاعل يكون مفعلا اي الحكم بالدليل
 او بان وظهر وجه الاحالة والمناسبة من الفعول
 ينوب عن الفاعل بعلة الاستدلال ووجه الاحالة والمناسبة
 بينهما لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعة وغيرهما
 مثل ان لا ينوب عن الفاعل الا شي واحد كما لا يكون للفعول
 الا فاعل واحد ويجب له ان يحمل الابرار عند المطالبة
 بالوجه بوجوب الارتباط فانه اذا صرح بالحكم صار خبره بان
 عليه البينة بعد الدعوى فانما المطالبة بوجه الاحالة والمناسبة
 بمنتهى عدالة الشهود فندرج في كات على المدعي ولكن على
 الخصم ان يقدح في الشهود فذلك لا يجب على المستدل
 ابراز الاحالة وانما على المعترض ان يقدح انتهى المسكت
 ان ومنه المسكت الثمانية السبعة وقال له الاسماء
 وقياس النسبة قياس صحيح يجوز التمسك به في الاصح
 يجوز قياسا على ذلك وهو ان يحمل الفرع على الاصل
 مستند بحمل الفعل المضارع على اسم الفاعل في الاعراب
 بغير من نسبة من الابهام والتخصيص ودخول الاسم
 الاستدلال والتجربان على مكانه وسكونه غير العلة التي
 على عليها الحكم في الاصل اي في الاسم وهي ان
 اعراب الاسم كذا ان اختلفت افره بها لنزل على المعنى
 التي تغور عليها ذلك النسبة التي هي غير العلة اي
 ان يترك على بناء الجهرول على اعراب الفعل المضارع بان

مستند
 مستند

مستند
 مستند

مستند

العلة اطراد ما وسدتها من النقص في وجودها ورتبا
 فالواجب المقتضى من نقص العلة عند المطالبة دليل على صحة
 العلة ورتبا فالواجب التمسك بالطراد نوع من القياس فوجب
 ان يكون اي الطراد حجة لا ثابت الحكم بالظن كالوكان التمسك
 بالطراد في حالة او شبهة لانهما اي لا يملكها وتقدما في الطراد
 ورد الاول باسم حملوا الطراد دليل على صحة الدليل
 والحال انهم ارادوا ان اي الطراد العلة نفسها تملك للعلة
 وليس ضرورة كونه دليل على صحة العلة ان يكون العلة
 نفسها بل ينبغي ان يثبت العلة ثم اسندوا على صحتها بالطراد
 لان الطراد يعتبر بعد ثبوت العلة ورد الثاني ايضا بان
 اي حجة المقتضى من نقص العلة عند المطالبة دليل على فساد
 اي العلة ورد ان التمسك ايضا بانه اي كون التمسك بالطراد
 نوعا من القياس التمسك بالطراد في ثابت الطراد باستدلاله
 الا حالة الشبهة في هذا الاثبات فان فيه حالة كونه
 التماسك لم يكن حجة قطعية لكونه قياسا لقياسه بل لا يكون
 حجة قطعية لما فيه من الاحالة والسبب المطلب في العلية
 على تعيين الظن وليس ذلك اي المذلول من الاحالة
 والسبب المطلب موجود في الطراد فوجب ان لا يكون الطراد حجة
 لاثبات الحكم المسالك المقتضى من المسالك التي تبيته الفاعل
 بين الاسل والفرع والافعال من الغد وهو امر الالفاء
 الفارق بين الفاعل بما اي بيان الوجه الذي لم يفارق الفرع
 الاسل في الفاعل الا في مكان لا يورث اي بيان الوجه الذي
 لم يفارق في الفاعل لما تميز اشتراكها الفرع والاسل
 اذا لم يكن فارق بينهما مستلزم قياس الظرف في كماله المحذور
 في ان لا يوافق بينهما فانها مستويان في جميع الاحكام مثلا

العلة هي التي تقتضي وجودها
 والتمسك بها دليل على صحة العلة
 والتمسك بها دليل على فساد العلة
 والتمسك بها دليل على صحة العلة

اذا كان

اذا كان تسلسل الجوار والجور ككرة محفنة يكون صفة لها واذا كان
 معرفة يكون حالها منها واذا كان ككرة محفنة او حرفة بالهد
 الجنب الذي حتمت به الوجهين والظرف كذلك وانما
 وقع الاختلاف بينهما في هذه المسئلة نحو جلت بريد اي
 وجلت انما زيد بمعنى ان الظرف ليس حنا لا المقتضى فيه
 وسبق خبرك لان محل الافعال تثبت له بالاداء التي
 يحكم فيها الاستدلال في القول في العلة مع صحة قواعد الفقه
 الاول من القواعد العلة النقص رتبة المطالبة مقدومة من
 رتبة النقص لما فيها من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقص
 فكانت خيرة عن المطالبة او كونه لغة الكسر وفي الاستدلال
 ما قال له الانبار في جديله وهو وجود العلة في حقه الدليل
 ولا حكم اير مع حكم الحكم المطلوب منه على طلب ما اي على
 انه طلب قدم من الخويعين لا يري تخصيص العلة اي لا يجوز
 التوقف الى التمسك بالعلة الخافته ويقول العلة
 شرط في العلة بل يجب الحكم المطلوب عنها وهذا واجب
 الجور وهو من لا يري تخصيص العلة ولا يجوز التوقف الى التمسك
 بالعلة الخافته لان دخل في دخل في دخل في دخل في دخل
 مستند نصب الدار كتحديث الدار وقد وقوا قول النقص
 اير قول الجور في وجهين احدهما بان مصدره صحيح على قول
 بعض الفاء وهو من مصادر الافعال اللازمة كونه قد وقوا
 وجلس جديلا وان في بان متقابل لازم اعني خرج فلا يكون
 هذين الوجهين مطردا في الافعال المتعدية الى المقتضى
 فيخص بانه يقال ان النخلة وسعد وخذ فوا حرف البحر
 من الدار اقسامها واصلها الفعل اليها ونصبه نصب
 المقتضى فيقبله فرب حذف والاصل عند جاز وغيره

العلة هي التي تقتضي وجودها
 والتمسك بها دليل على صحة العلة
 والتمسك بها دليل على فساد العلة

العلة هي التي تقتضي وجودها
 والتمسك بها دليل على صحة العلة
 والتمسك بها دليل على فساد العلة

العلة هي التي تقتضي وجودها
 والتمسك بها دليل على صحة العلة
 والتمسك بها دليل على فساد العلة

وقال له الانباري في اصوله الاكثر من النجاة على ان الطرد
شرطي العلة فيكون التمسك بالعلّة العامة هذا الشرط لا اعتبار
الترتيب فيها وذلك ان يكون الطرد شرطي العلة بان لا يوجد
الحكم عند وجودها اير وجود العلة في كل موضع كرفع اسند
اليه العمل محلهما الضمير في الجواب راجع اليه ما هو كناية عن الفاعل
نزع الفاعل اذا كان الفعل متبعا لوجوده الاسناد
وانما لم يقبل بوجود الاسناد في السجل في الامور الهية فيرد
بما اير بمفعول ما لم يسم فاعله هو اسناد الفعل محلهما الى المفعول
ما دام لم يقبل تعريف الفاعل بمز على جهة قيامه بل يخرج عنه مفعول
ما لم يسم فاعله غير تعريف الفاعل كما وقع في الكائنة ونسب كل مفعول
اي عطف عليه كرفع وقع في كلام الترتيب نفسه وجوده على
وتدفع الفعل عليه اير على كل مفعول فيرد الفعل بما اير بمفعول
هو غير مسبوغ وهو كناية الفعل بواسطة حرف الجر ما دام
لم يقبل تعريف المفعول بتوسطه بلا واسطه حرف اي حرف
خبر يخرج عنه المفعول الغير المخرج فان لم يسم يكون في قرب
زيدا ان القرب وان زيدا ولا يكون في مرتبة زيد ان
المرد وان عليه بملتبس به وانما كان الطرد شرطي اعادة
الترجم لا ان العلة العقلية لا تكون الاطردة وكل مطردة
فلا يجوز ان يدخلها اي العلة العقلية التخصيص وهو عبارة
عن تمام العام على بعض الاثر لا بد من استحقاق تلك اير العلة
العقلية العلية القوية لانه على محضه فلا يدخلها التخصيص
وقال قدم من النجاة ليس الطرد بشرطي العلة مطلقا اير عقلية او خوية
فيجوز ان يدخلها اير العلة مطلقا التخصيص الذي هو قصر
العام على بعض افراده لانها اي العلة دليل على الحكم بجعل
لان العلة بنفسها لا يفي قصارت العلة بمنزلة اسم العام الذي

لا يمنع نفس قصوره عن اشتراك كثير من مكاين كجوز تخصيص
العام بدليل سفل مقترن به فكذا لك ما كان في معناه اي ك
العام هو العلة الخامسة فيكون التمسك بالاسناد لا بالعلّة
المخصوصة اقوي واحدا فان قيل يوجد العلة وكفى الدليل
مع تخلف الحكم بالمطلوب منه انما ثبت خدام وقطام ورتاب
اير عند اير الحجاز على الله لاجتماع ثلث اير هو الترتيب
والا فبقا هذا اي كنه من مية لاجتماع ثلث اير سفل باير
بيان علما للبلدة فان فيه اي في لفظ اير بيان ثلث اير كثر
وهو تعريف والتأنيث اير ولي لفظ اير بيان ثلث اير
به العلة الاربعة بر هو محب غير منصرف ثبت ان اهل
الحجاز اما بمنزلة من لينة بئر اير الترتيب وبنوهم فيكون
منها ليس اخره راء وفيما اخره لاه يوافقون الحجاز بين
فيقولون طفر ر و د بار و س فار و حضار بالبناء على الكسر
لينة بئر اير الترتيب قال له الانباري من شأنه مسئلة
التقص ان يقع فيها مع التقص او دفع التقص وهذا
الدفع يعتبر اما باللفظ او بالمعنى في اللفظ الفرق بين النجاة
ان المنع انما يكون مع اسكان الاسناد والمخالفه هو كون
بوجود الدليل على خلاف الدليل الاول واما الدفع فاما يكون
بلا امكان الاسناد لا والمخالفه غير طرف الحكم بوجود الدليل
على خلاف الدليل الاول فيقال المنع مثل ان تقول انا جاز الغيب
في وصف المناوير المفرد والمؤنفة اذا افردنا زيد الطريف جلا على
الموضع اير الحمل لانه وصف له ويرسود معنوم اللفظ منسوب
الحمل واما كذا كذا فانما مائة يد ان يجرى على حمله فخطا لكنه
خلاف ذلك في باب التدرج في اعادة المفردة لوجهين يعني
بجوز الرفع ايضا حمله على اللفظ نحو ما زيد الطريف فيقال

لا يمنع نفس قصوره عن اشتراك كثير من مكاين كجوز تخصيص
العام بدليل سفل مقترن به فكذا لك ما كان في معناه اي ك
العام هو العلة الخامسة فيكون التمسك بالاسناد لا بالعلّة
المخصوصة اقوي واحدا فان قيل يوجد العلة وكفى الدليل
مع تخلف الحكم بالمطلوب منه انما ثبت خدام وقطام ورتاب
اير عند اير الحجاز على الله لاجتماع ثلث اير هو الترتيب
والا فبقا هذا اي كنه من مية لاجتماع ثلث اير سفل باير
بيان علما للبلدة فان فيه اي في لفظ اير بيان ثلث اير كثر
وهو تعريف والتأنيث اير ولي لفظ اير بيان ثلث اير
به العلة الاربعة بر هو محب غير منصرف ثبت ان اهل
الحجاز اما بمنزلة من لينة بئر اير الترتيب وبنوهم فيكون
منها ليس اخره راء وفيما اخره لاه يوافقون الحجاز بين
فيقولون طفر ر و د بار و س فار و حضار بالبناء على الكسر
لينة بئر اير الترتيب قال له الانباري من شأنه مسئلة
التقص ان يقع فيها مع التقص او دفع التقص وهذا
الدفع يعتبر اما باللفظ او بالمعنى في اللفظ الفرق بين النجاة
ان المنع انما يكون مع اسكان الاسناد والمخالفه هو كون
بوجود الدليل على خلاف الدليل الاول واما الدفع فاما يكون
بلا امكان الاسناد لا والمخالفه غير طرف الحكم بوجود الدليل
على خلاف الدليل الاول فيقال المنع مثل ان تقول انا جاز الغيب
في وصف المناوير المفرد والمؤنفة اذا افردنا زيد الطريف جلا على
الموضع اير الحمل لانه وصف له ويرسود معنوم اللفظ منسوب
الحمل واما كذا كذا فانما مائة يد ان يجرى على حمله فخطا لكنه
خلاف ذلك في باب التدرج في اعادة المفردة لوجهين يعني
بجوز الرفع ايضا حمله على اللفظ نحو ما زيد الطريف فيقال

لا يمنع نفس قصوره عن اشتراك كثير من مكاين كجوز تخصيص
العام بدليل سفل مقترن به فكذا لك ما كان في معناه اي ك
العام هو العلة الخامسة فيكون التمسك بالاسناد لا بالعلّة
المخصوصة اقوي واحدا فان قيل يوجد العلة وكفى الدليل
مع تخلف الحكم بالمطلوب منه انما ثبت خدام وقطام ورتاب
اير عند اير الحجاز على الله لاجتماع ثلث اير هو الترتيب
والا فبقا هذا اي كنه من مية لاجتماع ثلث اير سفل باير
بيان علما للبلدة فان فيه اي في لفظ اير بيان ثلث اير كثر
وهو تعريف والتأنيث اير ولي لفظ اير بيان ثلث اير
به العلة الاربعة بر هو محب غير منصرف ثبت ان اهل
الحجاز اما بمنزلة من لينة بئر اير الترتيب وبنوهم فيكون
منها ليس اخره راء وفيما اخره لاه يوافقون الحجاز بين
فيقولون طفر ر و د بار و س فار و حضار بالبناء على الكسر
لينة بئر اير الترتيب قال له الانباري من شأنه مسئلة
التقص ان يقع فيها مع التقص او دفع التقص وهذا
الدفع يعتبر اما باللفظ او بالمعنى في اللفظ الفرق بين النجاة
ان المنع انما يكون مع اسكان الاسناد والمخالفه هو كون
بوجود الدليل على خلاف الدليل الاول واما الدفع فاما يكون
بلا امكان الاسناد لا والمخالفه غير طرف الحكم بوجود الدليل
على خلاف الدليل الاول فيقال المنع مثل ان تقول انا جاز الغيب
في وصف المناوير المفرد والمؤنفة اذا افردنا زيد الطريف جلا على
الموضع اير الحمل لانه وصف له ويرسود معنوم اللفظ منسوب
الحمل واما كذا كذا فانما مائة يد ان يجرى على حمله فخطا لكنه
خلاف ذلك في باب التدرج في اعادة المفردة لوجهين يعني
بجوز الرفع ايضا حمله على اللفظ نحو ما زيد الطريف فيقال

لا يمنع نفس قصوره عن اشتراك كثير من مكاين كجوز تخصيص
العام بدليل سفل مقترن به فكذا لك ما كان في معناه اي ك
العام هو العلة الخامسة فيكون التمسك بالاسناد لا بالعلّة
المخصوصة اقوي واحدا فان قيل يوجد العلة وكفى الدليل
مع تخلف الحكم بالمطلوب منه انما ثبت خدام وقطام ورتاب
اير عند اير الحجاز على الله لاجتماع ثلث اير هو الترتيب
والا فبقا هذا اي كنه من مية لاجتماع ثلث اير سفل باير
بيان علما للبلدة فان فيه اي في لفظ اير بيان ثلث اير كثر
وهو تعريف والتأنيث اير ولي لفظ اير بيان ثلث اير
به العلة الاربعة بر هو محب غير منصرف ثبت ان اهل
الحجاز اما بمنزلة من لينة بئر اير الترتيب وبنوهم فيكون
منها ليس اخره راء وفيما اخره لاه يوافقون الحجاز بين
فيقولون طفر ر و د بار و س فار و حضار بالبناء على الكسر
لينة بئر اير الترتيب قال له الانباري من شأنه مسئلة
التقص ان يقع فيها مع التقص او دفع التقص وهذا
الدفع يعتبر اما باللفظ او بالمعنى في اللفظ الفرق بين النجاة
ان المنع انما يكون مع اسكان الاسناد والمخالفه هو كون
بوجود الدليل على خلاف الدليل الاول واما الدفع فاما يكون
بلا امكان الاسناد لا والمخالفه غير طرف الحكم بوجود الدليل
على خلاف الدليل الاول فيقال المنع مثل ان تقول انا جاز الغيب
في وصف المناوير المفرد والمؤنفة اذا افردنا زيد الطريف جلا على
الموضع اير الحمل لانه وصف له ويرسود معنوم اللفظ منسوب
الحمل واما كذا كذا فانما مائة يد ان يجرى على حمله فخطا لكنه
خلاف ذلك في باب التدرج في اعادة المفردة لوجهين يعني
بجوز الرفع ايضا حمله على اللفظ نحو ما زيد الطريف فيقال

هذا اي حراز النسب على العمل يتحقق فقولهم يا ايها الرجل فاني والرجل
 كاس واحد واي مناد ومفرد معرفة والرجل وصف محقق له مسازم
 لان اياهم فان اليا المضاف اليها اي معرفة للتبيين فقط وليست
 لتخصيص لفظ اي لا يستلزم دون التخصيص وكان قبل السند
 تخصيصه بالاضافة ففرض عنه في السند التخصيص السامع ولذا
 لا يدعى اي في السند الا بالية الالف واللام فتمت كانت مضافة اي
 معرفة الزمورها الالف واللام للتعهد بالخارج علم كنه الامر فمعرفة لانها
 انما كذا في الحقيقة ولا يجوز فيه النسب عند جميع الخواص مفردة
 كانت او مضافة مثال الصفة المفردة مثل يا ايها الرجل الطراف
 مثال المضافة لفظ الزاجر يا ايها الرجل والقرني الاعد
 المازنة والزجاج فنقول على الاخذ به جميعا لا نسلم انه اي وصف اي
 سانه لا يجوز فيه النسب بالمتبع بل من يري جواز اي جواز
 النسب فيه يعني المازنة والزجاج جواز النسب مضافي من دير
 قياسا على مفة غيره من المنادى المقوم ومثال الدفع باللفظ
 مثل ان تقول في هذا المسند كل اسم عني عن العوائل النقطية المعبية
 والعينة لفظ او تقديره ان من العرني فيقال هذا اي قد المسند
 يتحقق بقوله اسم ان زيد الكرمي الكرمي فزيد قد نرى من العوائل النقطية
 المعبية والقياسية ومع هذا لا ينسب اليه بل يبين قرينة ان الشرطية عليه
 فنقول قد ذكرت بيا مطلب في الجواب بان دفع النقص هو قولك
 في لفظ او تقديره اي لفظ زيد في ان زيد جاء زيد وان يتر عن الرجل
 النقطية لفظا ولكنه لم يتر عنها تقديره بقرينة ان الشرطية في قول
 التقدير ان جاء زيد زيد حذف الفعل حرفا واجبا ثم في ذلك
 المحذوف نجس لرفع الابهام الناسي في حذف ملة لذكر
 المفسر لم يوج المفسر مفسر اي ما رخصوا وانا وجب حذف لان مفسره
 فاقم مقامه مستغن عنه ومثال الفرق بالمعنى في اللفظ مثل ان تقول

في قوله يا ايها الرجل
 فاني والرجل
 كاس واحد
 واي مناد
 ومفرد معرفة
 والرجل وصف
 محقق له
 مسازم

في قوله يا ايها الرجل
 فاني والرجل
 كاس واحد
 واي مناد
 ومفرد معرفة
 والرجل وصف
 محقق له
 مسازم

انما يقع كتيب في نحو رت برجل كتيب لقيامه مقام الاسم وكاتب
 فيقال انما يتحقق بعد ذلك رت برجل كتيب فانه فعل قد قام مقام
 الاسم وهو كاتب وليس برفع لكتيب فنقول اقيام الفعل مقام
 الاسم انما يكون موحيا للدفع اذا كان موحيا به هو الفعل المضارع
 نحو كتيب وكتب فعلا من غير موعرب بر الفعل الما لا يستلزم
 شيئا من الاعراب فكل ما لم يمتحيا شيئا من الاعراب اصلا
 انما عند من يري تخصيص العلة فان النقص عند ما غير مقبول
 فانهم والقدر الثاني من القواعد السند خلف الكس في على
 ان الكس شرط في العلة على هو اي الاكثرين قال قوم ولهم الاكثر
 ان الكس شرط في العلة وهذا ان يجدم الحكم عند عدم العلة
 كعدم دفع الفاعل بعد مسند الفعل اليه لفظا ككسر انعدم
 الاسماء في ما في مرفق وان احد من المشركين استجرك
 وكعدم نصب المفعول به بعد وقوع الفعل عليه لفظا ككسر انعدم
 وقوع الفعل عليه في ضربت زيدا او تقديره ككسر انعدم وقوع
 الفعل عليه في قوله سمرا ونفقه واحلا وسهلا وقال قوم
 انه اير العكس يعني عدم الحكم عند عدم العلة ليس بشرط في
 العلة لان هذه العلة شبهة بالعدم العقلي كالاستدلال
 من الاثر الى المؤثر فانه ليس العقلي به وجوده من وجود
 الاثر على وجود الحكم بوجود المؤثر ولا يدرى عدمه اي عدم
 الاثر على عدمه ارجح عدم الحكم بوجود المؤثر ومثاله
 اي مثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الطرف
 اذا وقع خبرا عند المسند المراد بالطرف الطرف المستقر
 الذي حذف عطلة وجوبا بشرط كونه من الافعال العائدة
 وكونه متضمنا فيه كخبره الملك انه اي نصب انما
 بقدر محذوف حذفه لان ما بر شيئا من شيئا غير مطلوب اصلا

في قوله يا ايها الرجل
 فاني والرجل
 كاس واحد
 واي مناد
 ومفرد معرفة
 والرجل وصف
 محقق له
 مسازم

في قوله يا ايها الرجل
 فاني والرجل
 كاس واحد
 واي مناد
 ومفرد معرفة
 والرجل وصف
 محقق له
 مسازم

في قوله يا ايها الرجل
 فاني والرجل
 كاس واحد
 واي مناد
 ومفرد معرفة
 والرجل وصف
 محقق له
 مسازم

ولا مقدرة من باب حذف الضمة بنسبها اكتفى بالظرف منه أي
من الفعل المحذوف نسباً ونقي الظرف وترك مقدره بعد حذف
الفعل لفظاً أي منسياً أو تقديره بما هو مذكور على ما كان عليه
يحل ما كان الظرف في الأصل أي حال كونه غير محذوف نسبياً
نسبياً قبل حذف الفعل منه الضمة الثالثة من القواعد الستة
عدم التأثير به إذا كان يكون الوصف في محل لا مناسبه له بالمعنى
فيه قال لزم الألبارني أن لا أثر على أنه لا يجوز الحاق الوصف
المراو بالوصف هنا كونه الف التانيث موصوفة بالمقصورة
والممدودة بالصفة التانيث من العمل التانيث التي يمنع الاسم
من العرف مع عدم الإحالة أي لا نسبة له إلى الموصوف سواء كان
إير الحاق الوصف بالتعريف أو غيره أي منع التعريف من الوصف
حسب ما فائدة من حيث ذكره في العلة أي في تأثيره في منع
غير العرف ومثاله ذلك أن تسدل عليه ترك حرف جلي بالتانيث
ولزمه سقوط التانيث من العرف لأن في آخره أي آخر لفظ جلي
الف التانيث المقصورة فتوصف الف التانيث بالمقصورة
فوجب أن يكون لفظ جلي غير موصوف للتانيث ولزوم كساره
ما في آخره الف التانيث المقصورة ومحال أن ذكر المقصورة
حسب ما فائدة في ذكرها ولا يجوز الحاقها بالعلة لأنه أي التانيث
لا أثر لها في العلة لأن الف التانيث رचित كونه مقصورة
لاستحقاق أن يكون نسباً ما نفا برعلة مائة مثل العمل التانيث من
كدها مقصورة بل كونهما أي الف المقصورة علة مائة
للتانيث فقط لا تذي أن الف الممدودة في صحاب سبب
منه أيضاً أي كلف جلي لكونها للتانيث فقط ولا يجوز زيادته
منه فيه أي الممدودة من حيث اعتبارها بالتأثير واستدل
على عدم الجواز أي عدم جواز كونها علة مائة مثل العمل

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

أي لغة عن العرف بأنه أي التانيث الإحالة فيه أي لفظ جلي
بالمنع عن العرف بالمقصورة ولا مناسبة له إلا إذا كان
يرفع الف جلي بالمنع خالياً عن ذلك أي المذكور من الإحالة
والمناسبة لم يكن وليلاً لم يحذف الحاقه إلى العمل التانيث المانعة
من العرف وقال قوم إذا ذكر الوصف الحق بالصلة لرفع التعريف
كما قبل كل جمع صحيح أو مكسر مؤنث سمع في الجمع الصحيح الذي
جمع بالواو والنون من لفظه بنوع الوصف هنا الذي هو جمع
بالواو والنون لم يكن حشواً في العلة لأن الواقعة في العلة
تقتضي ذكرها إلى شئين لزم ما أحدهما أن يكون لها أي للواو
تأثير كالتأثير بالواو والنون في العلة لذكورة اللفظ الذي هما
فيه والتأني أن يكون فيهما أي في ذكر الوصف أحترار
عن الاختيار والاضداد مثلاً ذكر قوله الذي جمع بالواو والنون
أحترار من منبج سائر مجموع كل ما مكسر كانت أو صحيح فكما
لا يكون ذكر الوصف حالة تأثيره حسب ما فائدة فكذا لك
لا يكون فيه أحترار عن الاختيار والاضداد حسب ما فائدة
وقال لزم جني في الخصائص قد يرا في العلة مائة لرفع التعريف
الغير اللازم وقد يكون الاحتياط لازماً فلا يكون الزيادة
حشواً ومما كرهه من أن تستغنى به من السيلطة الرجيم
ولم يقل به من السيلطة فقط وقد قال في إية أخرى وما
أن يأنه الاستيلان بل ذكر الرجيم فيها فان ذكر الرجيم
حين التعديد في إية الأمور فربما في الشرع إلى العبادات
وقراءة القرآن وغيرهما من الاحتياط اللازم وإنما احتياط
عند حكاية حفرة موسى ويوشع عندما موسى عليهم السلام
فغير لازم أن يذكر هذا المبدأ بقوله بحيث لو سقطت أي العلة
ولم يذكر لم يفتقد فيها أي في العلة كلفهم في هنرة أو ابل

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

اصله او اول تلك الالف وادان ارا حاطنا بها وقرب
 الواو الثانية منها من الطرف لم يؤخر اخرج ذلك العمل
 الواو في صيغة الجمع عن الاصل الى غيره من الغيرات في معناه
 اعترز به من يجوز له وكل العنين بالفتاوى وهو ان
 ير كل طرف العنين وليس هناك ما قبل الطرف فمعرفة
 اعترز به من يجوز له ان يفتدوا به بالياء وكانت الكلمة جبا
 اير لفظا فقل ذلك اللفظ بكثرة الحروف في جمع الكلمة
 على صيغة تنهي المجموع وهذا التقيد لا يخرج اليه لانك
 لو لم تذكره لم يكن العلة فانه لت الواو منه بهذه الاوصاف
 المذكور فصار اداير لهذه هي العلة المذكورة هنا علة مركبة
 من خمسة اوصاف يحتاج اليها اير الى هذه الاوصاف
 الا انما هي لانك لو لم تذكره اير الوصف الخامس لم يخل بالبعد
 الا انما هو انك لو نيت من نيت بعث واحدتها على فاعل
 وانا فاعل كسرت كانه في جميع نحو فاعل وانا فاعل وانا
 كسرت ذكرته فوكيد لا وجد بانه حيث كان في غير هذا
 مما يرد على قسم الواو وانا قال له في ايضا في بعضها بعد تمام كلامه
 من هذا القبيل ولا يجوز زيادة صفة لا تاني لها اصلا ولا اقتران
 بها البتة فقل ذلك في رتبة في جاذية طلبة انه بالاسناد
 وبانه مؤنث وسم فذكر ان انثى والاسمية بعد الاسناد
 لولا فائدة انه انتهم القدر الرابع من القواعد الستة القدر
 الموجب اير موجب العلة كقوله للجميع العنين باليسر فيه نفى ولا تكرار
 ولكنه وقع بخلاف فيه وعرف بالالف واللام ليشا دل هذا
 قال له الالب اني في حمله وني توجه اير القول بالموجب ان استدلال
 استدلال ان توجه في جميع الصور مع عدم العلة اي في جميعها بعد
 فاعل اير المطلوب المسود القول بالموجب من ان يستدل

اير انما هو انك لو نيت من نيت بعث واحدتها على فاعل
 وانا فاعل كسرت كانه في جميع نحو فاعل وانا فاعل وانا
 كسرت ذكرته فوكيد لا وجد بانه حيث كان في غير هذا

اير انما هو انك لو نيت من نيت بعث واحدتها على فاعل
 وانا فاعل كسرت كانه في جميع نحو فاعل وانا فاعل وانا
 كسرت ذكرته فوكيد لا وجد بانه حيث كان في غير هذا

البصري

البصري في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو اربا
 جاء زيد اذا كان في الحال مظهر اي اعطيا فيقول اير البصري
 جواز تقديم المفعول على الفعل المتصرف ثابت في غير الحال
 فقل ذلك في الحال وكذا التقديم ثابت اذا كان العامل صفة
 تشبه الفعل المتصرف وتضمن معناه وحروفه فهو في قوة
 المتصرف كاسم الفاعل نحو مسرعان راغل من المفعول نحو يا كذا
 فيقول اير البصري الكوفي اي حين اذا كان تقديم الحال
 على الفعل المتصرف العام فيها انما اذ لم يجد اي كونه العلة
 فان الحال يجوز تقديمها عند اير اي عند تعني اذا كان
 اير الحال بغير اي تضمن معنى الفعل دون حروفه يعني ان كان
 العامل في الحال ظرفا مسبوقا باسم الحال لا يتوسطها
 فيه صفة نحو زيد فاغدا عندك او ظرفا مسبوقا باسم
 له بنو سبطا الحال من جهة كقولك زيد من الناس في جملة
 تميزه في جملة حال كونه من الناس ولا يشك ان
 من غير جهة وجدته كلامهم ولكنه لا ينبغي ان يقاس عليه
 لان الظروف المتضمنة استقرار بمنزلة الحروف في عدم
 المتصرف وكما لا يجوز تقديم الحال على العامل كذا
 لا يجوز تقديمها على العامل الطرف وما جازمه مسودا بحفظ
 ولا يقال عليه نفي والجواب ان تقدير العلة على وجه اير
 لا يمكنه ان يكون في القول بالموجب اير بما فيه الاختلاف
 مستل ان قال اي الكوفي عينت وقع بخلاف فيه اير
 بالقول بالموجب وعرف بالالف واللام ليشا دل وانصرف
 اليه والضمير كلها راجعة الى ما قبله اي البصري ان يقول
 هذا اير قولك بالموجب في يجوز تقديمها عند اي
 اذا كان مفعلا او كالموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة

اير انما هو انك لو نيت من نيت بعث واحدتها على فاعل
 وانا فاعل كسرت كانه في جميع نحو فاعل وانا فاعل وانا
 كسرت ذكرته فوكيد لا وجد بانه حيث كان في غير هذا

اير انما هو انك لو نيت من نيت بعث واحدتها على فاعل
 وانا فاعل كسرت كانه في جميع نحو فاعل وانا فاعل وانا
 كسرت ذكرته فوكيد لا وجد بانه حيث كان في غير هذا

اير انما هو انك لو نيت من نيت بعث واحدتها على فاعل
 وانا فاعل كسرت كانه في جميع نحو فاعل وانا فاعل وانا
 كسرت ذكرته فوكيد لا وجد بانه حيث كان في غير هذا

البصري

من أسماء الافعال التي تقاس عليها مبنى على الكسر لقيامها مقامه
 أي مقام الامر ولو لانه أي يغسل الامر جميع الابواب مبنى
 على السكون كما ينبغي أي أسماء الافعال قام مقامه أي مقام فعل
 الامر فيقبل له البحر في البحر أي لا نسلم ان كونه تركب ونزال
 بنى لقيامه مقام فاعل الامر كما قلنا من بنى قام مقامه نفسه لام الامر
 التزم في حرف الوجوب على منفع العلة من البحر أي ان يزل عنه وود
 العلة في الاصل والفرع بان يظهر به فساو المنع أي بان الامارة الافعال
 البناء فاعلم ان لا يجد من الامر فرعاً بنى ليس في بناءه الا سلب
 والقدر الثاني من من القواعد الفعلة المطالبة تصبح العلة ومرتبتها
 مقدمة على مرتبة النفس لما فيها من سلب مسجبة العلة لو سلمت
 عن النفس فكان ما خيره عن المطالبة اولى قال المطالبة لا توجه
 على علة منقوصة وهي قال له الانبار أي في جده ان يرب
 على ذلك اير المذكور من المطالبة بالسفح سنتين احدهما
 الثاني والثاني في سها وة الاصول في الاول أي التأثير وجود
 الحكم لوجود العلة وزواله لرد الحكم كان نقول للحاكم الذي
 قال لكن لم يثبت الجهات الست على الضم كما ينبغي قبل وبعد وبنى
 الجهات الست على الضم لانها قطعت عن الامانة كما قال
 وما الدليل على صحة هذه العلة التي هي لا تقطع عن الامانة
 معقول ان لا يبر وجه البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدم
 الاتمير لانه أي احد من الجهات الست اذا لم تنقطع عن الامانة
 حرب كوجهك فقبل زيد فاذا انقطع عنها بنى على الضم
 جبراً عن المخدوف منها باقوى الحركات فاذا عادت الامانة
 التي كان قد خسر بالانقطاع عاد الاعراب في هذه العلة
 وان في اير شهادة الاصول عند الجزع عن المصير الى دليل
 بانه لم يوجد جبراً ولم يصح ما اذا كان نقول لانه قال لكن لم يثبت

اعلم من شهادة الاصول ان الامانة لا تقطع
 عن الحكم لوجود العلة وزواله لرد الحكم كان نقول للحاكم الذي
 قال لكن لم يثبت الجهات الست على الضم كما ينبغي قبل وبعد وبنى
 الجهات الست على الضم لانها قطعت عن الامانة كما قال

او وجه

كيفية

كيف واين ومتى انما بنيت اير كل واحدة من كيف اين ومتى
 لتضمنها معنى الحرف نحو اين زيد والمعنى في الدار ام السوف
 ومتى القتال والمعنى اخذ ام بعد غد وكيف زيد والمعنى
 صحيح ام مضى فيقال ذلك وما الدليل على صحة هذه العلة
 اير التضمن معنى الحرف فيقول الاصول والقواعد التي هي الاسماء
 بنى لتساويتها لبنى الاصل تشبه وتدل على ان كل اسم ممن
 بنى الحرف كايين ومتى ولا رجل او كان في الاحتياج الى ضم كونه
 في الالة على معناه كالمصولات وغيره ما وجب ان يكون
 بناء لازماً والقدر التاسع من القواعد الفعلة الجارية
 وهي لغة المقابلة على سبيل المماثلة واصطلاحاً ما هو في الالة
 على خلافه اقام الحصر عليه ولعله في ركن المعارفة تقابل الالة
 على السواء بحيث لا يفرق لانه لا يفرق بين القابل لا يقع من القول
 والضعف فما اير قال له الانبار أي في جده ان يراض
 المستدل بعلية مبتدأة اير بابتداء وليس يستقبل من السائل في
 مقابلة وليس المستدل للعقل وليس في اصول الفقه المستدل
 مثبتاً وهذا الذي بنيت كذا او المثبت اولى من الثاني الذي
 ينفيه فما لانه لا زال كافي للجزع والتقدير يرجع قول الجارح
 لانه يخبر عن حقيقة وكذا في علم النحو قول المستدل للمعارض
 اولى ثم قال والاكثرون على قولها اير المعارفة بالعلة
 المبتهاة لانها وقعت للعلة أي ثبت معارضها لدليل
 يكون اقرب أي الصدق من الثاني الذي ينش على النظام
 وقيل لا تقبل أي المعارفة بالعلة المبتهاة لانها تصد
 اير تعرض وتوجه لتصل الى سداد ذلك المذهب رتبة
 المستدل لا السائل من اير من المعارفة ان يقول
 الكون في اعمال تنازع الفعلين انما كان اعمال الادب

او في اعمال النانية لانه اي الفعل الاول سابق و هو السابق
 في العمل كان محال او في لقوة الاستدلال والفتنة
 به اي بان بق يقول البصري هذا اي كون محال الاول
 او في كسبة معارض بان الفعل الثاني اقرب الى الاسم
 الظاهر الواقع بعد الفعلين وليس في محال اي الفعل الثاني
 نقص معنى لانه انما يقتضي الرفع والفتنة فان اقتضى الرفع
 في الاول الفعل وقيل الذكر منها وهي شريطة التفسير
 في الثاني وبنى بنا كما وان اقتضى النصب مستغنى ان يعبر
 في الاول لان المنصوب فضله يجوز الاستغناء عنها ملاحظة
 الى انما قبل الذكر ويجب حذفه الا في باب فتن على ما بين
 في علم تفصيله كان محال اي الفعل الثاني او في من
 محال الفعل الاول **تنبيه** سم هذا البحث بالفتنة لانه قد سبق
 ذكره فان التنبه انما يستعمل فيما يتعلق به صرب من العلم او كان حكمه
 كالبداهيات لكنه قد استغنى عنه فكان ذكره هنا تنبيها عليه
 وهو خبر لم يستدركه حذف اي هذا تنبيه على سبأ في من السائل
 وفي اي في هذا التنبيه سبع مسائل المسئلة الاولى من السائل السبعة
 ما قال له الانباء يذهب قوم من النحاة الى انه اي السائل لا يجب
 عليه السائل انما طلب ترتيب الاسئلة الترتيب في اللغة يعمل على
 في مرتبة وفي الاصطلاح هو جعل الاسماء الكثرة بحيث يطبق عليها
 اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بتقديم الآخر
 ومن ان من يزعم ان المراد بالقدم والآخر فيما بين الاسماء
 ان يكون في انما سابقا غلط ومنشأه ما هم يقولون هو وضع كل
 في مرتبة بل اي للسائل ان يوردها اي الاسئلة في ترتيب على طوع
 السؤال من حيث الدليل الحكم الثابت لانه اي المسائل
 انما طلب جاء اي ما استغنى عن ان يقول لم قلتم ما دليلكم لم لا يجوز

فانما هو في الحقيقة
 وهو في الحقيقة
 وهو في الحقيقة
 وهو في الحقيقة

ان يكون

ان يكون كذا وحصل يجوز انما الحكم مستقلا اي طالب ان يكون عالم الحكم او دليل
 الذي اثبت العقل بذكر مقدماته وقال اخرون يجب ان يربطها بغير ترتيب
 الا سئل بذكر مقدماتها كان العقل بذكر مقدماته الدليل
 وحصل ان الذي ذكره في هذا الفصل من جهات البحث وطلقة السائل
 اما ان كان وطلقة العقل فان اذا منع مقدمته من مقدماته الدليل
 فقدم عليه وفي ذلك المنع انما دليل اذا كانت تلك المقدمه
 المنعوتة نظرية يحتاج الى نظرية كسبية انما تنبيه اذا كانت
 بداهية او لا يحتاج هذا الى دليل بل لا يفتقر الى دليل
 كما يقول العقل الموحدة في العلم انما هو في العلم متغير
 فانما هو في التغير حيث فيه من كرات والادوار المختلفة فان
 ان العقل ليس بان وانما على تلك المقدمه المحققة كما هو
 كما هو من غير متغير حادث فانما ان محله السائل اصدا وسلم
 فان منه فالاسم المذكورة بان في فساد الاعتبار وف
 الوضع والمنع والعقل بالموجب والتفويض المعارضة الى وكذا
 ان في العقل ليس بان او راجع فسادا في يزعم ان تنبهي
 الكلام انما الزام انما في انما في العلم في هذا
 ترتيب الاسئلة او لها اي سبأ في الاسئلة المرتبة ترتيب
 فسادا اعتبارا في انما انما غير العقل يقول ان
 منه كان يستدل العقل البصري بالقياس على مسئلة واحدة في مقابل
 النفس عن الحرب لان المعترض الكوني يدعي ان ما يخطئه
 العقل قياسا ليس مقدا في موضعه فقه صادم اصل الدليل
 وقد تم تفصيله في الفتح الخامس ثم ترتيب فساد الوضع
 بعد فساد اعتبارا كان يقول العقل الكوني لما كان السواد
 والبياض اصل الالوان ليس كان في النسخ منها وصفا
 فان المعترض البصري يدعي ما يخطئه العقل وصفا ليس صفحا

هذا هو في الحقيقة
 وهو في الحقيقة
 وهو في الحقيقة
 وهو في الحقيقة

في موضع فقد صادم اصله ليس وقد قدر في القدر السليم
 في القول بالمرحوب اي بما وقع اختلاف فيه فاني بينت انه لم
 يخل بخلاف فلا حاجة الى الاعتراض بالمنع وقد قدر في القدر الرابع
 ثم ترتيب فساد المنع من العلة اما ان يكون في الوجود اما ان يكون
 في الغرض وكلاهما قد قدر في القدر السابع ثم ترتيب المطالبة لان المنع
 فيه ان يزل الخارعة منه والمطالبة بجميع العلة منه او ارباع العلة
 والاقارب مع الانتكار لا يقبل وقد قدر في القدر الثامن ثم ترتيب
 النقص من حيث الوجود الحكم عند وجود العلة في كل موضع يجوز ان
 يذهب التخصيص الذي هو قدر العام على بعض اقسامه فيناظر
 لكنه مرتبة المطالبة مقدمة من مرتبة النقص لما فيها من تسليم
 مسدود العلة لو ثبت ثم التيقن كانه اذ هو عن المطالبة او في
 لان المطالبة لا توجه الى علة منقوضة ثم ترتيب المعارضة لانها
 ابتداء وليس مستقلاً في مقابلة دليل المستدل فهي اي المعارضة
 متوجه نصيب الاستدلال وذلك اثبت في المسائل عنها بالسائل
 وقد قدر في القدر التاسع المسئلة ان يثبت من المسائل السبعة ما قاله
 ابنه الابن في السؤال طلب الجواب بانه ايراد السؤال مسئلاً بالملك
 ما نقولون لما قلتم لم يجوز ان يكون كذا وحصل يجوز هذا الحكم ومن
 ايراد السؤال على مسائل ومسائل ومسائل عنه ومسائل عنه قال ابن
 اير المطالب الذي هو من جملة مني السؤال يعني له حين اراد سوال
 مني من المعنى ان يقصد فقلت مستقيم ثم ما من قولنا ما دليلكم
 ما نقولون له كذا ايراد الجواب السؤال من ان من مثل مستقيم
 قال نعم انه ايراد ليس له ايراد ان من من يجب معين الزمان
 المرور يقال ذهب فلان فلان ما ذهبوا او ذهبه غيره وذهب فلان
 انه جهاض والجواب عن انه كان لا بد له ايراد ان من
 من المطالب السؤال بانه من يجب ان لا يثبت الكلام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

این کتاب در سال ۱۳۰۴
در شهر تهران
در کتابخانه
میرزا...

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كلية فتدبر فائدة النظر بالكلية وايضا ينبغي له ان يسأل
عن ثابت في الاستفهام بما استفهام اي يمكن السؤال به معناه
غير مبهم والاستفهام استخدام ما في الضمير الخاطب اي طلب
حصول صورة في ذهنه فانه كانت تلك الصورة وقوع
نفسه بين السنين اولاد وقوعها فهو القصد في وال
فهو التصور وقد ثبت ثابت فيه اي في نفسه السائل
الطالب الاستفهام فاعل ثابت والامر المبهم اي الذي
لا يأتي له والبهمة بالضم الفارس الذي لا يعرف شيئا
باسم صحيح عنه الاستفهام الضمير عنه راجع الى ثابت كان
يسأل اي السائل عن هذا النحو بما هو فيقال في الجواب النحو
علم يقين يعرف بها احوال التركيب العربية ثم علمت الاعراب
والبناء والادراف وعدمه وايضا كان يسأل السائل
عن اسم الكلام بما هو فيقال وعي اسم وفعل وحرف فاسأل
اي السائل الطالب عن وجود النطق والكلام كما هو كان
هذا السؤال فاسد وايضا ينبغي له ان لا يسأل اي السائل
الطالب الا عما يلزم منه طبعه فانه سأل عما لا يلزم منه طبعه
لم يسأل منه اسما كان يسأل السائل الكون في عن الابد
اي عن المعنى الذي هو التجرد وتخلو عن العوامل العقلية لم كان
علمه الرفع في المسئلة والتجرد دون غيره اي غير الرفع في النسبة
والجبر لانه اير الكون في لا ير لانه اير الابد وعامل النسبة
لان من طلب الكونيين على ان المسئلة والتجرد في انحاء وجبة
الفرعيين مذكورة في كنه وايضا ينبغي له ان لا يسأل من سأل
اي سؤال اخر قبل تمامه فانه انتقل عن ذلك السؤال متقلبا
عن السؤال المراد والمسئلة الذي هو من جملة بنى السؤال والجواب
مع الجبر ورفعه من مفعول المسؤول من فرع محلا على انه مفعول لم

卷之四

ان کیلئے جو کہ ان کیلئے
ان کیلئے جو کہ ان کیلئے
ان کیلئے جو کہ ان کیلئے

خبر

انفشار

والصغير راجع إلى الالف واللام أدوات الاستفهام المودعة في علم
 استدلته بخبره وما ومن والهمزة وليكن السؤال بادوات
 الاستفهام مفهوما أي حصول صورة في ذهن الطالب معلومة
 غير محبولة بهذا هو المراد بقوله غير مبهم أي غير الالزام بهم كان يقول
 ابن الطائيب ما تقول في الاستفهام الاسم لأن السؤال منه
 يدري من أن استفسار له فانه كان السؤال به ايراد أدوات
 الاستفهام مبها غير معتمد أي كان حصوله في ذهن الطالب مجبولة
 غير معلومة لم يستحق ايراد السؤال من طرف السائل بل السؤال به لم يجرأ
 كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاسم بلا ذكر استفهام
 ولا خذ لانه ايراد استفسار لا يدري ان يسل هذا ال في غير هذه
 أي خذ الاسم من استفسار أي أن اسم وغير ذلك أي غير محد
 أو الاستفهام والمسالمة الذي هو من جملة مني السؤال شرط
 أي السؤال منه كونه ايدا أي يكون السؤال من أهل الفن الكبر
 شرطه كالنحو حين سئل عن مسألته والفرق في سئل عن مسألته
 علم الفن والفتية حين سئل عن المسألة والفرق عليه يراد السؤال
 منه من أهل الفن أن يأخذ ايراد في ذكر الجواب في سئل
 عنه بعد تعيين السؤال في أي فن فانه سكت في ذكر الجواب
 زمانا طويلا بعده ايراد التعيين كان سكوت الجواب وكذا كان
 أن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمانا طويلا كان مجازا
 ولم يفته هذا السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال
 لا محال أن يكون سكتة تفكره في ايراد الدليل بعبارة أدل
 على الغرض المراد بالسؤال وتسير بعد ايراد السكوت عند الأدباء
 منقطعاً عن المطلوب السؤال لانه ايراد السؤال منه قصد في السلب
 الاستدلال على حصول الجواب مع دليله في ذهنه فينبغي أن يكون
 الدليل مفهوماً موجوداً خارجاً عن السؤال في نفسه أي ذهن

هذا هو المراد بقوله غير مبهم أي غير الالزام بهم كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاستفهام الاسم لأن السؤال منه يدري من أن استفسار له فانه كان السؤال به ايراد أدوات الاستفهام مبها غير معتمد أي كان حصوله في ذهن الطالب مجبولة غير معلومة لم يستحق ايراد السؤال من طرف السائل بل السؤال به لم يجرأ كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاسم بلا ذكر استفهام ولا خذ لانه ايراد استفسار لا يدري ان يسل هذا ال في غير هذه أي خذ الاسم من استفسار أي أن اسم وغير ذلك أي غير محد أو الاستفهام والمسالمة الذي هو من جملة مني السؤال شرط أي السؤال منه كونه ايدا أي يكون السؤال من أهل الفن الكبر شرطه كالنحو حين سئل عن مسألته والفرق في سئل عن مسألته علم الفن والفتية حين سئل عن المسألة والفرق عليه يراد السؤال منه من أهل الفن أن يأخذ ايراد في ذكر الجواب في سئل عنه بعد تعيين السؤال في أي فن فانه سكت في ذكر الجواب زمانا طويلا بعده ايراد التعيين كان سكوت الجواب وكذا كان أن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمانا طويلا كان مجازا ولم يفته هذا السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال لا محال أن يكون سكتة تفكره في ايراد الدليل بعبارة أدل على الغرض المراد بالسؤال وتسير بعد ايراد السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال لانه ايراد السؤال منه قصد في السلب الاستدلال على حصول الجواب مع دليله في ذهنه فينبغي أن يكون الدليل مفهوماً موجوداً خارجاً عن السؤال في نفسه أي ذهن

المؤلف

السؤال منه والمسأل عنه الذي هو من جملة مني السؤال فينبغي أن يكون
 مما اير من المسأل التي يمكن على السؤال منه اذ كان أي استفسار الجواب
 مع دليله كالسؤال عن انواع الاعراب أي اعراب الاسم
 والاعراب البناء أي بناء الاسم فانه كان السؤال عنه مما أي
 من المسأل التي لا يمكن على السؤال منه اذ كان كاعداد جميع الالف
 والكلمات فرد في الدلالة على جميع المسماة كان أي السؤال
 عن السؤال عنه فاسد التعذر أي ليعذر اذ كان فلا بد من
 ايراد السؤال عن السؤال عنه الجواب عن السؤال الواقع عنه الجواب
 التي هو المطابق للسؤال ايراد ابن الطائيب في المطالب للمخبر غير
 زيادة ولا نقص فانه كان السؤال عما
 وجب ان يكون الجواب عما ايفاء كان يسئل المسئلة
 فيجاب به الاسم الجرد عن العداء اللفظية المسئلة اليه وقال
 قدم يجوز الغرض ايراد الغرض من طرف المعدل التحصيل جواب
 السؤال العام وفي دليله في بعض الصور كان يسئل عن جواز
 تقديم خبر المسئلة وهذا هو السؤال العام فله ايراد للمعدل في بعض
 وتخصيص في المفرد نحو قائم زيد وله ايراد للمعدل ايضا ان يفرض
 وتخصيص في الجملة نحو ما كنت بكران من أي السائل الذي
 سئل عن الكفر فقد سئل عن ضمن الكفر عن البعض وقال اخره
 أي غير القدم الجوزين لا يجوز الغرض والتخصيص في الجواب
 وانما يجوز أي الغرض التخصيص في الدليل فقط دون الجواب
 نفسه لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال العام المسئلة
 ان السئلة من المسائل السئلة في الدور قال له ضفي في تحصيل
 وذلك ان تؤدي الصيغة أي ان يقتضي صورة الكلمة من حيث
 اعتبار اللفظ المستعمل فيها والتقدير الحكم من الأحكام المستند
 أي الحكم مبتدأ وخبره فالتقدير التغيير في الاعمال فانه كنت

هذا هو المراد بقوله غير مبهم أي غير الالزام بهم كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاستفهام الاسم لأن السؤال منه يدري من أن استفسار له فانه كان السؤال به ايراد أدوات الاستفهام مبها غير معتمد أي كان حصوله في ذهن الطالب مجبولة غير معلومة لم يستحق ايراد السؤال من طرف السائل بل السؤال به لم يجرأ كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاسم بلا ذكر استفهام ولا خذ لانه ايراد استفسار لا يدري ان يسل هذا ال في غير هذه أي خذ الاسم من استفسار أي أن اسم وغير ذلك أي غير محد أو الاستفهام والمسالمة الذي هو من جملة مني السؤال شرط أي السؤال منه كونه ايدا أي يكون السؤال من أهل الفن الكبر شرطه كالنحو حين سئل عن مسألته والفرق في سئل عن مسألته علم الفن والفتية حين سئل عن المسألة والفرق عليه يراد السؤال منه من أهل الفن أن يأخذ ايراد في ذكر الجواب في سئل عنه بعد تعيين السؤال في أي فن فانه سكت في ذكر الجواب زمانا طويلا بعده ايراد التعيين كان سكوت الجواب وكذا كان أن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمانا طويلا كان مجازا ولم يفته هذا السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال لا محال أن يكون سكتة تفكره في ايراد الدليل بعبارة أدل على الغرض المراد بالسؤال وتسير بعد ايراد السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال لانه ايراد السؤال منه قصد في السلب الاستدلال على حصول الجواب مع دليله في ذهنه فينبغي أن يكون الدليل مفهوماً موجوداً خارجاً عن السؤال في نفسه أي ذهن

هذا هو المراد بقوله غير مبهم أي غير الالزام بهم كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاستفهام الاسم لأن السؤال منه يدري من أن استفسار له فانه كان السؤال به ايراد أدوات الاستفهام مبها غير معتمد أي كان حصوله في ذهن الطالب مجبولة غير معلومة لم يستحق ايراد السؤال من طرف السائل بل السؤال به لم يجرأ كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاسم بلا ذكر استفهام ولا خذ لانه ايراد استفسار لا يدري ان يسل هذا ال في غير هذه أي خذ الاسم من استفسار أي أن اسم وغير ذلك أي غير محد أو الاستفهام والمسالمة الذي هو من جملة مني السؤال شرط أي السؤال منه كونه ايدا أي يكون السؤال من أهل الفن الكبر شرطه كالنحو حين سئل عن مسألته والفرق في سئل عن مسألته علم الفن والفتية حين سئل عن المسألة والفرق عليه يراد السؤال منه من أهل الفن أن يأخذ ايراد في ذكر الجواب في سئل عنه بعد تعيين السؤال في أي فن فانه سكت في ذكر الجواب زمانا طويلا بعده ايراد التعيين كان سكوت الجواب وكذا كان أن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمانا طويلا كان مجازا ولم يفته هذا السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال لا محال أن يكون سكتة تفكره في ايراد الدليل بعبارة أدل على الغرض المراد بالسؤال وتسير بعد ايراد السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال لانه ايراد السؤال منه قصد في السلب الاستدلال على حصول الجواب مع دليله في ذهنه فينبغي أن يكون الدليل مفهوماً موجوداً خارجاً عن السؤال في نفسه أي ذهن

هذا هو المراد بقوله غير مبهم أي غير الالزام بهم كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاستفهام الاسم لأن السؤال منه يدري من أن استفسار له فانه كان السؤال به ايراد أدوات الاستفهام مبها غير معتمد أي كان حصوله في ذهن الطالب مجبولة غير معلومة لم يستحق ايراد السؤال من طرف السائل بل السؤال به لم يجرأ كان يقول ابن الطائيب ما تقول في الاسم بلا ذكر استفهام ولا خذ لانه ايراد استفسار لا يدري ان يسل هذا ال في غير هذه أي خذ الاسم من استفسار أي أن اسم وغير ذلك أي غير محد أو الاستفهام والمسالمة الذي هو من جملة مني السؤال شرط أي السؤال منه كونه ايدا أي يكون السؤال من أهل الفن الكبر شرطه كالنحو حين سئل عن مسألته والفرق في سئل عن مسألته علم الفن والفتية حين سئل عن المسألة والفرق عليه يراد السؤال منه من أهل الفن أن يأخذ ايراد في ذكر الجواب في سئل عنه بعد تعيين السؤال في أي فن فانه سكت في ذكر الجواب زمانا طويلا بعده ايراد التعيين كان سكوت الجواب وكذا كان أن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمانا طويلا كان مجازا ولم يفته هذا السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال لا محال أن يكون سكتة تفكره في ايراد الدليل بعبارة أدل على الغرض المراد بالسؤال وتسير بعد ايراد السكوت عند الأدباء منقطعاً عن المطلوب السؤال لانه ايراد السؤال منه قصد في السلب الاستدلال على حصول الجواب مع دليله في ذهنه فينبغي أن يكون الدليل مفهوماً موجوداً خارجاً عن السؤال في نفسه أي ذهن

غيرت اي طلت مرت الى مراجعة مثل اي من الحكم الذي منه يرت
 فتح يجب ان يقيم به الصيغة على اول رتبة اي على او جد في وضع
 الواضع وسكن في العرب وذلك اي في حال الدوم كان يتي من
 قريب مثل رسالة فانك بغزل فواحدة ثم كسرهما اي بجملا
 جمعا كسر اعلى وزن فواضع ثم قوا بفتح القاف ثم قبل
 من الهزة الواو بعد الحساكة فتقبل فواو اصله فواو قبل
 الواو الثانية بالظن فها بعد كسرة ثم عدت اليها لا حسيما
 ال كهن وعوض عنها او غير حركتها في التنوين التي
 في الواو الاولى ان به فصار فواو فيجوز من داوين بينهما الف
 ولا حاجة الى تغيير الواو في الطرف الا انك اذا قبلت الواو
 هزة في فواو كما نزلت اجعلت الواو هزة في او ابل لك انه تقدر
 فواو بالهزة وفتح القاف كما كان اذ لا بالهزة وفتح القاف
 وتغير هكذا تبدل الهزة واذا لم تبدل من الواو هزة الا انما
 فاذا ادت صيغة الى كونه اي الى كونه من ال او ال وبت
 الامة اي راقامة به الصيغة على اول رتبة اي على او جد في الوضع
 والاستعمال وان لا تعدل عنها اي غير به المرتبة في السنة اخرى
 يقتضيها التغيير والعلل فانه لا بد من النظر في المسئلة الرابعة
 من مسائل السبعة في اجتماع الضدين قال لم يفتح في الحذف
 علم ان القضاة هما اير في الحذف والقضبان جرح القضاة
 عند هذا الكلام حيث قالوا او اترادف الضدان في قول كان
 الحكم للطارير ويزول الاول كالابيض اذا طر عليه السواد والليكن
 اذا طر عليه احمر فاذا ترادف الضدان اير فاحدهما عجب
 الاخر في شيء فاعني في صدد كان الحكم للطارير اي العارض
 ويزول الاول زوالا كلياً وذلك الى مثل اجمع الضدين
 لام التعريف والاضافة وكان مسئلة الجمل وعلام جمل

في قوله او اترادف الضدان
 في قوله او اترادف الضدان

في قوله او اترادف الضدان

او اترادف

او اترادف اي جدهما في السؤل بخلافهما اي لا جمل للام
 والاضافة تنويه اي تنوين السؤل نحو الرجل وعلما جمل لهما
 اير اللام والاضافة للتعريف والتنوين للتكثير وايضا
 هما للتعريف اي التنوين لا تفصل لهما اترادفا اير كل واحد
 من الاضافة واللام مع التنوين على الكلمة متفاد وان كان الحكم
 للطارير العارض وهو اللام او الاضافة فها نحن فيه وكذا اي
 كتحذف التنوين لاجل اللام والاضافة حذف اللام اي ما المصدر
 اذ اضيف لهما اي لاجل الاضافة كونه في القسوة واسما
 الزكوة لان المضاف اليه عوض عن اللام المسئلة الخامسة
 من مسائل السبعة في التثنية قال لا تلي في فخر الغفل
 من قال ان العامل في الصيغة مفرد اي العامل اللغوي لان صاحب
 الكتاب يجعل التثنية في الصيغة هو الذي في الموصوف والاضافة
 جعل العامل فيها معنويا وكان البرعني بخلاف ذهب الاخص
 وحجة صاحب الكتاب ان الصيغة قد تنزلت منزلة الجزاء من
 الموصوف فالعامل الواحد يشمل عليها في المعنى فيكون هو ملا
 فيها الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل
 الى الصيغة فمن حالف صاحب الكتاب وجعل عامل الصيغة
 مقدر اجاز الوقف على زيد في قولك جئت زيد العاقل
 وعلى هذا الجاني هذا الرجل وابتهاد بالفاعل وبالرجل لان المقدر
 الكلام عند اير عند من قال ان العامل في الصيغة مقدر
 كونه جازم العاقل فكان اي قوله جازم في العاقل جملة ولكال
 ان الجملة مستقلة في الوقف على الموصوف ويبتدأ بها
 اي بالصيغة وانه اير القول يكون الصيغة مع عامل المقدر
 جملة مستقلة فيوقف على الموصوف ويبتدأ بالصيغة
 فاسد لانه اي سلمنا به يؤدبر الى التثنية مستلذا او اترادف

في قوله او اترادف الضدان

في قوله او اترادف الضدان

جاء في العلم والجمال ان الصفة لا بد لها من وصف قالوا في
 الصفة على السمع كذا في بعض احوال الذات وذلك كونه الطويل
 والقصير والابيض والسميع والبصير والحكم وغير ما يكون التقدير
 بعد التقدير الذي معنى انما باعتبار الذات مع صفاتها
 جاء في زيد العاقل تقدير الموصوف المحذوف ثم تقدير ايضا
 اير بعد التقدير الثاني جاء في العاقل تقدير العاقل المقدر على
 نهيب ثم قال في المحذوف للصفة قدر بينهما موصوف
 محذوف وتحت موصوف محذوف بقدر العاقل الآخر له
 في ما لا يتناهي وذلك اي التسلط واما البنية فالتحيز
 من المذهب الذي عليه الجماعة من ان العاقل في الموصوف
 العاقل في الصفة ولا يجوز الوقف على الموصوف اصلا
 المسئلة السادسة في المسائل السبع في القياس هي عند
 الاصوليين اثنتان من الحكم المذكورين بمنزلة واحدة واختار
 لفظ الابانة دون الانبات لان القياس حكم للحكم لا مثبت
 وذكر من الحكم ومنزلة العلة اخر اذ عن لزوم القدر ان تتناول
 الاوصاف واختار لفظ المذكورين ليسهل القياس بين
 الموجودين ومن المعدولين اعلم ان القياس اما جلي
 وهو ما سبق اليه الا فهم او خفي وهو ما يكون بخلافه ويسمى لا سخيا
 لكنه اعم من القياس الخفي فانه كل قياس خفي استخانة وليس كل
 استخانة قياسا خفيا لان الاستخانة قد يطلق على ما ثبت
 بانفسه او بالاجماع او بالضرورة لكنه في الغالب اذا ذكر
 الاستخانة يراد به القياس الخفي فمن الاول اي في القياس
 الخفي قياس حذف النون من المشي نحو جاء في الرجلان
 الضارب ياريد المحذوف النون من الضارب بان وضرب زيد
 وقوله في بنية الالف واللام من النون المحذوفة قوله

المسئلة السادسة في المسائل السبع في القياس هي عند الاصوليين اثنتان من الحكم المذكورين بمنزلة واحدة واختار لفظ الابانة دون الانبات لان القياس حكم للحكم لا مثبت وذكر من الحكم ومنزلة العلة اخر اذ عن لزوم القدر ان تتناول الاوصاف واختار لفظ المذكورين ليسهل القياس بين الموجودين ومن المعدولين اعلم ان القياس اما جلي وهو ما سبق اليه الا فهم او خفي وهو ما يكون بخلافه ويسمى لا سخيا لكنه اعم من القياس الخفي فانه كل قياس خفي استخانة وليس كل استخانة قياسا خفيا لان الاستخانة قد يطلق على ما ثبت بانفسه او بالاجماع او بالضرورة لكنه في الغالب اذا ذكر الاستخانة يراد به القياس الخفي فمن الاول اي في القياس الخفي قياس حذف النون من المشي نحو جاء في الرجلان الضارب ياريد المحذوف النون من الضارب بان وضرب زيد وقوله في بنية الالف واللام من النون المحذوفة قوله

في بنية

في بنية منقول بقياس ذلك كذا ينقل في قوله على حذف النون
 من الجمع المصحح نحو جاء في الرجلان الضارب ياريد المحذوف
 النون ونصب زيد العاقل ثم حيت ان هذا المحذوف بقدر
 في اللفظ فيها اير في بنية الالف واللام من النون المحذوفة
 وانما نقاب بنية الالف واللام في لانه ان لم يكن الالف واللام
 لم يحذف النون على ان منه ذهب المادني والاشعري ان
 الالف واللام في الصفات مطلقا سواء كانت بمعنى كونه
 كالضارب غيره او لم تكن كذلك كالمؤمن والكافر
 اذ اذ تعلق بهما اذا جاز ان يكون عوضا عن الالف واللام
 اية المحذوف فكونها بنية لا عن حرف محذوف ليس واهون
 فانه الاول اير حذف النون من المشي الموقوف باللام بلا اضافة
 اليه ما بعده لم يسمع من العرب بخلاف الثاني اير حذف النون
 من الجمع المصحح فهو صحيح من العرب سيما ثبت في القرآن قال
 تقي والمقمة الصلوة بحذف النون بلا اضافة ونصب الصلوة
 عند من قرأ ذلك قال ابو حيان وقيل من المشي في حذف النون
 بلا اضافة على الجمع المصحح كذا في قياس جلي وهو ما سبق اليه
 الا فهم اما عند غير في حيان فمنهم من قال قياس المشي
 على الجمع المصحح قياس خفي ليس بجلي ونظيره القياس المذكور
 حيا قياس على النصب والجر في التثنية على حالتي النصب
 والجر في الجمع المسئلة السابعة من المثل السبع قد خرج
 السماع والاجماع والقياس اير في التثنية جميعا حاك
 كونه في الاجماع وليد ولا على مسئلة واحدة من له
 ما قال له ما كان في شرح التسهيل يجوز دخول الالف الحارة
 في خبر ما التثنية فاذ في تيمم لا يعلمون ما قيد خلون الباء
 على الجذر برفعون ما بعد ما على الابداء ولغة القرآن هي لغة

في بنية

المسئلة السابعة في المسائل السبع في القياس هي عند الاصوليين اثنتان من الحكم المذكورين بمنزلة واحدة واختار لفظ الابانة دون الانبات لان القياس حكم للحكم لا مثبت وذكر من الحكم ومنزلة العلة اخر اذ عن لزوم القدر ان تتناول الاوصاف واختار لفظ المذكورين ليسهل القياس بين الموجودين ومن المعدولين اعلم ان القياس اما جلي وهو ما سبق اليه الا فهم او خفي وهو ما يكون بخلافه ويسمى لا سخيا لكنه اعم من القياس الخفي فانه كل قياس خفي استخانة وليس كل استخانة قياسا خفيا لان الاستخانة قد يطلق على ما ثبت بانفسه او بالاجماع او بالضرورة لكنه في الغالب اذا ذكر الاستخانة يراد به القياس الخفي فمن الاول اي في القياس الخفي قياس حذف النون من المشي نحو جاء في الرجلان الضارب ياريد المحذوف النون من الضارب بان وضرب زيد وقوله في بنية الالف واللام من النون المحذوفة قوله

المسئلة السابعة

في بنية

فانه يجازين بجلون ما على ليس يجعل الحروف مضمومة كغيرهم
 بل ليس من وجهين النفي والدخول على المسببة او بالخبر فاذا دخل اليها
 الجارة على خبرها بانه نزع ربي ثم حيث انهم لا يعملون ما راس
 مع هذا فخلون اليها الجارة على خبرها فيما لفظون هذا الفاعل
 والخرخرى فانها لا يجوز ان تدخل اليها الجارة في خبرها ما لم تقبل
 ودر عليه اير على دخول اليها في خبرها التسمية السماع والقياس
 والاجماع جميعا اي مجتمعين اما السماع اير من يتم بل هو ذو ذلك
 اير دخول اليها الجارة في خبرها في استقامتهم وتكرارهم اي في خبرها
 السكتية والسكتة واما القياس لان اليها الجارة المذكورة في
 الخبر اي خبرها التسمية لكونه اير الخبر يعني لكون الخبر بعد التسمية
 متصيا بها لا يكون منصوبا اير مفعولا على ليس يعني دخلت اليها الجارة
 في خبرها ليس وهو لحي اي اليها بعد ما الكسوة في اي المنوعة
 عن العمل كذا ان زيد بجام لان اذا زيدت ان الكسوة المحقة
 مع ما بطل عمدا وان في زيادة عند البصريين وناقية مؤكدة
 عند الكوفيين ودر ليس دخول اليها الجارة بعد هزبه بجام واما
 الاجماع فقد نقلت دخول اليها الجارة في خبرها التسمية ابو جعفر الفصاح
 وروى عن ثعلب عن يحيى بن كثير في استقامتهم ويزيدهم **المقالة الرابعة**
في الاستحباب اير في الاستحباب لان الاستحباب هو ما يروى عن ابياء
 ما كان على كانه عليه لانعدام الميزة اليها الانبار في هذا الجاهل
 افظ على ما يحذف في الاصل عند دليل النقص عن اي عن الاصل
 الاستحباب حال الاصل في الاسماء اي ابقاء احوال الفاظها
 على ما كانت عليه لانعدام الميزة هو اي استحباب حال الاصل
 في الاسماء الاعراب حتى يوجد دليل اليها اي دليل النقص عن
 الاصل الذي هو الاعراب اليها اليها كما استحباب حال الاصل
 في الافعال اير ابقاء احوال الفاظها على ما كانت عليه لانعدام الميزة

الاستحباب هو ما يروى عن ابياء
 بان الاستحباب في الاسماء
 الادلة المتقدمة في الاصل

ودر ان اخي يوجد دليل الاعراب اي دليل النقص عن الاصل الذي
 هو البناء اليه الاعراب اي دليل النقص عن الاصل الذي هو البناء
 اليه الاعراب وتولم مبتدأ مصنف الا قوله من قال كلمة كان
 واقواتها لانه لعل على الحديث فهو ردد ووجهه بجملة بان خبر التبت
 لانه الاصل في كل فعل الدلالة على معنيين اي الحديث والزمان
 فلا يقبل اخراجه اي كان واقواتها عن الاصل الا بدليل اي
 دليل النقص عن كافي تقسيمه وكنس وكاد وكنس وغيره اذ قال
 ليه الانبار ايضا ارجح البصريون على استحباب حال الاصل
 في حروف الجر على انه اير ان لا يجوز الجر بحرف فدر دوف
 الجر محذوفة صفة حرف بلا عوض يعني ان الاصل في حروف الجر
 ان لا تقبل مع كونها محذوفة من اللفظ واما محذوفة اذا كان
 لها عوض كقارت في قول امر القيس **تو فثلك جلي**
 فدر طرف زم صبيح ما لم يمتها عن ذر بجام **وواو** وواو
 ال **ع** وواو ال عاق حادير **فدر** مستبينة ان كلام السماع
 المعنى ما يرتب تسمية مسود الجوانب حال الواو كالسلام
 فيها المعاني **الشرب** فانها اي الفاء والواو عوضان
 عنها فيبقى عدا اير لا يوجد العوض فيه على الاصل الذي
 هو عدم جواز الجر بحرف محذوفة بلا عوض التمسك بالاصل
 تمسك باستحباب الحال الذي هو من الادلة المعينة واما
 انه لا فعلن فتاوي حكم بسدوده اذ لا شيء في اللفظ
 ير عليه وقال ليه الانبار اي ايضا ارجح البصريون على استحباب
 حال الاصل في كم ودر اسم موصوع للكتابة وهي للكثرة ويستعمل
 عبيد وجهين في الاستعمال والخبر وتفصيلها في الكتب الخيرية
 وهو اي استحباب حال الاصل في كم عدم التركيب فيها
 بان الاصل اي في كل كلمة اجار وجرور متعلق بالجمع المقدر

ودر ان اخي يوجد دليل الاعراب اي دليل النقص عن الاصل الذي
 هو البناء اليه الاعراب اي دليل النقص عن الاصل الذي هو البناء
 اليه الاعراب وتولم مبتدأ مصنف الا قوله من قال كلمة كان

الاستحباب هو ما يروى عن ابياء
 بان الاستحباب في الاسماء
 الادلة المتقدمة في الاصل

الافراد والتركيب فرع عليه من حيث في كل دليل الذي هو الافراد
 خرج غير شريطة المطالبة بالدليل مستقلا بالمطالبة ومن عدل عنه اي غير الدليل
 الذي هو الافراد وقال ان كم كونه في كاف النسبة كونه في استنهاض
 واصلا كما تم حذف الالف كالحذف في غم لم اقتصر اي احتج الى اقامته
 الدليل اي دليل النقل من الاسم الذي هو الافراد لتزول عن الاسم
 اي اختياره كم عنه الى التركيب واستصحاب الحال اي ابقاء ما كان عليه
 عند عدم دليل النقل هذه الادلة المقترنة المشهورة عند الجمهور الا
 ان له الانباري قال في اصوله استصحاب الحال اي ابقاء حال اللفظ
 على ما يستحق في الاصل في انصف الادلة المشهورة عندهم وهذا
 اي يكون من انصفه وفيه لا يجوز التمسك به اي باستصحاب الحال في اعيان
 الاسم مع وجود دليل البناء والعارض حال كونه من شبه كونه كالدلي
 ومن وما وجبها او من يقمن معناه اي من يحرّف كاي من يحرّف وكيف
 وكذا لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود الدليل العراب
 العارض حال كونه من مضارعة اي الفعل الاسم اي اسم الفعل
 في اية وقال اي له الانباري اي ايضا في جملته يجوز الاعتراض على الاصل
 اي على استة لال المعذب باستصحاب الحال مع وجود دليل التمسك
 به في ذكر الالف دليله على زواله اي على تغيير الاستة لال
 باستصحاب الحال كانه يستدل بالالف في الكوفي على زوال استصحاب الحال
 بنجاة بقول البصري في الاصل في البناء استة فينبغي فصل الام على ان
 احسن الفعل المضارع وبنى الفعل على على حركة الحذف المتأخر
 بينهما وبين الاسم ولامت به بين فعل الامر وبين الاسم بوجه
 من الوجوه فيبين الفعل البصري ما تمسك به بانه قال ان فعل الامر
 منقطع من المضارع بحيث عدم التمسك به بالام وما فؤد منه
 اي في المضارع بحذف حرف المضارعة منه فكانت على الارب
 الالف حتى التمسك به بالام متغية في محل التراجع فيكون الالف متغية في

كونه في استنهاض
 كونه في كاف النسبة
 كونه في استنهاض

وذكر التمسك في دليله على زوال التمسك المعطل البصري
 بانه اي في فعل الامر مع مجزوم الجار والمجرور في بانه مستقلا
 به كونه لان الاصل في الفعل لتفعل بغيره ام الغائب لم يغير
 بدل على ذلك الاصل قراءة النبي عليه السلام فيه لكان فليس هو
 فخذوا الدماء من لتفعل جريا على سندهم في طلب التحقيق فيما كان
 استعماله ثم حذف حرف المضارعة فغاد بانه لكان فموضوع
 اللبس بينه وبين المضارع فبقى الفاسخ في جانب من
 الوصول وابتداء به او بمقتضى المضارع في الاستصحاب
 وقوله موقعا زال عنه اي عن المضارع استصحاب
 حال البناء بالام دليله العراب فكذلك الالف عن فعل الامر استصحاب
 حال البناء بالام المقدرة هنا والجواب المحمدي في المفضل
 البصري ان ما تمسك به الف في الكوفي دليله انما لم يوجد
 اي لم يعتبر عند النجاة فيبقى التمسك باستصحاب الحال دليله
 في ما اعتبر عندهم والحال ان المبطل التي استدلت فيها النجاة
 بالاصل اي باستصحاب الحال كثيرة جدا لا يحصى كقولهم ان الالف
 في البناء السكون الا ان يوجد موجب التحريك كان الماض
 بى على الحركة لا جلا في مشابهة بالام وايضا كقولهم
 انه الاصل في حذف الباء اي حرف الكلمة من الاسم
 لان الحروف المتحركات من الباء وغيرها لا يكون ابداء في
 زيادة عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها ارجح كونها
 زائدة في جهر حرف الكلمة حال كونه من الاستصحاب
 وعدم التغير وغيرها وايضا كقولهم ان الاصل في الاسماء
 الاخرى ان في يقوم دليل على كونها غير متصرف في تحقيق
 ما في جبين التبيين شبه لاجلها الفصل المنوع من التبيين
 واجر وايضا كقولهم ان الاصل في الاسماء التنكير حتى يقوم

كونه في استنهاض
 كونه في كاف النسبة
 كونه في استنهاض

كونه في استنهاض
 كونه في كاف النسبة
 كونه في استنهاض

كونه في استنهاض
 كونه في كاف النسبة
 كونه في استنهاض

دليل على كونه الاسم معرفة ولقد كانت المعرفة ذات عظمة
 وانتقاد الى دافع النظر عن الاصل كنعن جعفر عن اسم النهر
 وهو معرفة شائعة الى واحد بعينه او العينة فرع مجسبة يعني ان
 بنسبة الاسم اولاً وبالذات واعتباره التعريف ما ياد بالمر
 فانه ذات زير غير ان يسمي كان ليس منطقية ثم يعاقبة ثم بمفهومه وحين
 ومولود وطول وكثرة وكثرة ما ذكره وايضا كقولهم ان الاصل
 في الاسماء القديمة خير يقدم دليل على كونها مؤنثة لان نجي المنة
 مع زيادة الاء لقطعية او معنوية والالف المضافة كمدودة
 او مقصورة ونحو المذكور في الام العام فخر ذاعن الزيادة فيها
 الاستقراء فربما المذكر اذا مقدمة على المؤنث اذ الجرد قبل
 المزيه فيه وهذا هو المكون في الادمان وضعا وخلق ادم
 عليه السلام قبل حواء طبعاً وايضا كقولهم ان الاصل في الاسماء
 المعربة قبول الالف كانه يكون الاسم مضافاً بقدر حرف الجر
 لا ذكره لفظاً خير يقدم دليل على الاسم من الاسماء المسببة
 الغير المضاف الى شيء كاسماء الاتارات والموصولات
 والمضمرات في بيان اولى شئ الادلة جميع دليل كخفيف
 وارفعة وحشي جميع شئت بمنى المقرون قال روية بعصف الابل
 جات معا والمرت تنبها واعلم ان هذه الادلة عالة لمعظم
 وان من معرفتها عند الاستدلال بالحس في اللغة عبارة
 غير ذلك الى طريقتي الادب من عكس المرات اذا ردت بعك
 بصفاها الى وجهك بوجهك وفي اصطلاح الفقهاء
 عبارة عن تيقن نقض عتبة المذكورة الى اصل آخر كقولنا
 في الشرعيات ما يلزم بالندم بغيره بغيره كالصلاة والصوم
 وعكس ما يلزم بالندم بغيره بالندم كالصوم في الايام المنهية
 يكون الغلب عند الطرد ومثال الاستدلال بالحس كان نقار

وانما في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء

وانما في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء

فانما في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء

من طرف اب في وجه اب في المعسل المعبر ما كلاهما من الكوفيين
 نصب الجذر الطرف الذي هو جزم المسببة او كونهما من جهة الجذر الواف
 بين المسببة والجذر على نهيب الكوفيين ان المسببة والجذر
 فيكون رافعا بان يكون احدهما مسند اليه والاخر مسند اليه
 ان يكون الاول اي المسببة الطرف كونهما مسند جزمه وانك
 منصوباً بهذه الخلاف لان الخلاف لا يكون من احد قط على اي احد الطرفين
 وانما يكون من اثنين اي من الطرفين وعلم ان الفرق بين الجذر
 والخلاف ظاهر وهو ان الخلاف لا يكون من جانب واحد والا
 فيكون من الجانبين وقد يكون من جانب واحد وقيل الخلاف قول
 لم يبين على الدليل والخلاف قول بني على الدليل فلو كان
 مريياً لنصب في الثاني في الجذر الطرف لكان مرجحاً للنسبة الاول
 في المسببة الطرف وفي القول من اب في الجذر ادق لما لم يبين الاول
 المسببة الطرف منصوباً دل على ان الخلاف لا يكون مرجحاً للنسبة الثاني
 في الجذر الطرف وفي القول من اب في الجذر ادق لما لم يبين الاول
 الحق ان الطرف الذي هو جزم المسببة او كونهما من جهة الجذر الواف
 كما عند البصريين واذا علمنا ان الجذر الطرف لو قدر بكان
 او كانا على المذهبين كما كانا لافقة قال التقار ان في
 حاشية الكتاب وبما يجب التنبه ان اذ افر في الطرف المسببة كان كان
 فهد من التامة بمعنى حصل او قسم او ثبت والطرف بالنسبة الى كان
 التامة لغو واما لو كان كان التامة لافقة لكان الطرف في موضع
 جزم ما يقدر كان التامة الا في فيتسبب العمل التقدير ان
 ومنها اي من الادلة المتفرقة الاستدلال ببيان العلة
 قال ابن الاثير في وهدر بان احدهما ان يبين العمل على
 الحكم يعني اعطى الفعل المضارع العمل لا يسمي الفعل المضارع
 بعبارة مضارة عنها كما بشرط الالهام على الاستدلال مع وجود

وانما في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء

وانما في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء
 التي هي في الاسماء من الالف والواو والياء

معنى الحال او الاستقبال في معناها عند العربيين وعند الكوفيين
 وان كانا بمعنى المضي ويستدلان بالفعل بوجود ما في لوجود العلة التي هي
 في موضع الخلاف بين الفريقين لوجود اي لانه المعنى بها اي العلة
 الموجودة الحكم اي العمل على طريقة اي على نهجه والى من الفريقين
 المذكورين ان يبين العمل العلة اي على الحكم بنفي ان الكسورة المستدرة
 عمل الفعل المذكور في المعنى لست بها الصورة ويستدل بجمعها اي
 عدم العلة التي هي المعنى لست به في موضع الخلاف بين الفريقين لعدم الحكم
 اي العمل في الادل من الفريقين المذكورين وهو على الحكم ثم الاستدلال
 بوجود ما في معنى الخلاف انه كان يستدل من اي العمل الحكم في الذير
 العمل اسم في حال كونه بمعنى المضي فيقول اي العمل الحكم في الذي يعمل اسم
 الفاعل في المضي العمل اسم الفاعل في محل الاجماع ابر الاقناع بين
 الفريقين بنفي شرط الاعماد مع وجود معنى الحال والاستقبال في معنا
 الجارية اي اسم الفاعل على حركات الفعل المضارع وسكانته الى
 والاستدلال ببيان العلة من يستدل مع وجود العلة في موضع الخلاف
 فوجب ان يكون اسم الفاعل المذكور في المضي فاما كالفعل المضارع
 ومثال ان في من الفريقين المذكورين في ان يبين العلة ويستدل
 بعد ما في معنى الخلاف انه كان يستدل من اي العمل الحكم في الذي
 وبطل عمل ان الحقيقة من الحقيقة بحسب الشهادة ونهجه ان فيقول اي
 من بطل انما علمت ان المستدرة قبل التخفيف لشيها بالافعال صورة
 اما من الخلاف لكونها على غلظة اعرف ووجود معناه فيها
 وقوله وقد عدم المسابغة بين الحقيقة وبين الفعل المتلا في
 صورة بالتخفيف اي بسببه هو الاستدلال ببيان العلة من يستدل
 بعدم العلة لعدم الحكم فوجب ان لا الفعل ان الحقيقة من المستدرة
 ومنها اي من الادلة المستقرة الاستدلال في الشيء على
 قال لانه الابا برده الاستدلال انما يكون فيما اي في شيء اذا ثبت

وكذا اسم الفاعل
 ايضا حاله في
 العمل المضارع
 كالمضارع

حليل

الدليل

الدليل فيه لم يقف دليله ابرزه التي تستدل بعدم الدليل على
 اي ذلك الشيء كان يستدل اليه على نفي ان انواع الكلمات
 اربعة والمشتور عند النحاة انها ثلثة اسم وفعل وحرف
 وعلى نفي ان انواع الاعراب ثمة في المشتور عند النحاة انها
 اربعة ثمة ولعل وجودهم فيقول انه ان لو كانت انواع
 الكلمات اربعة وانواع الاعراب ثمة لكان اي وجد على ذلك
 دليل يستدل به ولو كان على ذلك المذكور دليل والى لعرف
 واشتهر فيما بين النحاة مع كثرة البحث وسدده الفحص عن انواع ال
 فيما بينهم فقولهم في معنى ذلك دليل والى دل عدم
 ابر فان بالدليل على انه لا دليل ابر دل على نفي الدليل فوجب
 ان لا يكون الكلمات اربعة بل ثلثة وان لا يكون انواع ال
 ثمة انواع هو الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه
 وقال لانه الابا رتي ايف وقد زعم بعضهم ان النافي لا دليل
 ابر لا دليل دليل عليه مسددا وليس كذلك بل دليل لان
 الحكم بالنفي لا يكون ان غير دليل وان عليه كما ان الحكم بالاثبات
 لا يكون الا على دليل وان عليه فكما يجب الدليل على المنية
 يجب على النافي ايضا ومنها اي من الادلة المستقرة الاستدلال
 بالاصول قال لانه الابا رتي كان يستدل اليه بل البصري
 على ابطال مسئلة المعمل الحكم في وهي ان يرفع المضارع هو
 بجزءه من ان حسب والجازم بان ذلك ابر الرفع حيث
 البجزء من ان حسب والجازم لانه في يقضي الى خلاف
 الاصول لانه ابر خلاف الاصول يودي اي يقضي الى ان
 يكون الرفع ابر رفع المضارع بجوابه والجزم يعني يقضي
 ان يكون النصب والجزم طبقا برفع المضارع وهذا هو
 الاصول الرفع في اعراب الاسم لان الاصول فيه ان يدل

ومنه ان
 والى ان
 بهم فان
 كونه

عاب

ومنه ان
 والى ان
 بهم فان
 كونه

على ان الرفع قبل النسب لمجالات ان الرفع صفة الفعل والنسب صفة
 فكما ان الفاعل المسند اليه قبل المفعول الواقع عليه الفعل كذلك
 الرفع قبل النسب في المضارع وايضا اي كذلك نزل الاصل
 على ان الرفع قبل الجزم في المضارع لان الرفع في الاصل من
 صفات الاسماء والجزم من صفات الافعال يعني فكما نزل
 الاصل ان مرتبة الاسماء قبل الافعال في حيث الاستحقاق
 والاخاذه فكذلك نزل الاصل ان الرفع قبل الجزم فيكون الرفع
 قبل النسب والجزم ونفسا فنبت المطلوب من الاصول
 ان رافع الفعل المضارع وتوقعه بحيث هي ووقع الاسم موكدة
 نحو زيد يكتب وزيد كاتب فانه قبل نسب ان الرفع الذي في الاسماء
 المعربة اعوانا اولى اصليا قبل الجزم في الافعال المعربة اعوانا
 تاويا وحيث ينبغي حيث كونهما في الرفع في الاعراب فليس
 ان الرفع في الافعال قبل الجزم فبما نزل ان اعراب
 ونسب ارفع على اعراب الاسماء رافع ونسب فان الاعراب
 في الاسماء اصل وفي الافعال فرع واذا ثبت ذلك تقدم في الاصل
 فكذلك في الرفع لان الرفع فرع الاصل ومنها اي من الادلة
 المتقدمة الاستدلال بعدم التغير ولم يذكره لانه انما رافعي وذكر
 كنهه في وقاله خصا بين نمايسة لعدم التغير على النفي يعني
 انما يكون الاستدلال بعدم التغير ولما على النفي لا على الانبات
 وقد استدل الكاظمي رد اعلى من قال ان كسين وسون رافع
 الفعل المضارع بانما لم نر عا مكي في الفعل به خير عليه السلام
 وقد قال جليله وسون يعطيك باقول المعندي لا برب
 فانه قام الدليل بعدم التغير على النفي لا على الانبات لم يثبت
 اليه مسددا لان الجواز التغير واحدانه بعدم قيم الدليل
 انما هو اي لا يجازي المذكور لانسب اي التغير لا الحاجة اليه

مستند في الرفع

مستند في الرفع

مستند في الرفع

مستند في الرفع

مستند في الرفع

مستند في الرفع

اي التغير مثله اي الاستدلال بعدم التغير لفظا انسب
 بفتح الهزرة وسكون النون وضمي الهمزة واللام
 فان همزة ونون زايدها فان نون الهمزة وهاهنا لا نظير له
 اي لحد المثال في كلام العرب لكنه قام الدليل على ما ذكرنا
 من ان الهمزة ليس ونون زايدها لان النون زائدة لا حال
 او ليس في ذوات الهمزة يعني ليس في اوزانها وزن على
 فيكون منصوب بان الهمزة بعد الفاء في جواب النفي
 النون فيه اي في اندلس اصل وانما يكون النون فيه لرفعها
 موضع العين في وزن فاعل وانما ثبت زيادة النون
 في اندلس يعني في الكلمة ثلثة احرف اصل صفة وموصوف
 فانه ما الاو حينا اللام ولاهما السين وفي اواخرها اي اول
 الكلمة همزة وسمي وقع ذلك اي اول الهمزة تذكير
 بناء على المذكور يعني ان اول الكلمة همزة حكمت بزيادة الهمزة
 ولا يمكن ان تكون النون اصل والهمزة زائدة لان ذوات
 الاربعة من الاوزان لا تحذف الزيادة في اواخرها بل تحذف
 في وسطها واخرها فقط الا تحت الزيادة في ذوات الاربعة
 في الاسماء رافعة على افعالها من اعراب المزيد في على الرباعي
 كونه صحيح ومحرم ومغشتر فقد ثبت لنا ان الهمزة والنون
 في اندلس زائدتان وان الكلمة حال كونهما اي بزيادة الهمزة
 في اولها على الفعل بفتح الهمزة وبسكون النون وضمي الفاء
 والعين دون على فاعل وان كان ايضا وزن النقص من
 من الامثلة التي لا نظير لها في لا نظير له في كلام العرب واذ ثبت
 هذا علم انه ان اصح الدليل في النظر فيها للحجاة للاعتبار والاعتناء
 كونه غير مجوف فيه اجماع الدليل في النظر للاعتبار على وزن
 فانه ليس يقتضي كونه اصل لان نونها مقابل العين جوف والنظر

مستند في الرفع

نحوه است
در این کتاب
و این کتاب
در این کتاب

موجود و وزن فعل و قیاس ماله الحرف و بنا علی هذا اذا ارد
الدلیل فی شئ علی القیاس ان لم یوجد له بطریق کلام العرب و منها
ای من الادلة الاستحسان فی اللغة عدل الشیء و اعتقاده حسنا
و فی الاصطلاح هو اسم الدلیل من الادلة الاربعة بعارض القیاس و یعمل اذا
كان احوالیه و سمیه بذلك لانه فی الغلب یكون اقرب من القیاس
الجللی فیکون قیاسا سخنة لانه یخبر عاقل الذین یستعملون القیاس
فینبهون احسنه فلا قال لیه الا بان یزید خلفوا ای العلماء فی الاعداد
بالاستحسان ای فی اتخاذ من ذهب انما ای الاستحسان
غیر ما خذ به من حیث انه لا یكون من عظمهم لما فیة ای فی الاستحسان من الحكم
ای من الدعوی ج و دلیل لما فیة ترك القیاس الجلی و قال افر من
انه ابر الاستحسان ما خذ به من حیث انهم اخذوه من ذهب و اختلفوا
ایرا لا خذون فی من عظمهم ابر الاستحسان فقیل قال من الکوفین
هو ابر الاستحسان ترك قیاس الاصول الی وقت بلیل و الی مستدا
کتمهم القواعد و لت علی ان و انفع الفعل المضارع و قد عرفت
یفصح و قریح الایم موفقه و قیاسا من البعیدین ای الاستحسان
تخصیص العلة فمثال الاول ای مثال ترك قیاس الاصول
ما تقدم منه الكلام و انفع المضارع قال الکوفین من حيث الاستحسان
و ترك قیاس الاصول الجلی هو بخود من العامل انما سبب الجازم
و مثال ان فی ای تخصیص العلة ان یقول الفاعل البعید انما یکتف
ارض بالواد و النون من حیث الاستحسان الی ارضون لیکونا
عوضا من ارضان الثانیة لخذ ذقه لانه الاصل ای اصل ارض
ارضه و ارضت الی جمیع الواد و النون من حیث الاستحسان
غیر مطرودة لانها تستغنی عن الشمس و ارضه و قد قال الاصل فیها
شمس و ارضه و قدرة و لا یجوز ان یجوز بالواد و النون قال
لنه جلی فی محضه یصل لانه لانه الاستحسان و صیغه غیر مستحکمة

نحوه است
در این کتاب
و این کتاب
در این کتاب

کالقیاس

کالقیاس الجلی الا ان قیاسه ای فی الاستحسان ای لو عا من لائق
و الجوز و القرف فی ذلک القرب زکات الشیء اخذ من القیاس
الی السهل الا ان من سبب غیر ضرورة و عت هذا الزکات
نحو القیاس من و قد یجوز علی وزن فعلی انهم لما قبلوا السبب
عما و اوس غیر علة قویة اراد و الفرق بین الاسم الی غیر المستحق
و الصفة ای الاسم المستحق استحسانا ای قیاسا غیر جلی کما ارادوا
الفرق بینهما ای بین الاسم و الصفة فی فعلی بضم الفاء سببها و لو لم یکن
سبب انفعلی و اذ اسما و لا یغلب مفعلة لانه ثلث ثلث اذ اضمه فیزی
و اما قیاسهم فی کسیر حسن ای فی جمیع محاکم احسان فی الصفة یجوز
و جبال ای کسیر جبر علی جباله الاسم الی غیر المستحق و قد علم فی کسیر
غفور غفر فی الصفة کما و دعه فی الاسم الی غیر المستحق فکسیرا من هذا
بان یکره ان فی من عظمهم یصلح بین الاسم الی غیر المستحق و الصفة غیر
ضرورة فی استیاء ای فی اشکله کثرة الا ان ذلک ای الفرق المذکور
نه هذا الکتاب استحسان ای قیاس جلی لا یكون غیر ضرورة علة فیس
نه الاستحسان یجاد مجبر فیه الفاعل و نصب المفعول فی الدوال
العاسية الواجبة العین القیاس الجلی و من جملة الاستحسان ای
الاستحسان الی یخرج عن القیاس الجلی من حیث الاستحسان
تیسر علی اصل ای ارباب العمل من استحسان و القیاس و غیرها
و منه ای من جملة الاستحسان ما ابر الاستحسان الی بنی حکمیه ای تذکر
الضمیر لا یصل مع زوال علة نه الضمیر یصل مع جمیع الی ما یظهر
کقوله ای التبع و دلالات الی لا قیام عند المبالغة فان
المستهور فی جمیع میناة موانع بود الواد الی اصلها
کما کان کذلک فی محقر برب و ناب و نوب و نوب لزال
العلة المرجحیه ابران علی الجار و الجور و مستغنی بزد و فله
لعلها ابر الواد الی کما مستغنی بزد الی و هی العلة المرجحیه

من كما يقول السواد اسمح حديثا كما لو ما جده في غير ذلك
 سألناه اي نصب بجدته فيقول السواد في السبع في الرواية
 على ان الرواية كما لو ما جده بالرفع ولم يرد احد بالنصب في القصر
 بن سلكه والحال ان من رده بالرفع علم منه واحفظ واكثر مما
 ذهب اليه المفضل بن سلمة لا يعدل اتفاق الرواية في الضبط
 والاتفاق فكان الاخذ والعمل برؤيتهم او في موضع اعتبار
 اصول النحوية فان يكون في المتن احد النقطتين على وزن القياس
 بلا شك وذو بان يكون النقط الاخرية على خلافه اي على خلاف القياس
 بكونه ذوا مثال ذلك الترجيح في المتن كان يستدل المعدل
 الكوفي على حال ان المقترحة ان صفة من الحذف لا تعرض في احد
 الاخرين الستة التي تقر بعد ما ان يكون في موضع منها بقدر
 الايهة الزاجي حضر الوحي بنصب احفظ في اللغة رة باعوض
 غير احدى هذه الحروف الستة فيقول السواد في السبع في رة روي احفظ بالرفع
 ايضا هداي روي بالرفع على وزن القياس الذي لا شك في
 فيه مكان الاخذ والعمل به اي بالرفع او في من المتن نصب في حيث
 الاستحالة بانه كون النصب على خلاف القياس لانه لا شيء من ان
 المحذوفة من غير ما عرفت من الحروف الستة الستة ان ثبته قال
 ابن جني في المحفص بعض اللغات كلها حيث اعتبرت الستة القياس
 من العرب حجة في ان ثبت قواعد المتن وقوايه الا ان في لغة
 الجازية اعمالا المتساوية بليس حجة ولغة يميم في عكسه اي في ترك
 عمل حجة وكل واحد منهما اي في اللغتين يقبله القياس ولا يرد عليه
 لك في ان ترد احد يرايين اللغتين ويمح اذا اخذت واستقلت
 بمساقتها اي الاخرى من اللغتين لانها اي احدي اللغتين
 ليست احدى واحدي في ذلك الاستعمال في الاخرى لکنه غاية ما
 اي غاية السعي الذي حصل لك في ذلك الاستعمال الغير المتساوية

في المتن
 في المتن
 في المتن

ان تحجر

ان تحجر احدهما او اللغتين في حال ترك الاعمال في غيرها
 ايراعيت انما اقوي على اختيارها ونقطة انها اقوي لان
 القياس فيها اي اللغة التي اعتبرتها اقوي فاشته انتما
 من اللغة التي اعتبرتها اقوي الى الفصاحة والبديهة صرا
 اذا كان من اللغة التي تزل بها القرآن فاما ردك احدهما
 بالاخرى فدا عليك ان تحجره الا في الزبي الا في اصله عليه
 وسلم تزل القرآن سبع لغات كلها ساف وكان في
 الانباء قال لبيد الجوزي في اول كتاب النشر كل قراءة ونقطة
 العربية ولو بوجه واحد او في وقت واحد المصاحف العثمانية ولو
 اخلا لا وضع سند ما في القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها
 ولا يحل النكار بالبرج في الحروف السبعة التي تزل بها القرآن
 ووجب على الناس ان يسموا لها سواء كانت من الائمة السبعة
 ام غير العشرة ام غير غيرهم من الائمة المقبولين وقد مر
 ايراعيت لك من الاختيار ان كانت اللغتان في القياس
 سواء كما يجازين وبنى يميم ايراعيت تزل القرآن بمقتضى سواء
 كانا في بطون قریش او لا واستقار بين وفي الاتفاق
 نظر ابو سامة غير بعض الشيوع انه قال انزل القرآن بلسان
 قریش وقرجاء وطسم من اللوب الفصحى ثم ارجع للعرب
 ان يقرؤ بمقتضى الترجمة فادتهم بمقتضى طاعا على اختلافهم
 في الالفاظ والاعراب ولم تكلف احد منهم الانتقال
 من لغة الى لغة اخرى المشقة فانه قلت احدهما من اللغتين
 جدا اي قطعا فاعراب جدا كاعراب قطعا على ما ذكره وذكر
 بمعنى المبالغة في الارجاء جدا كقولهم فلان محسن جدا
 فانتسابه على المصدر ايراعيت جدا بمعنى واحد وعلى الحال
 جدا وكثرت اللغة الاخرى جدا اي قطعا احدثت واستعملت

في المتن
 في المتن

بوجهها واشهرها رواية ودراية واقواها قياسا قبل
 لا فورا لا ترى انك لا تعمل مررت بك وزيد بل اعاده
 الجاز في المعطوف قياسا على قول قضاة المال له وعمر
 لان البحر بين ذهبا في لزوم اعاده الجاز في حال السعة
 ستة لبن جزوا فيهما اضطرارا واجازا للكوفيين ذلك
 او اعاده في حال السعة ستة لبن بالاسفار فالهم
 قربت ما جئنا به من شئنا فاذيت فلما كنت والايام من عجب
 فان الشئ عطف الايام على التفسير الجرد المنفصل في غير
 اعاده حرف الجرد لا تقول ايضا اكر متكس بزادة اليه
 بعد ضمير المخاطب والمخاطبة فالواجب عليك في مثل ذلك
 الاختيار من اللغتين اللتين هما في القياس سواء استعمال ما
 اى لغة هو اقوى حيث الاشتهار والاختيار واستيعب فيما بين
 الشيعي ومع ذلك الاستعمال الاقوى والاشيع لو استعمل
 انما ذوا الطابع باو ضلع اللغات الفصحى غير الاقوى غير
 الاشيع لم يكن مختصا حيث الاستعمال لكلام العرب لانه
 على لغة من لغات العرب مصيب حيث الاستعمال غير مختل
 مختل لاجد اللغتين وغير مصيب لاجل الغير المختار فان خارج
 لذلك الغير المختار في غير من الاسفار او في مجمع من المسجات
 فانه اى هذا ان لما اورد واستعمل من اللغة الغير الاقوى
 غير معلوم عند الفصحى ولا يكره عليه اير لا يكره عليه بايراد
 اللغة الغير الاقوى وعلم انه جاني شرح التسهيل رواية عن
 حيان كل كان لغة قبيلة فليس عليه درجيل انكار لحاد وجب
المسئلة الثالثة قال ليه عصفورا ذاقا من ارباب كتاب
 ساد و هو ما لم يقع سنده في كتب مؤلفة ولغة ضعيفة اى ضعيف
 اسناد ما نحو الما في زيد و يدع ضعيف اسناده في القياس

قوله في حال السعة ستة لبن بالاسفار

قوله في حال السعة ستة لبن بالاسفار

قوله في حال السعة ستة لبن بالاسفار

قوله في حال السعة ستة لبن بالاسفار

ساده في الاستعمال فارتكاب اللغة الضعيفة اولى من الاستعمال
 وعلمه قراؤ ما ودعك بمعصم الدال المسئلة الرابعة قال
 ليه الانبار في اذا قارض قياسا ان اقد واستعمل اربابهما
 وهو اير الارجح في القياسين ما اير القياس الذي دانق
 وليلا اخر قوله من نقل وقياس ما صفة وليلا او حال السعة
 لانه قد تحققت في اللغة التي و هو اخر انما مثل الموافقة
 لنقل مكالمهم من اعمال المسئلة بانه ليس في القياس
 فيه موافق للنقل هو قوله تعالى هذا لئلا يكون
 كرم واما الموافقة للقياس فكان يقول السهل الكوفي ان في
 نقله الاسم خاصته النسب لستهما الفعل كونهما
 على ثلث احرف او على اربعة احرف لفتح اخر ما لوجه
 معنى الفعل فيها ولا يعمل في الخبر الرفع على بل الرفع فيه اى في الخبر
 بما كان الخبر يرتفع به وهو العمل المعنوي وهو كون الخبر مستندا
 لان منهجه ان المسئلة والخبر فيه افان فيكون رفعهما بان
 يكون احدهما مستندا اليه والاخر مستندا في حلقها اى ان
 فيقول ان من البحر في هذا القول فانه لانه اى ان
 ليس في كلام العرب عامل لرفع الاسم النسب الاول
 هو في الخبر الرفع و هذا هو القياس في العمل وبما وقع الاصول والقوا
 فاذ بهت انت اليه يذو برى يقتضيه ذكر القياس بالكلية
 والى مخالفة الاصول والقواعد بغير فائدة اير بل افادة
 فائدة جديدة وذلك الترتيب والمخالفة لا يجوز ان
 المسئلة الخامسة قال ليه جنى في الحفايين ذاقا من القياس
 والسماع في كلمة واحدة نطق انت بالسموع على اجاء ان
 عليه من الغوب ولم تقبل انت عليه غيره نحو قوله تعالى
 اسعدهم سليمان فانه القياس اسعدهم المسموع

قوله في حال السعة ستة لبن بالاسفار

قوله في حال السعة ستة لبن بالاسفار

قوله في حال السعة ستة لبن بالاسفار

ليس يقاس ولا يبرهن لا اصول الكثرة اي الت لا بد لك من
 آخر زائدة اي التسميع وذلك لانك اذا سئلوا بلغتهم اي التسميع في
 في جميع ذلك المنطوق حذوا منهم ثم ذلك من بعد لا يقين من ذلك
 عليه اي حديث من منهم غيره اي لا يزل لا يخلو على منهم فاقوم في
 استفهام استفهام ولا في استفهام استيعاب ولا في استفهام استفهام
 المستد الب دة قال لبي جني في الحفا بصر اذا فاد من عند قوم
 القياس وكثرة الاستعمال كثر بنا خدام وقطاع على الكثرة كثرها
 مفرقين قدم اكثر استعمال اي البنا على الكثرة ذلك اي لا قبل
 تقديم اكثر استعمال على القياس ومنت اللغة الحجازية في اثبات خبر
 لا لقي الجنب في اعمال التسمية بل ليس غيرها على لغة التسمية
 لان اي لغة الحجازية اكثر استعمالا من اللغة التسمية ولما اي حكمة
 كونهما اكثر استعمالا لان القرآن بها اي اللغة الحجازية وان كانت
 اللغة التسمية اقل قياسا اي من حيث بساطة اللفظ
 اليها فمجي رايك في اللغة الحجازية ريب اي منك ثم تقدم او ما خبر
 او نقص النفي او غيرها فوقت اي كنت سفلوا اذ ذاك اي
 في تقدير وجود الريب والشك الى اللغة التسمية الجارية مع محذور
 مستحق بوقت المستد الب دة في معارضة مجرور الاحتمال لان
 واللفظ هو حلفا تفسير بصل والمراد هنا بالاصل والظاهر الموافقة
 بالعربية التي هي القياس نحو قال لبي جني في الحفا بصر باب
 في التبريد اي يستعمل على ظاهره من حيث العربية فيوجب له اي
 له ذلك الشيء يقتض القياس حكما ايراملا ظاهرا ويجوز بعد ذلك
 المذكور ان ياتي السماع اي الدليل الذي في جهة السماع بغيره
 اي بغيره هذا الحكم الاصل الظاهر سواء انقطع به الحكم بظهور
 ايراملا سواء كان حكما قطعيا بالموافقة بالعربية التي هي القياس
 ام توقف ولا يكون حكما قطعيا الا انه يرد السماع من العرب

بخلافه اي بخلافه الحكم وقال لبي جني في الحفا بصر ذلك كونه
 فالتعريب اي الحكم المقتطوع الموافقة بالعربية ان حكم انت
 في قوله اي نون جني رايك اصل وليس زيادة لونه في
 من في اصل اي موضع من وزن فعل فمخرج مجوز ان يرد دليل اي
 سماع على رايك اي نون جني كادور والدليل من جهة السماع
 في خبرنا قطعنا به نحو من حيث شنع من العرب كما فعل
 العرب القسب فهذا الدليل يقطع على زيادة لونه اي نون
 ما قطعنا به اي من حيث الحكم على ات هدت من السماع واذا
 عرفت هذا فاعلم ان لبي جني في الحفا بصر في موضع آخر باب في الحفل
 على الظاهر وان امكن ان يكون المراد غيره حتى يرد من السماع بين
 خلاف ذلك فاذا اشدت ظاهر يكون منه أصلا ثم اضيف
 الحكم على ات هدت من حاله وان امكن الامر في باطنه بخلافه
 ولما كان محل سبب سبباً على انه مما حينه باعفائه تخفوه شئيه
 على بظاهرة مع توجب لونه فيصلا مما حينه واوجبته المستد
 ان شئت في معارض الاصل والثبات فلو ان اي العمل لا اصل
 والعمل الغالب والاصح العمل بان اصل في اللغة ومن امثلة
 في النحو ذكره البوحيان في شرح التفسير مثلاً اذا وجه
 نقر العلم من الوصفية كرجان ولحيان ولم يعلم ان العرب
 في استعمالهم صرفوه اي العلم المنقول ام لا ولم يعلم ان العرب
 العلم المنقول اي غير متفق من الرتبة والجنبة ولا نام عليه
 اي على الاستقاف دليل دليل انما اجتر استقاف كل
 واحد منهما فبغير رجحان العرف وركه قد سبب سبباً في كل
 واحد من رجحان ولحيان حتى ثبت انه معدول من اللفظ المشع
 المعبر في الوصفية لان الاصل في الاسماء العرف من غير وزن
 عدلا عنه عام وزافر المعرفتين المنقولين من الوصف الى العلم

شكنا ان جني اصل في الحفا بصر
 بغيره من الاصل الغالب

ان جني في الحفا بصر
 بغيره من الاصل الغالب

وهذا اي كونه كل واحد من رحمان ورحمان من هذا المذهب لا يحل
 اي هو الحق كما في الفقه وانه يسير في اي غير يسير في الخ اي كون كل
 واحد من رحمان ورحمان غير متعرف لانه اي الخ هو الغالب الاكثر
 في كلامهم اير كلام العرب واذا عرفت هذا فان عدل الصواب في
 لانه قد حلت الفقه في غير العرب على ان قلب لفظه الاصل
 في الاسماء العرف قد ثبت كقولهم ووجه مغالته ان ما يوجد من
 نفسان العرف غير متعرف في الغالب المتعرف منه قبل فكان
 المحل على الغالب ادلي هذه عبارة المسئلة السابعة
 في تفرغ الاصلين قال ابن جنى في الخصايع الحكم في ذلك
 التفرغ من مراجعة الاصل الاقرب دون الاصل البعيد من
 ذلك قوله من حيث وبعث فان الاصل الاقرب منها اي
 من حيث وبعث ففعل بفتح العين من الواو اي الى فعل
 بضم العين ونفعل بفتح العين من الياء الى فعل بضم العين
 ثم حذف فتحة الفاء على حذف القياس فنقل حركة العين اي
 اذا كان فعل المضارع او كسره اذا كان فعل مكسرا اليه اي الى
 ما الفعل اليه كنه ثم حذف حرف العلة اي حذف كل واحد من الواو
 والياء لالتقاء الساكنين والاصل الاقرب بينهما اي في صيغة
 وبعث قلب الواو والياء الفاء فتحتها بفتحها فالتقى اليه كنه
 العين المعقل المقنونة الفاء لادام الفعل فحذف العين المحذولة
 المقنونة الفاء لالتقاء اليه لالتقاء الساكنين ثم قلبت فتحة
 الفاء الى الفتحة او الكسرة مراجعة الى الاصل الاقرب ولو رجع الى
 الاصل البعيد لغير صيغة وبعث بفتح الفاء فيهما لان احوال
 هذه العين انما هي الفتحة التي ابدل منها الفتحة او الكسرة عتبار
 النقل الى فعل بضم العين والى فعل بضم العين فوجه الجمع
 الى الاصل البعيد والى البنية المحاجب فرج الاصل الاقرب

جيب

9 من الفاء وكسر الياء
 اصلها صوت وبعث

حب قال في التافية والاشجانه لبيان البنية واذا عرفت
 هذا فاعلم ان البنية جنس في الخصايع ومن ذلك قوله في فقه الدرا
 من ذلك ما رآه في اليد فان اصلها السكون باعتبار
 الاصل البعيد فليكن كذا الال لالتقاء الساكنين فتدحها
 على اعتبار الاصل الاقرب ولم يكسر وما على اعتبار الاصل البعيد
 لان اصلها باعتبار الاصل الاقرب في صيغة وانما حلت
 فيها لالتقاء الساكنين ابتداء الفتحة اليه فاصلها الاول
 وهو الاصل السكون واصلها الثاني وهو الاقرب الفتحة
 الال من صيغة عند التقاء الساكنين وقال في الاصل الاقرب
 وهو فتح صيغة دون الاصل الذي به سكوتها قبل ان يحرك
 الفتحة لا تكسر لالتقاء الساكنين العاشرة في تفرغ استصحاب
 الحال به دليل اخر من سماع اوقياس قال ابنه الانباري في كتابه
 ما اذا تفرغ من هذا اي استصحاب الحال به اي مع دليل اخر منها
 عند عبارة اي لا اعتبار به اي استصحاب الحال لانه ابقاء
 حال اللفظ على استحقاق الاصل عند دليل اخر من سماع
 اوقياس بنقله عن هذا الاصل قد مر تفصيلا في المقالة
 الرابعة فاطلب الامثلة ههنا المسئلة الحادية عشرة
 في تفرغ فيجيب قال ابن جنى في الخصايع اذا حفر عندك
 ضرورة ان لا بد لك من ان كتاب احدهما اير الضرورتين
 فانت انت باقربها استمدا لاسنادا فلهما حشا ومنه
 ذلك المحذور من الضرورة كواو ورتل انت فيها اي
 في واو ورتل بين ضرورتين منطلقتين فحيث او عانتك
 فتقوله انت فيها اجمال وتفصيلا قوله اما ان تدعي كونها اي
 واو ورتل اسما كما جرت في الواو لا يكون اسما اير من جهر
 الكلمة في ذات الاربعة المكررة بان يكره في الفاعل للام

في تفرغ من هذا اي استصحاب الحال لانه ابقاء
 حال اللفظ على استحقاق الاصل عند دليل اخر من سماع

في تفرغ من هذا اي استصحاب الحال لانه ابقاء
 حال اللفظ على استحقاق الاصل عند دليل اخر من سماع

كما قاله من جميع لغات العرب فما استحسنه في لغاتهم أي العرب
 كلوا به أي بما استحسنه فصاروا أي قبلت لغتهم العرب بهذه
 الحجة وقلت لغتهم أي القليل من خلائق خلقوا أي خلقت لغة قريش
 من سبعة لغات من البادية بين القبيح وقوله مستقيم اللفاظ
 عطف لغتهم لما قبله من ذلك المذكور من المستقبات والمستقبات
 الكثرة كثر أي الكافين أي الكثرة في لغة ربيعة ومضر
 فانهم يجيئون بعد كاف محكا في المثلث سينا ما في التين لبيت
 من الحروف الزائدة التي في سائر لغاتها واليوم تنسب فيقولون
 يا تيسر وكثر عليك كثر الكاف في التثنية منهم أي ربيعة
 ومضر من سبقتها أي التين الزائدة حال الوقف فقط وهو لا يكثر
 فيما بينهم من سبقتها أي من ربيعة ومضر من سبقتها أي التين الزائدة
 في حال الوقف أيضا أي كافي حال الوقف ومنهم أي من ربيعة ومضر
 من سبقتها أي التين الزائدة مكان الكاف أي كاف الخطاب المثلث
 بعد حذفها وكثر حالي التين الزائدة في الوقف فيقول منش وعيسى
 وليكنها أي التين في الوقف فيقول منش وعيسى بالتقاء التين
 وذلك جائز في الوقف ومن ذلك المذكور من المستقبات والمستقبات
 الكثرة بفتح الكافين وهو أيضا في ربيعة ومضر فانهم يجيئون
 بعد كاف الخطاب في المذكور مكانها أي مكانها بعد حذفها
 سينا على تقدم في المثلث وقصدوا بذلك أن يزداد التين
 في المذكر الفرق بينهما أي بين المذكر والمثلث وانما ذكر المثلث
 هنا قبل ذكر المذكر بناء على صحتها في هذه الزيادة عند ربيعة
 ومضر واذ عرفت هذا علم أن من العرب من يجعل الكاف سينا
 مطلقا من غير اعتبار الزيادة فيها فيقول عند الإعرام لبيت
 التهم لبيت أي لبيتك التهم لبيتك ومن لغتهم أيضا
 الكثرة بزيادة التين المحلة فيقولون أكر منكس

ومرة كثر ومن ذلك المذكور من المستقبات والمستقبات
 الحجة ومع كثر من من العرب في لغة قيس وانبأ
 فحيت عند غيرهم لتكرار العين التي هي من حروف
 الحلق وأما ليس فيه حرف على فصيحة غير تيمم نحو السلة
 والسمة والبدية والفرقة وغير ما ذكرنا ذلك الظن
 في لغة بني تميم فأنهم يجعلون الباء عينا ولا مائة ربح كونهما
 من حروف الحلق ومن ذلك المستقبات والمستقبات
 أن يما يجعل الهزة السب وبها أي السب بها عينا
 فيقولون عنك مكان أنك وعلم مكان أصم وعذن
 مكان أذن وعنه مكان أنهم ومن ذلك المذكور من
 المستقبات والمستقبات ذكر بالواو مكان بكر ودهم بالواو
 مكان بهم في لغة ربيعة وقوم من كلب يقولون عليك
 مكان اليك حيث كان ما قبل ضمير الخطاب يا وعنه مكان
 أنهم كان ضمير الخطاب كره وديك مكان بينكم حيث كان في أول
 الكلمة يا وقلوا واد ومن ذلك المذكور من المستقبات والمستقبات
 نقيض مكان فصيحة في قصاعة فانهم يجعلون الباء السدة
 جيا ويقولون تيمم مكان تيمم ومن ذلك المذكور من المستقبات
 والمستقبات الكثرة كثر أي الكافين أي الكثرة في لغة ربيعة ومضر
 والآن ذكر القيس والافساد فانهم يجعلون العين كنه
 نذا إذا كانت الكلمة جاوزت ثلثة أعرف فيقولون أنا انطينا
 مكان أنا اعطيناك ومن ذلك المذكور من المستقبات والمستقبات
 الروم مكان الوهم في لغة اليمن فانهم يجعلون التين
 فيقولون قل اعوف رب التات عك التات التات
 الآية مكان رب الناس ملك أن من ومن العرب من يجعل
 الكاف جيا فيقول رب الجبة مكان رب الكعبة المسند

كزيد وكرو وكر وغيرهم والفعل ما انما عن كنهه المسمى افعال الترتيب
 اليه من القرب والبعاد الحسن وغير ذلك وحرف او جود في غير
 بني اوز على معنى في غيره ما انما هو موضع ثبوت الاستقلال في الكلام اذ في
 من الفعل ما خضع للرفع الذي هو في الحركات لكنه في النطق كما جا
 الى حركات عذوب وما سواه امر اسودر ان عمل من المرفوعات فرع عليه
 وطمح به على سبيل النسبية والتقريب للفعل منصوب لان المفضل كثر اذ
 قد يوجد واحد نفسا او ايلة فلهذا والكثير ففعل والصنف خفيف فاعطى له
 لتفادله ما سواه اي اسودر الفعل فرع عليه وطمح به على سبيل النسبية
 الى والمضاف اليه مجرد ابراج الى اصل المضاف اليه مجرد الجارة
 وبلاضافة الكسوة وما سواه ابراس المضاف اليه من الاضافه
 اللفظية والمجرد وحرف الجر الزايد فرع عليه وطمح به في ان امره
 دخلت معاديه في زمن خلافه فاما ان نعم تعاليت ان ابى است
 وتوكت لا تقع ان فاستقيم معاديه ذلك فيلج الخبر علفا
 كبر اسودرهم ثم رسم على رسم اي لايه الدونه بوضع النحر وضع
 اي ابو الاسود اول باب ان باب الاضافه باب الامالة
 ثم سمع اي ابو الاسود رجلا فادنا بغوا ان انه برى من المشركين
 ورسوله بخبر رسوله مصنف ابو الاسود بابي العطف والنت ثم قالت
 له يوما ابنه يا ابت ما احسن لسانا برفع حسن على لفظ الاستفهام
 فقال لها بخبرها فقالت ما انجب من حسناتها فالحق اني احسن
 السماء بنصب السماء وصنف ابو الاسود بابي السجود الاستفهام
 والتقوى ابر القفا في الرواية ايضا على ان معاذ الاول في وضع التوكيد
 وصنف اب كونه الفعل غائب مجزأ رابع مجزأ واد مزيد
 فيها ابر المزيدي على الشك في المزيدي على الرباعي وكان ابر معاذ
 يخرج منه يرا في علم التعريف من حيث القواعد والنوام
 والامثلة بابي الاسود الدونه ثم اخذ علم النحو من ابى الاسود

الاسود
 الدونه
 م

اباده وغيرهم من الطالبين المكبين عليه ثم حلف اياها
 حنة نمر عنبه القيل وبموتة الاقرن وجبى بن يعمر
 وابو الاسود عطا وابو حرت ثم حلف به لانه الحنة المذكور
 حنا عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر والشقي
 وابو عمر وابن العلاء وابو زيد المصاري وديونيس بن
 حبيب البصري ثم حلفهم الخليل بن احمد اسناد سيبويه قبل
 اخذ الخليل العلم من عيسى بن عمر والشقي فقال اي الخليل
 من سلمه في علم النحو ولم يتركه في اي في علم النحو احد بعده ثم اخذ
 عنه اي عن الخليل سيبويه وجمع الجودم التي استفادها منه
 اي من الخليل في كتابه اي فيما صنفه بقاء كتابه الذي صنفه
 احسن في كل كتاب صنفه اي في النحو من كان العلماء يعرفون
 مسئلة الكتاب يعني لفظ الكتاب علم الكتاب سيبويه الى
 الان الذي نحن فيه واما على لم يحزه الكتاب فقد خدم باعده
 العلم نحو اي مقدر من سبع عشرة سنة واخذ منه العلم لك
 اي الكتاب لا حمله بالمولد بن والاعراب الابله قد علمه
 فلم يبلغ كتابه مرتبة الاثنية ولعلك اي يكون كتاب سيبويه
 احسن كل كتاب اصاح الادباء الى قراءة كتاب سيبويه على
 او غرض واذا كان كذلك فاعلم ان الحاجة اسم
 الكوفيين وما ظنك برجل عذبة الفراء واخذ منه العلم
 القفا من الكبار حصود مقامه عند ثارون الرشيد
 وعند الامامين ابي يوسف ومحمد بن جهمان ثم صار اهل
 الادب بعد ذلك فرقتين بقرآن كوفيا واذا عرفت
 هذا فاعلم ان سيبويه اخذ منه العلم والادب لا غرض وقطرب
 واخذ منها صالح المحرق وابوبكر المازني ومنهما محمد اللقب
 بالمبرد ومن المبرد ابو اسحاق الزجاج وابوبكر السراج محمد بن

كونه منهم ابراهيم بن النضر وابو سعيد السيرافي وعلي الرافعي ونهاسم
 ابو علي الفارسي ويقال له الغسقي ومنهم ابو الفتح ابن جني ومنه
 الشيخ عبد القاهر الجرجاني كلهم يعرفون قبل لم يات بعده من
 يجابيه وان الكندي اخذ العلم منه القزويني ابو العباس ومنه
 محمد بن ابي نعيم ومنه علي بن المبارك الاخر ومنهم الغزير كلهم
 كونه وقال الغلب في اماله قال ابو الهيثم بن ابي الخضر في النسخة
 العرب بن عطف على النسخة نفس ابو عمرو بن العلاء وهو ان
 من وضع ابواب النسخة وفسده ويرى له جيب العبري وهو اخذ
 العلم عن ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من كان يسلمه
 واخذ عنه العسكيري والكاشي والفراوان ابو زيد الالف روى
 وهو من اهل النسخة كلهم اكثرهم سماعا من فحاشا العرب
 قال هو ما اقول قلت العرب الا اذا سمعته من هوذا، ومحمد بن
 براء بن كلاب ابو بنى فلان او من عاليت ال فله او سافله
 العاليه والعاليه ما فوه تجدي الى ارض نهامة والى وساكنه
 وهي الجحاز وما ولا ما والنسبة اليها عالي ويقال ايضا عدوي
 غير قياسي يقال عالي الرجل واعلى اذا انة عاليه تجدد
 والتجديد سافله بالنسبة الى فوهها فان الت فليقبض
 الت عال اي طر لم اسمع من رجال الغدير المذكورة لم اقل قالت
 العرب المسئلة ان نسبة شرط المستبط التي ان شرط المستخرج
 في تحريك المسئلة من سائل من العلم المرتقي عن رتبة التقليد صفة
 المستبط يقال ترتقي في العلم اي رتبه ودرجة ورتبت بالسر
 رتبا ورتبا اذا صعدت فليقت من شرط مستبط خبره
 ان يكون اي المستبط المرتقي عالما بلغة العرب واللغة الالفاظ
 المصروفة من لبي بكسر يني لغني اذا لهج بالكلام اي لفظ به المراد
 بالكلام هنا الالفاظ اعلم من ان يكون مستقيما الكلمتين وغيره

في نسخة ابو اذن وفي
 رواية اخرى اذا
 سمعته

محبها بعلوم وفوقه على ستمال الموضوعات بكلامها العرب
 مطلقا على تفرنا ونظمها اي نشر العرب ونظمها ويكنون في
 ذلك اي في كون العالم بلغة العرب محبها بكلامها الا ان
 في زماننا هذا الرجوع الى الكتب المؤلفة في اللغات كالفناج
 والمصباح والفتح والقاموس وغيرهما الى الكتب المؤلفة
 في الابنية كالنفس والتافية وغيرهما الى الاله وادب
 الجاهل لا سقا العرب وهي جمع ديوان بكسر الهمزة وتشديد
 فارسي حرب وفي سبب تسميته ديوانا وجهان احدهما ان
 كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه فراهم كسبون
 يخ نفسهم فقال ديوانت اي مجانبين ثم حذف الاء الكثرة
 الاستعمال فاما منها ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين
 تنجي الكتاب باسمهم لخدمهم بالامور وفوقهم على الجسني
 والحفي ويسمى به الخرايط التي فيها الصكوك والفتلات
 وهي الجديدة ويقال لها الدفردير وي ان عمر رضى عنه
 اول من دون الدواوين للولاء والقبضاة وقوله
 وان يكون خبرا معطوفا على ان يكون عالما بصحة نسبة
 ذلك الى كلام العرب مطلقا نشر او نظا اليهم اي الى العرب
 نقد متواترا بيني الكلام العربي الفصيح النقول والفعل الصحيح
 الخارج عن حد الفلة الى حد الكثرة وعلى هذا تقع التعديل
 بقوله لسلاير وعليه اي المستبط من مولد او مصنوع فمن
 لا يوثق بفصاحته ومن هنا قال ان يكون عالما
 باحوال الرواية بانه يتفحص عن احوال جرح الرواة وقد علم
 كما فسد ذلك في دواة الاخبار لكنهم تركوا التقدير
 هنا بالكلية مرساة الحاجة الى اللغة والقرن
 والنحو ليس المقبول رواية من غيره بان حصل العلم

ان نسخة ابو اذن وفي
 رواية اخرى اذا
 سمعته

الضروري بانه كان في الازمنة الماضية موضعا فاعلمه المفسر
 فانجد انفسنا جازمة بان السماء والارض كانتا مستقلتين في زمان
 مسلي عليه وسلم في معانيهما المردف وكذا كذا الماء والهوا
 والارض مسالهما وقد تم تفصيلا في المقالة الاولى التي في التلخيص
 وان يكون عالما باجماع النخاعة ايراجاع نخاعة البلدين كما هو
 ايراجاع نوح حيث ارتكاب القصة السادة والضعيفة وقد
 تم تفصيلا في المقالة ان نية الترتيب الاجماع وان يكون عالما
 بخلاف الرواية بين الائمة فمن اهل البلدين في كذا كذا من
 الاحداث فلا زايده اعلى احوال الائمة خارجا اجماعهم وانما هم
 اذ لا يمتنع ذلك القول الزايد المسئلة ان الله لا يبدل
 ما لاك طريقة حسنة في الحق مسلكا اير النخاعة في الطريقة قوله
 طريقة مبتداه غيره محذوف اي لانه ما لاك طريقة وقوله بين
 طريق البحر بين والكوفيين الحجة الظاهرة صفة المبتداه فان
 الكوفيين وطريقهم القياس على التام مع وجود العلة الموجبة
 للحكم في القياس عليه وقد فرغنا في شرح المفصل لاندلسي من ان الكوفيين
 اذا سمعوا بيتا واحدا في جواز شئ فالحال لاهل كل طائفة ان يفتوا
 عليه ونذهب البحر بين وطريقهم اتباع الادبيات البعيدة
 التي في انفسها الظاهر اي ظاهر كلام العرب وقد مر في الخواص
 من انه قد يحل الشئ على مقابلة وعلى مقابلة مقابلة وعلى مقابلة مقابلة
 الى غير ذلك والله اعلم على هذه الطريقة يعلم من اي حجة
 يوقع ذلك اير ان طريقة من غير علم عليه بقياس على ان كذا
 اير الكوفيين ولا ياديل كاذب اير البحر بين بل يقول اير
 الله اعلم على هذه الطريقة انه اي في طريقة سنا ذبا اعتبار
 قياسه او يقول انه في طريقة مردودة با اعتبار نادر في
 كذا المقصود اذا اضطررنا الى القول في هذه الطريقة سنا

في قوله

واما

ويقول الكوفيين قياسا على التام ويقول البحر بين مجموع
 غير جازم وقدر المدعى اذا اضطررنا الى القول في هذه الطريقة
 ضرورة ويقول الكوفيين قياسا على التام ويقول البحر بين
 مؤول يحذف الالف الثانية في النفي التام في التخصيف
 خصوصاً في ضرورة السعرة في هذه الطريقة المسئلة بين الطرفين
 طريق المحققين منزلة ما لاك ولبه حاتم وغيرهما حاتم قال
 ليه حاتم مع جامعة بين الطرفين المسئلة الائمة قال
 ليه حاتم في الحذف بعض اذا ادرك اير ايقى الغياض اير حاتم
 الى شئ ما بشرط وجوه العلة الموجبة للحكم في القياس ثم سمعت
 العرب قد نطقت فيما يري بما ذهب الى شئ ما شئنا ان يكون
 قيس غيره اير غيره اذ حجت اليه قد امت ما كنت عليه اير على
 مر حيث القياس فذهب الى ما هم العرب في مكالمهم وعادتهم
 عليه الضمير للموصول الجار مع الجور خبر المبتداه والمبتداه مع خبره
 صلة الموصول به انه يما يشبهه من موصول الفقه نقص الاجتهاد
 من حيث القياس اذ لكان اي حاتم النقص بخلاف اي بخلاف
 الاجتهاد ونحو حاتم القياس والله يهدي للذي له الى صراط

مستقيم

في قوله

بسم الرحمن الرحيم
 محمد الذي زين قلوب عباده الكتاب بآيات النبوة والقدرة
 وحسن بكمه العجم علم المنطق ميزنا الطريق النظم والتدقيق البحث
 في العلوم والمعارف على ابراهيم خضرنا على كتاب الجوهرة
 العقلية التي هي خير رتبة والصلوة والسلام على محمد الذي هو الحادي
 الى سائر الطريق وعلى له وصحابة الذين هم سعدوا في هذا الطريق
 معارج الحق بالصدق **باب** لما كانت الرسالة المسماة بالقرآن
 الخزانة البقية في علم اليرقان التي يميل اليها النعمان
 لاسم الهام المستور بجواهرها الذي هو على ارباب
 التحصيل شقيق فيقول الفقير الى لطف الله عبدك عبدك بن لطف الله رجاء
 لطفه القوي اردت ان اشرحها وادبين فيها القواعد
 المنطقية على ما هو عليه حين سكت الراد الزبربان الذين
 ابراهيم قرأتها بالتوفيق زميت حيث قرأتها غائبة هذه الجمع
 وان لطف على التحقيق وادرسه ونظمه الرزق منطوق كل منطوق
 المنطق مصدر مسمى من منطق فيراد باللفظ من المنطق الحق فيقول
 قدرة الله على ذلك كمال الحكمة على ان يخلق كلامه الحكيم حيث قال المنطق
 الذي انطق كل شيء ابراهيم على انه تعالى الموجودات كلها حتى الوجودات
 والاحجار نطقا حقيقيا بحكم القامات ليشهد واعلى انه واجب
 الوجود او يراى باللفظ من المنطق الجازم وهو الدلالة ليشهد
 ابراهيم على ان الله تعالى واجب الوجود فيكون الموجودات
 ناطقة بكونها علامات فالعلامات ناطقات قال الله
 تعالى وعلامات النجم هم يستدون واكمل حنا لا طاعة الا لاهل
 المنطقين والمنطق **باب** في كماله العظم فالمنطق
 مدة كل منطوق ساعده بغير حاشية على اي لا يجرى فيكون
 بهذه الحاشية المنقولة عن لسانه كل منطوق غيره تعالى فالمنطق

قد اخطأ السارح
 فان هذا المنطق
 للمحمد ابن السميع
 الشريف الجرجاني

الصادر

الصادر من كل منطوق بغير حاشية تعالى لا يجرى بمقابلة النعم
 الظاهرة التي هي الراس الخس الظاهرة اعني السمع البصر والشم
 والذوق والتمس ولها مناسبة ما يحكم لانه بالالة الظاهرة
 التي هي التي تروى ان ادم عليه السلام حين لقي الله تعالى
 جده الروح جسي فبقعه ثم عطس فقال الحمد لله تعالى
 له لاذك خلقتك يا ادم وذكر مادته حقيقة معطوف
 على قوله بغير اي المنطق الصادر من لسانه كل منطوق بذكر
 المدونات الالهية لا يجرى ونحوه بمنزلة ما كيد فيشرحه على ان
 منع شئ باحث على تحصيله كما وقع في سورة العنكبوت الحمد لله
 رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فكان المروء
 بهذه الصفات الجليلة حاضرة عند الحاشية فلذا جاء بالمنطوق
 قد تولى ما كيد فبعد وايك نستعين فالمنطق في نفسه كونه
 بمنطق كل منطوق بالمجوبة المرجوة عند النفس لما ناله اليها
 بجعله متعارفة بالكتابة واثبت لها من لوازمها نشر الحاشية
 الذي هو كالدور المنقولة بالاستقارة الخبيثة والاثبات
 ذكر الحاشية شرح ونحوه وبسط موايد يجرى ايضا ترشيح
 والمؤيد على وزن المذموم الاله العظيم كايما كان كقراءة القرآن
 وذكر الاوصاف الجميلة والآلاء العظيمة وغيرها ولما كان
 شأن الموحدة المحقق ان يصف جنابه تعالى بالشبه والتنزيه
 فحده تعالى اولها كان الحمد كاعرف ثم فخره تعالى كان التنزيه
 فقال فتصور ذاته محال يعني باحدة فكرت واطا به وهاك
 فانه تعالى يخالف ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
 تفكروا في آلاء الله انه تعالى ولا تفكروا في آلاءكم ثم وصفه تعالى بالتقية
 ان التمر يجرى قوله تعالى ليس كمثل شئ واهل الجمع البصير فقال
 وان كان للصدق في صفاته قال فان الانسان مكلف بان يؤمن

في هذا الكتاب
 من كلامه
 في هذا الكتاب
 من كلامه

في هذا الكتاب
 من كلامه

بوجوده موجود على كل وجه واجب على كل وجه حتى على كل وجه عالم
 على كل وجه قادر على كل وجه مريد على كل وجه متكلم على كل وجه
 قدير موجود واجباً عالم قادراً مريداً متكلماً
 كما انه تعالى موجود في عالم قادر مريد متكلم فاعلم هذه الصفات
 مشتركة وانما التفاوت في الكمالات النفس والقدر والمقدور
 وكلت الاحكام انما نشأ لا وصف من الانساب الى المراتب
 فان العلم والقدر مثلاً يصير بها الموصوف عالم قادراً كذلك
 الموصوفات احوالها في الصفات فان العلم والقدر بانها
 الى القدر يصير ان قد بين وبالله انساب الى المراتب يصير ان حاد
 كليات الامور وجودها بتقديره وادارته في الازل قال الله تعالى
 انما امره اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون فثبت بالبراهين
 العقلية والاشواقي العقلية ان وجود غيره تعالى من المكنيات
 مستفاد منه تعالى ومفهوم من محض تحت علمه وقدرته وادارته تعالى
 قال في حديث القدسي تروى واريد ولا يكون الا ما اريد فافهم
بيت دركون و مكان فاعل في ما ركب
 بغيره قال الله تعالى واليه يرجعون والاسم المفضل والاسم المبرر
 يظهر الفصل التمييز الفرد الواحد عن الاجناس الجامعة للافراد
 برأسه فليس تعالى الحق الذي يستدعي هذه العلوم المتفرقة عن
 ترتيب نسبة الحق الى الحق واستهلاك الحق في وحدة الحق تعالى
 نظر الى الوحدة الذاتية وهذه الترتيبات الجملية في القدر في يقضي نفى
 ما سواه تعالى وتقدس المقدس عن الاعراض اي في حيث تعالى الحق
 تعالى وظهوره في المراتب والمجالي بلا علة ولا عرض بل بحض
 لطف وكرم يستدعي فيها قال الله تعالى خلقت الخلق ليركوا
 لا تخرج باسم وقال الشيخ الحسن الاشعري في افعال الله تعالى

في كل وجه
 على كل وجه

في كل وجه
 على كل وجه

ليست بمعلقة بالاعراض وان لم يكن خالياً عن الحكم والمصالح مبدء
 غير محذور بالعهود والكمالات العقلية في الوجود الواحد تعالى
 كما يستشهد الفطرة السليمة اي هو مبدء لجميع مبدءات العبادات
 كلها فموجب لا عذر ولا علة ولا شرط له ومبدء غير موصوف
 فانه تعالى مبدء علمه وعبره اول يعلمه مستوف طاعته غيره
 او لم يستفد قال الله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها الاية ليعرف
 بانه من شر السليط واصداله والاطراد في اسماء تفيد
 وصفات كماله تعالى فامحى تعالى وجود تحت قابض بذاته والصفات
 الكمالية واما الصفات المكنية البارزة فبفضل وانعكس لهذه
 الصفات الكمالية على قدر قابلية المظاهر والمراد **بيت**
 وبه بدست آية كبره ذرة خاك جامي است جهانه غاي
 جون ذر بکري **بيت** الالفية والاحكام اي لا ارسجان
 وتعالى نفسه في يوم الجزاء والحساب والمغني الى كتابه المتزل مرجع
 الالفية الفقهية والاحكام الفقهية من اسناد الفقهاء
 المجتهدين بالله لان العقلية وعلمه لافسته في الانظام المراد
 من الالفية الاحوال المكنية فموجب نظام احوال السلاطين
 والدورك وانظام احوال الناس بسلسلة عقد التمدن والالفية
 والموانة في عالم الدنيا فانظام والانظام بالترتبة الشريفة
 المحمدية المستمارة بالقانون الاكبر والمراد التسوي **بيت**
 مد مع صفات اندرين طرسيري كبره از نور يقين مكر ياب
 قيس **بيت** وصلوة على محمد خير الامم قال في اير كبرها اي في محامده
 ومادحه وموايد وذاته وصفاته وغيرها اير راجعة الى الله
 تعالى حكماً لقدره عز وجل لانه قد ما ذاتها فانه تعالى مبدء
 الاستبأ ومبدء فاعلمه والفيض من الفيض الملوك
 عليه صلى الله عليه وسلم على الاربعة العاشرين في قلوب

في كل وجه
 على كل وجه

في كل وجه
 على كل وجه

في كل وجه
 على كل وجه

في كل وجه
 على كل وجه

الخي ما يستحق عند العادة قال في هذا الكلام جميع ظلاله قال تعالى
 وكان فضل الله عليك عظيما فالاستغناء انما هي من الباطن المحمدي
 كما ان الاحكام الشرعية مستغناء من الظاهر الاحمدي ولما قال
 تعالى في شأنه صلى الله عليه وسلم انا اعطيتك الكثرة وفضل النعم
 انعم السحاب المطر والوبر الماء الذي تنزل منه يعني انه صلى الله عليه وسلم
 السحاب المطر الغيث المزارع في اقطار الارض فالسعادة كل
 العادة للطالب العارف انه يتفرد بكيفية بظاهرة الباطن عن
 الرزاق البشري حرا فافضل عليه هذه السحاب المطر من الطاف محي
 بما يستحق عند العادة **بيت** صباير من اورا يوسى داني
 از ما به ابر رحمت عالم درون آستين دارد **و** على الله
 النظام معطوف على محمد ولم يترك حرف على من المعطوف ردا
 على الودائع المحيية الموضوع الذي عدته وهو من فرق بيني
 وبين آية على لم ينزل شاعري واما عظمة الله صلى الله عليه وسلم
 وعليهم اجمعين فكذلك نظام الولاية المحمدية التي هي باطن النبوة الظاهرة
 وصفهم بقوله ائمة البررة الكرام لانه صلى الله عليه وسلم قال
 خطا با على علمي ائمة اصحابي كالجزء من ائمة نبيهم فانهم
 ملكوت الامور في نيل محقق وكشف الولاية **بيت**
 سرچ با نوار العبد المذنب فمؤثر الحق بين الحق فامون
 وبعد فيقول الفقير فقر اذا تبادر هذا الافتقار الى الله تعالى
 دون غيره ودخل الفاعل فيقول اما على توهم اما قبل بعد اجراء
 للمعطوف مجوي المحقق او الوداد بعد قائم مقام اما الشريعة الموهوبة
 المحوثة كانهم لما عوضوا نعمها والفاقتهم واداء عليها
 وهي عاظة في الطرف والادارة بغير تعريف عن اما وترتيبها
 معلقا ويصح كون الوداد عوضا عما المحوثة انه لا يجوز الجمع
 بينهما الى الله الخفي تحت ابناء الوداد الذي والقديم

جيب الوداد
 عوض عنها

محمد معطوف بيان للفقير المستمند في الافادة بوجه محمد **بيت**
 بن شريف اظهر من المعون من قبل ابيه وجده بن اجداده لذكور
 الى النهاية التي ارادها بقوله الخفي اي المعنوي في انتمائها
 والانتساب اليه صلى الله عليه وسلم الى الحسين الشهيد بوجه رضى
 اصحابه حاله الدنيوي الغير راجع الى محمد ايراصحابه باداب
 صلى الله عليه وسلم واداب نفسه ونور محمدي معرفة الغير راجع
 الى الله تعالى باله اى سره في قلبه والبال العلب هذه الغير راجع
 الى محمد والمحامد جميع حقيقة ومعنى وجدان صحيح ومعنى مكانة
 عينية حقانية بالكنف الصريح ان وجود الحق عين ذاته والمرجوه
 المحقق لا يكون غيره تعالى واما الاشياء الموجودة المسماة بالظواهر
 الكونية فتوالت الهية واعتبارات لاحقة بانه جبر جلاله
بيت دركون مكان نيت عيان فربك نوز **و** ظاهره ان
 بانواع ظهوره **و** اما اشارته ذهنية اير المثل المحصورة المحوثة
 في الذهن المتصلة منسلة المحسوس المشاهد حال كونها بجملة
 جواد المنطق غرة عراو البنا بمعنى في اى في جهة علم المنبر ان الصائفة
 المسببة الى المشبه كالحسين الماء والفرقة ايا ضا لير في جهة الفرس
 والفرقة انشا لا غر وحق الفرس الذي في جهة يارض قد درهم
 وهي من الصفات المادية للفرس والمراد منها القوافين المنطقية
 بعلم الميزان قوله **و** مبتداء وجبره غرة غرا وكجبهة الجار
 مع الجود حال من المبتداء وقوله **و** تلاوته دزة بيف
 الضمير للجواد من باب في الدار زيد والجملة عمود والذرة
 الذلولة الكبيرة التفاتة الصائفة والبيضا نيت الاشارة
 وهي ايضا من الصفات المادية والمراد منها هنا الكلام
 الحسن المزين وقوله **و** باقوة عراو معطوف على دزة ايلوت
 جوهر معدوم والمراد نيت الاحمد **و** ايضا من الصفات المادية

واما استعارته
 من المذنب

انما هو الذي في
الكتاب من قوله
ان الله يهدي
من يشاء لهدى
سليم

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
في بيان المقادير والقياسات
والاقسام والاشكال
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث

لان القيود في مفهوم التصديق وجودية وفي مفهوم التصور عينية
وتصور الوجود سابق على تصور العدم فافهم التصور في المقادير
لان محب المعلوم وقدم التصور على التصديق في الاقسام والاشكال
لانها محب الذات سواء كان ادراك كل واحد من الحكم عليه
وبه على حدة واحد التصور لان وجوده او تصور الكاتب حده
او كان ادراكها معا مقدر وان نسبة حكمية مائة ولا نسبة مائة
بينها تصور الان والكاتب غير كون الان في حكمه ما عليه
والكاتب حكمه ما به في هذا التصور او كان ادراكها معا في نسبة
مائة تقسيمية وهرت كان احدهما تصور لغير ان الناطق في كونه
تصور علام زير في الاضافة لا يقال النسبة كما تطلق على حكمية
كذلك تطلق على الوصفية والاضافية في كون في قبيل الالفاظ
المشتركة وهي لا تنطبق في الترتيبات لانها في المقادير
التي هي في الاول على ان ادراك كل واحد من الحكم عليه
وبه لا يتصور ان في النسبة الحكمية المائة باعتبارها فيها حقيقة
وفي غيرهما مجاز والقرينة الحالية مجوزة او كان ادراكها معا
في نسبة حكمية مائة غير مائة كالحرب وانما كانت نسبة اقرب
الى غير الخاطب المستقيمة في قبيل التصور لان ادراكها ليس بغير
بالفضل بل القوة القرينة منه وهي كونهما مقدر للقول فان ادراك
وقد اضرب بجمعك الجبر الالهي او كان ادراكها معا في نسبة
حكمية مائة خبرية بذكرها الغير البارز راجع الى خبرية وحاج
مع الجبر ومقدور الميسر فاعلم بذكرها المجهول نحو هذا بقايم
فانه ذلك المذكور هنا كماله الغيب ما كيد لذلك في قبيل التصور
الاذية مائة الغير راجع لذلك من الحكم الذي هو ادراك
ان النسبة مائة اوليت بواقعه وكذا من قبيل التصورات الساذجة
خبراء الشرط وحده وفعل الشرط وحده وما فعل الشرط من خبراء

الاقسام والاشكال والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
في بيان المقادير والقياسات
والاقسام والاشكال
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث

الشرط

من خبراء الشرط في حيلة النفس فقات لانه في الحكم بها **فصل** انما
حصة البحث به لكونه مطلقا عما قبله مستوف ان غير قريب مما بعد
او بعد من المذكور انما ان النسبة الحكمية المائة انما انما
كانت ان النسبة الحكمية مائة ان النسبة الحكمية مائة
انما ان النسبة الحكمية مائة ان النسبة الحكمية مائة
فصلية مائة مائة ان حكم فيها بنيت في الشيء كذا لان
كاتب او قضية حكمية مائة ان حكم فيها بنيت في الشيء كذا
لان ان ليس بكاتب والوجود الثاني ان النسبة الحكمية
قضية شرطية انما ان حكم فيها بنيت في الشيء كذا
على تقدير نسبة اخرى كذا ان كانت النسبة الحكمية مائة
موجود وان النسبة الحكمية قضية شرطية انما ان حكم فيها بنيت في الشيء كذا
حكم فيها بنيت في الشيء كذا ان كانت النسبة الحكمية مائة
والوجه الثالث ان النسبة الحكمية قضية شرطية انما ان حكم فيها بنيت في الشيء كذا
وهي التي حكم فيها بالثاني بين الشئين مثل العدد واما ان يكون
زوجا او فردا او مستحيلا الى متساويين وان النسبة الحكمية قضية
شرطية انما ان حكم فيها بنيت في الشيء كذا
الشئين مثل ان يكون العدد زوجا او مستحيلا الى متساويين
فاذا رأت هذه النسبة الحكمية النفس اير حكمية والانتساب
والانفصالية تصديق عند المنطقين والادراك
على الوجه الذي قلناه في غير هذا الكتاب انما ان حكم فيها بنيت في الشيء كذا
المنطقين تصديقا حكما اير التصديق الذي قلناه
هو الحكم فقط فيكون بسيلا لا رجا كذا في الاقسام والاشكال
بالتركيب وادراك ما سواه اير ما هو التصديق من الحكمية
والشرطية الانفصالية والانفصالية انما ان حكم فيها بنيت في الشيء كذا
تصور فقط اير تصور ما في حال غير الحكم فيه انما غير عند

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
في بيان المقادير والقياسات
والاقسام والاشكال
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
في بيان المقادير والقياسات
والاقسام والاشكال
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث
والاوضاع والحوادث

الجئت بالنسبة لبيان الآثار فيهما بل اجمالاً واذا عرفت هذا
 فاعلم ان النسبة في حكم فقط اي بسببها كما هو منسوب الحكماء وعلمت
 من غير المتطهين ان النسبة في حكم فقط اي بسببها كما هو منسوب الحكماء وعلمت
 وتصل من افعال النفس الناطقة فانه كان او را كما هو منسوب الحكماء وعلمت
 اربعة تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية
 والتصور الذي هو كذا فانه كان فاعلم ان النسبة في حكم فقط اي بسببها
 لان الادراكات العقلية كالتب والفصل في غير الادراكات
 كما فقط اي بسببها لا محالة كما هو منسوب الحكماء وعلمت
 الشرح فهو من تصور القطع الذي هو الازدواج وتصور العاطف الذي
 هو المؤثر وتصور المفعول الذي هو الازدواج من المؤثر وتصور الحكم
 في القسمين المذكورين استار التفسير في ان كان النسبة في
 اي افعال النسبة او انشأه على وجه يطلق عليه اسم النسبة والقيد
 او ان النسبة الحكمية اي افعالها او انشأه اي كسب
 فوعدت النسبة في علمه في ثلثة تصورات احدها تصور النسبة
 المحكوم عليه وثانيها تصور النسبة المحكوم بها وثالثها تصور النسبة
 الشبونية بينهما اي من النسبة اليه والنسبة به اما اولان اي
 تصورهما فلنقف النسبة كقوله في علمه على ادراكها واما الثالث
 اي تصور النسبة الشبونية بينهما فاعلم ان ايها ايها هو من
 وانشأه اي بسببها لانه لا شئ منها اي تصور النسبة اليه وتصور النسبة
 وتصور النسبة بداهة في النسبة اي الحكم فقط عند هذا التحقيق من
 الحكماء لان النسبة في علمه بسيط وقال الامام الخراساني
 رحمه الله تعالى في الامام النسبة في علمه هو الجمع لكونها اي من النسبة
 والنسبة الشبونية بينهما ومن الحكم فقط جميعاً فالامام الخراساني هو
 استدل لان النسبة في علمه اي الادراكات العقلية المأخوذة
 او المأخوذة من غير خفية اي في العلم هذه الامور الاربعة

ان النسبة في علمه هي النسبة الشبونية
 والنسبة الشبونية هي النسبة التي
 بين النسبة اليه والنسبة به

ان النسبة في علمه هي النسبة الشبونية
 والنسبة الشبونية هي النسبة التي
 بين النسبة اليه والنسبة به

ان النسبة في علمه هي النسبة الشبونية

ان النسبة اليه والنسبة الشبونية بينهما والحكم فالصورات
 مع الحكم واختلفت في النسبة في علمه فيكون مكملاً لا بسيطاً
 عنده وما بهي اجب غرضه فكما ان النسبة في علمه هي النسبة
 الواقع في علمه الميزان وهو في النسبة في علمه في علمه في علمه
 وهو تصور واحد هو تصور امر في علمه في علمه في علمه في علمه
 كل منهما وهو مجرد عطف على اي تصور في علمه في علمه في علمه
 والنسبة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 على حiale معناه كما سبب اي على حiale التفسير والاستدلال في
 يد عليه اي حiale التفسير والاستدلال في علمه في علمه في علمه
 ان النسبة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 الشبونية ومن الحكم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 اليه ولما كانت الالف مخصصة في ان يكون في علمه في علمه في علمه
 بهيها او يكون في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 بهيها او يكون في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 عند المتطهين على ما بين في المطولات شرح المصنف في بيان
 القسمين الاخرين فقال **فصل** كل واحد من التصورات الساذج
 والنسبة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 الى صورته وهو الذي لا يحتاج الى حصوله في علمه في علمه في علمه
 الى الفصل في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 تكون في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 حارة مثال كونه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 ينقسم الى علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 الى الفصل في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 مثال كونه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
 حارة مثال كونه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه

العلم
 ان النسبة في علمه هي النسبة الشبونية
 والنسبة الشبونية هي النسبة التي
 بين النسبة اليه والنسبة به

ان النسبة في علمه هي النسبة الشبونية
 والنسبة الشبونية هي النسبة التي
 بين النسبة اليه والنسبة به

باختار ما صدق عليه دون المفهوم والصدقيات المرئية
 المعقولات مفيدة ما بها على وجه لا يورث الاستفهام ما ليس معلوماً وتعالى
 للموصل الى الصدق في السقاي ثم حجة وهي ادلت على صحة القول
 وايضا فهي وليا وهو يراد بها باقتضاها صدقاً عليه دون مفهوم
 فلذا ان يكون حاصل الفكر محققاً في الاثنين كان المنطق ما كان احداهما
 التصور الساذج والاخر التصديق ولا يرباب اي لا يتك اجد
 منه هو ما يجب لطبع السليم والذهن المستقيم ان لا يصال الى الفكر
 انما هو ابرز من الاتصال بالحق فقط المراد بالحق صدقاً ما يتفق بين
 المعقولات الثابتة التي لا تخادعها امر في الخارج من حيث ينطبق
 على المعقولات الاولى التي البرعازيه في الخارج ولا مدخل لها
في ان الاتصال لا الطريق فالمنطق لا يحتاج الى الفهم والاحت
في اللفظ من حيث هو بطلان التصور كما ان خبر بشرط شي
 وهو التصديق او بشرط لا شيء كالمفهوم التصور الساذج ولا بشرط
 شيء وهو التصديق وهو يطلق التصور الذي هو الموصول الذي يضي المراد
 للعلم فالتقابل للادراك في الاعتبار فيه هو ان لا شيء فلا يخدع
 كذا انما هو الغر الرادير والاستفادة الحاسنة بالاسماع
طرف التماسيد بالالفاظ التي وضعت لمنع من بالوضع قوله
والعبارات بمنع عطف على الالفاظ عطف تفسير اي عبارات
الالفاظ بحسب الانقضاء من حيث المقام وهي عليه اير على المنطق
المنطق والاحت فيها في الالفاظ الدلالة على المعاني التي هي المعقولات
الاولى التي تخادعها امر في الخارج من حيث ولا لها ابر حدة الالفاظ
 بالوضع والاحتفال على المعاني التي هي المرصوطة لها ولما من الزمن
 بان مباحث الالفاظ في الجملة يحتاج اليه وانها من اصل الفن
 نزع بيان الدلالة والوضع اللذان هما من لوازم الالفاظ وتربطها
 فقال فصل الدلالة وهي كبر الدال يستعمل في المحرمات ونفخها

لا يتحقق
 لا يتحقق
 لا يتحقق

في المعقولات كون الشيء بحيث يميز بين العلم به العلم بشي آخر كل
 العلم بوجوده والصانع جل ذكره من العلم بوجود المصنوع او يميز
 من العلم به العلم بالشيء آخر لان المراد من العلم بالصورة الى صفة
 في الذهن كعلم المنطقين فينبذ الالفاظ والظنيات
 والافعال الاصله ليس هو الا اعتقاد الراجح الجازم الثابت
 المطبق فلا يتبادر لها من العلم المراد هنا فالاولى ان لا يتخلل
 العلم بين الدال والمدلول والى ان لا يكون العلم بالعلم
 بين الدال والمدلول بل كذا في ما لا ينفك عن الدال
 دون اليقين والشيء ان في مدلول ولما كان فهم معنى اللفظ
 باختار ما صدق عليه بالوضع وكذا لا تعريف الدلالة قبل نوب
 باختار التخصيص بعد التعميم ثم نزع الى تعريف الوضع فقال الوضع
 محض من لشيء آخر من غير ان يكون له اطلاق او بالاحتمال
 التي الاول فهم منه شي انما في العلم بالوضع اي يكونه
 في تلك الدلالة يكون من اسباب الدلالة فهو وجه فان الدلالة
 هي لا تخلو ان تكون بالوضع كالصفة والطبيعة او لا
 الدلالة بحسب الاستعمال الذي يوجد مع منتج قسم لا يحكم
 العقل فحسب العقل كذا ان يكون انما هي انما هي العقل
 انما بحسب المعنى وهو انفسا الى اخره لا الى انما هو خبره
 بالنتج انما هو العلم في فهم انقسام الشيء الى انما هو لا الى اخره
 كبر الكلمة الى الاسم فالعقل والحق واما العلم العقلي فهو الدال
 بين النفع والاثبات كعلم العدد وعلى الروحية والفردية اولها
 انما انقسم الى خمسة الدال الوضعي وهي يكون بسبب منطق
 الوضع ويكون في الالفاظ ان كان الدال لفظاً كدلالة لفظ زيد
 على ذاته وهو اللفظ الدال على معنى بالوضع المحض لا غير اللفظ
 من الدال على اللفظ الدال بطبع والعقل ويكون البص

او من العلم بالعلم
 او من العلم بالعلم

او من العلم بالعلم

او من العلم بالعلم

او من العلم بالعلم

في غير ما يغير اللفظ كدلالة الالوان الاربع على مساكنها كالمخطوط
 والعقد والفتب والاشايت وهي المعاني الستة لالفاظ
 وانها اير الاسم الثمة الدلالة العقلية وهي التي يقتضها العقل
 وفيه اير الدلالة العقلية ايضا كالدلالة الوضعية للفظ كقولنا في الالفاظ
 انه كان هذا اللفظ كدلالة اللفظ السمع فربما وجدنا على وجه اللفظ
 وهو اللفظ الذي لا يقتض لغير اللفظ من الدال واللفظ الدال
 بالوضع ولا بالسمع وتكون ايضا في غير ما يغير اللفظ كدلالة الالوان
 الموز اير كدلالة النفس على النقاش فالدلالة هي المفهوم باللفظ
 النفس بلا دلال اللفظ الموضوع ولا بدلالة اللفظ وانها اير الاسم
 الثمة الدلالة العقلية وهي التي يقتضها الطبع وهو السجية التي
 جعلها الله في الانسان وهو في الاصل مصدر بالقضاء اير بسببه جوده
 وحده ووجهه اير دلالة اير على ما الجهرل اير يستدل من اللفظ
 الغير الموضوع على معناه كدلالة الخ فيهم الهمة على السعال برعلي
 وضع المصدر والصائير في غير اللفظ كدلالة الحرة على الحلة والضمير
 على الرجل كالحرة هي المعنى الطبعي المستدل في غير اللفظ فالهناك
 الدلالة العقلية والدلالة العقلية كلاهما يستندان الى الوضع العقل
 فوجه اللفظ في العقل لا يقتضها اير الالوان واللفظ الدال
 فلفظ المعنى الاول بالاداء واللفظ الثاني اير يقتض الدلالة العقلية
 العقلية والدلالة العقلية غير العقلية واللفظ اير الدلالة العقلية
 لفظا او غيره يستدل الى الطبع فقط لا يقتض اير الطبع وجه الدال
 وهذا هو الدلالة وهو المعنى الطبعي لان اللفظ هو المعنى واللفظ
 للمعنى الدلالة العقلية الوضعية فان **اللفظ** المعبر عن التفسيرين
 من بين هذه الالاف اسم الستة المذكورة هو **المعبر** الدلالة العقلية
 الوضعية كالمعبر وانما اجترت في علم الميزان لانها اي الدلالة
 العقلية الوضعية الطريق المتعارف عند المتكلمين في لغتهم المعسقة

اولا الدلالة العقلية هي التي يقتضها العقل
 والدلالة العقلية هي التي يقتضها العقل
 والدلالة العقلية هي التي يقتضها العقل

واللفظ هو المعنى الطبعي المستدل في غير اللفظ
 واللفظ هو المعنى الطبعي المستدل في غير اللفظ
 واللفظ هو المعنى الطبعي المستدل في غير اللفظ

المعنى

المقصود من حيث هي في هذه العقول الاول التي يحاذيها
 اير في الخارج وفي نفسها اير الالفاظ الدالة بالوضع فلهذا المعنى
 الكلية وتخصر اير به الدلالة العقلية الوضعية حكم العقل اير حكم
 العقل الدال بين النفس والاشايت في المطابقة قدم المطابقة على
 النفس والاشايت لان المطابقة متبوع بها الجانبان لها المتبوع
 مقدم على الجانب طبعاً فقدم وضعاً وهي الدلالة المطابقة ودلالة
 اللفظ الدال على معنى بالوضع على عام مساها اير على معنى وضع له
 فوجهت هو اير اللفظ كدلالة كذا في حاله بالدلالة
 على عام ما وضع كدلالة لفظ الان على مجموع الحيوان الناطق
 وسميت بالمطابقة لظهور التوافق بين اللفظ والمعنى وتخصر حكم
 العقل ايضا النفس قدم النفس على الالتزام لان لا يتصور بدون
 المطابقة فهي من اشراط النفس فاشراط يقدم على الشروط والمشرط
 يورثه وهو اير الدلالة التضمنية ودلالة اير اللفظ الدال
 على معنى بالوضع على عام مساها اير على معنى وضع له فوجهت
 هو اير اللفظ كدلالة كذا في حاله بالدلالة على عام ما وضع له
 كدلالة لفظ الان على الحيوان فقط او دلال لفظ الان
 على الناطق فقط اير بالدلالة التضمنية كونه دلال اللفظ في ضمن
 دلالة على مجموع الذي هو عام ما وضع له وسميت بالتضمن لانه
 يزل على الجرة التي يرتضه فيكون والاعلى ما وضع في ضمنه وتخصر حكم
 العقل ايضا في الالتزام وهي دلالة اير اللفظ على معنى بالوضع
 على المعنى الخارج فوجهت مساها اير من المعنى المطابق وقوله لازم لم صفة
 الخارج وتخصر له راجع للمعنى المطابق في حقا وقدم تعريف الدال
 في تعريف القوة العاقلة فوجهت هو اير المعنى الخارج من المعنى
 المطابق وهذا كدلالة اير كذا في حاله بالدلالة الخارجية الدلالة
 للمعنى المطابق في ذهن كدلالة لفظ الان على قابل صفة

اولا الدلالة العقلية هي التي يقتضها العقل
 والدلالة العقلية هي التي يقتضها العقل
 والدلالة العقلية هي التي يقتضها العقل

واللفظ هو المعنى الطبعي المستدل في غير اللفظ
 واللفظ هو المعنى الطبعي المستدل في غير اللفظ
 واللفظ هو المعنى الطبعي المستدل في غير اللفظ

الحكمة وايضا على قبل العلم وعلى غيره من اللوازم الترتيبية
 اعني بالدلالة الترتيبية كونه دلالة اللفظ في ضمن دلالة على الشيء
 الملتزم وصحبت بالانتماء للشيء على لزوم هذا الملتزم الذهني وهو
 الذي نتج تحق الملتزم في الذهن تحق اللزوم فيه واذا عرفت
 هذا علم ان في هذا المقام وجهين احدهما ان الامور التي تختلف
 باختلاف الاعترافات يراد في تعريفاتها في الحجابات سواء ذكر
 او لم تذكر فاما اكتفاء الحكم باسم ما يراد بهما في غير ذلك في تعريفات
 الكلمات حيث يمكن ان يكون من واحد حيث ونوعا وفصلا واما
 دعوا فاما كالمكون فانه حيث لا يكون له في نفسه فصل للحكم
 وخاصة في دعوى عام فيكون الحكم في نفسه كالمكتشف او كالمكتشف
 فحيث يراد منه زيادة اليقين بالشيء كما في تعريفها ان ترتب
 الحكم على الشيء يترتب عليه الاخذ فترتب كل من الدلالات الثلاث
 على الدال على ان تسمية الدلالات مطابقتها وتضمنها والترام
 انما بسبب كون الدلالة دلالة بالوضع تمامه وكيفية اير الملتزم
 ولما بين الدلالات الثلاث فرجعت التعريف ايرادا بين الحكم
 الواقع فيما بين الاصوليين وعلم البيان وبين المنطقين في الترتيب
 والالتزام على ما من الوضعية او من العقلية فقال **فصل المطابقة**
 وضعية مرتبة بالاتفاق بين الاصوليين وعلم البيان والمنطقين
 بلا مذهب من العقل فيها بخلاف الاصوليين **اير التضمن** والالتزام فانها
 ليست بجزء الوضع عند المنطقين بل مذهب من العقل في الوضع
 على ما هو المذهب عندهم من ان الوضعية مالموضع فيه مدخل
 سواء كان للعقل فيه مدخل او لا فالقصد بالنظر الى المنطق الدلالة
 اللفظية الوضعية على لا يخفى وهو ان يكون الاخرين حكيات
 انما ليس بجزء الوضع بل مذهب من العقل ان فهم الحكمي
 اير الالزام الدال على تمام حيوانه الدال على عدم العقل موقوف

اير الالزام الدال على تمام حيوانه الدال على عدم العقل موقوف
 على تعريفها في تعريفات الحكماء
 اير الالزام الدال على تمام حيوانه الدال على عدم العقل موقوف
 على تعريفها في تعريفات الحكماء

اير الالزام الدال على تمام حيوانه الدال على عدم العقل موقوف
 على تعريفها في تعريفات الحكماء

على فهم

اير على فهم الحيوان على حدة وعلى فهم الناطق على حدة وفهم الملتزم
 الى الاضمان موقوف على فهم اللزوم اي قابل صفة الحكمة
 فلهذا لم يدرج مذهب من العقل في الاولي ومذهب من العقل
 في الاخرين **ايجبت الكلمة التي تزل على عام ما وضع له كالا**
على تخصيص الاولي اير المطابقة بالوضعية اير بالدلالة الوضعية
 بلا مذهب من العقل واختلفا في ادعاء فيما بين الاصوليين
 وعلم البيان وبين المنطقين فيما في الدلالة العقلية
 والالتزامية فعدتها اير التضمن والالتزامية المنطقين من
 الوضعية بمدخل العقل فيها اعتبارا لما هو المذهب عندهم
 من ان الوضعية مالموضع فيه مدخل سواء كان للعقل فيه مدخل
 او لا اي لا اعتبار للعقل فيها وعدتها اير البيان والاصوليين
 من العقلية المرفقة اعتبارا لما هو المذهب عندهم من العقلية
 مالموضع فيه مدخل سواء كان للوضع فيه مدخل او لا اير اعتبار
 للوضع فيها ككل اي فاذا اكل من الفريدين بصطلح اير جعل
 قانونا على ما اير على الحكماء متى بناسب فانه الذي يرتب
 عنه واشترط الفرقه **الاو اير المنطقين في الثالث**
 اير في الدلالة الترتيبية اللزوم العقلي الكلي اير الدلالة
 المطابقة الوضعية على ما يبيح بعدم قواعدهم من الدلالة
 الوضعية مالموضع فيه مدخل سواء كان للعقل فيه مدخل
 او لا فلا اعتبار للعقل في الثالث عندهم قوله بانيها عطف
 على عموم والضمير راجع للقواعد اير وبشرت قواعدهم بما هو المذهب
 عندهم فاعل البيان والاصول اعتبروه اير فيه والضمير للثالث
 من باب الخذف والابحار اي اعتبروا في الثالث اعم
 من العقلي اير اللزوم الذهني والدال على خبر معاد اعلم
 ان الاخرى بل مذهب احدهما ابطال الحكم الاو والرجوع

الاصوليين من العقلية المرفقة اعتبارا لما هو المذهب عندهم من العقلية مالموضع فيه مدخل سواء كان للوضع فيه مدخل او لا اي لا اعتبار للوضع فيها ككل اي فاذا اكل من الفريدين بصطلح اير جعل قانونا على ما اير على الحكماء متى بناسب فانه الذي يرتب عنه واشترط الفرقه الاو اير المنطقين في الثالث اير في الدلالة الترتيبية اللزوم العقلي الكلي اير الدلالة المطابقة الوضعية على ما يبيح بعدم قواعدهم من الدلالة الوضعية مالموضع فيه مدخل سواء كان للعقل فيه مدخل او لا فلا اعتبار للعقل في الثالث عندهم قوله بانيها عطف على عموم والضمير راجع للقواعد اير وبشرت قواعدهم بما هو المذهب عندهم فاعل البيان والاصول اعتبروه اير فيه والضمير للثالث من باب الخذف والابحار اي اعتبروا في الثالث اعم من العقلي اير اللزوم الذهني والدال على خبر معاد اعلم ان الاخرى بل مذهب احدهما ابطال الحكم الاو والرجوع

اما لفظ اوله في ان على ما ذكر في علم النحو والمغني الآخر ابطال
 الحكم الاول لانها مودة ذلك الحكم وعلى ذلك يات في الخاب
 الجيد كقولهم في ان انون الذكر ان من العالمين ثم قال بل انتم
 فيم حادون كانه انتهت مدة العفة الاولى فخذ في فقه اخرى
 ولما رد ان العفة الاولى لم يمت كذلك قول المصنف على عندهم اي
 عند اهل البيان والاشهر المردوم في الجملة المردوم بالغة المشتك
 لان علم نظائهم ابراهيمية والاصول ليس الا مكان فهم المغني من
 اللفظ الموضوع وذلك اي فهم المغني من اللفظ على قدر الامكان
 قد حصل في العادة بالملكة التي يخرج من القوة في العقل والدلالة
 المطلقة سواء كانت تلك الدلالة المطلقة دلالة كلية كدلالة الان
 على تمام الحيوان ان لم يقر له لا تخلف فيها صفة له كلية وضميرها
 راجع الى الدلالة المطلقة ودلالة الال الى الال فانها على خلاف
 عن المردول ايرغام الموضوع له هو الجميع من الحيوان ان لم يقر له
 كانت تلك الدلالة المطلقة دلالة جزئية تخلف فيها الدال
 عن المردول كدلالة الان على حيوان فقط فانها دلالة
 جزئية ولم يرفع اللفظ له ولما بين الدلالات الثلاث في فصل
 وبين ايضا الاختلاف اللاحق فيما بين المنطقين وبين اصل
 البيان والاصول في فصل آخر شرح في بيان الف بجهتها بالذم
 وعدة الى ما شاء فيما بينهم من السؤال الوارد على صفة ودفعه
 لموضوع الكلام اللاحق فيه وكذا نفعه فقال **فصل**
 ان كان سمي اللفظ بسيطا كان لفظا والوحدة حال كونه غير موزوم
 لازم وهذا كما ان الاستدلال المطابقة الالتزام لا يجوز والاما
 القم الرازي قال في تعريف ان تصور كل ماهية يستلزم انها
 ليست غير حادثة لا في ذلك **فهي** اي في ذلك المسمى
 بمحقق المطابقة اير يوجد محققا بل يضمن فان السطة والوحدة

في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان

وكل اللفظ

ولم يفت

في ان من هذا من حيث ان

في ان على سيمها بالمطابقة بل يضمن لانها الجز فيها لكن
 يمتنع ان يحققا اير يمتنع ان يوجد التضمن والالتزام محققا
 ووهنا اي المطابقة لانها اي التضمن والالتزام يمتنع
 اي المطابقة لا دائما كما اسلفناه اي يمتنع ان يحققا
 ووهنا في تعريفها اي تعريف التضمن والالتزام وهو قوله
 في تعريف التضمن اعني في ضمن دلالة على مجموع وقوله
 في تعريف الالتزام اعني في ضمن دلالة على المسمى المردوم
 فاذا كل ما يمتنع في حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع
 فلا يوجد ان بدون المطابقة واذا عرفت هذا فاعلم ان
 المراد هنا من التابع التابع المعقول لانه ليس في التتابع
 المصطلح عند علماء النحو ثم عطف على قوله غير موزوم
 قوله ما كان سمي اللفظ الذي هو البسيط الذي هو البسيط
 بالمطابقة موزوما لذلك اللازم كالنفس الباطنة
 فانها بسيطة يمتنع في الذهن معرفة الرب كاقبال
 كما نأحييت ان اعرف خلقت الخلق لا عرف في ان
 البسيط موزوما لللازم يكون اير يوجد التزام بالذم المردوم
 بل يضمن لانها الجزئية ثم عطف على قوله بسيط قوله وان كان
 المسمى اير سمي اللفظ مركبا كما جاز ان يكون من الماهية المركبة
 ما يكون له لازم ذهني لانه يجوز ان يكون بعض الماهية المركبة
 مع العقلية عن جميع المفهوم ما كان غير موزوم لازم الذهني
 مع العقلية في هذا الذهن فيكون اير يوجد مع هذه العقلية الوا
 تضمن لوجود الجزئين بالالتزام بالذم المردوم الذهني فاللفظ
 اير لفظ الان سمي حقيقة وهي الكلمة المستقلة فيما
 هي له في اصطلاح المتكلم في الدلالة الاولى والدلالة
 المطابقة يعني في دلالة على تمام الحيوان ان لم يقر له

في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان

في ان من هذا من حيث ان

في ان من هذا من حيث ان

في ان من هذا من حيث ان

في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان
 في ان من هذا من حيث ان

في ان من هذا من حيث ان

على اليمين وحده وعلى الشمال وحده
او في دلالة

منه مجاز وهي الكلمة المستقلة في غير ما وضعت في له في اصطلاح
بالتعاطف في الاخرين الى الغنة والالتزام يعني في دلالة على العار
الارضى وهو من سنة الحكاية ويحتاج الى الجاز الكائن في الاخرين
الى قرينة فانه صارفة لها عن ارادة المتكلم الموضوع لهما معنى
بكونها مجازين لا حقيقيين وقد يجيء في الحقيقة والجاز كما جوزه
بعض المحققين في علم البيان في لفظ واحد كقولنا العشرة تكرار
المحسن اذا اراد بها مجموع من الحسن والحسنه مجازا وقد انكره
المحسن قرينة الدلالة الشخصية المجازية الغير المستقلة فيما وضعت له
واذا اراد بها كونها اسما للعدد والمهم حقيقة لكونها مستقلة
فيما وضعت له لان العشرة لا ترتب من الاعداد التي تحتها مستند
المستند والاربع لم يتركب من الواحد ان في كل واحد والربيع
ثلاث مرات واربع مرات برهما اسما لعدد من العدد من الموهوبين
حقيقة لان عليها بالمطابقة فكذا العشرة والمائة والالف
فانهم فاذا عرفت هذا علم ان اعتبار حقيقة والجاز في لفظ الالف
يكنى اي كافي لفظ العشرة يكتفى ان يعبر كلا المعنيين دفعة واحدة
احدهما حقيقة والاخر مجاز فكذلك في الالف يمكن اعتبار
الدلالة المطابقة والدلالة الشخصية دفعة واحدة ولما فرغ
من بيان النسب الواقعة بين الدلالات الطل بالبروز وعدمه
شرح الى تقسيم الاسم الى الالف مطابقة على معناه في نفسه غير متفرقة باحد
الازمنة الثلاثة على المعنى المأذونة فقال **فصل** ان اخذ مسمى
اللفظ الى الغنوم والدلول من اللفظ فتمت دلالة اللفظ على
على هذا التسمي في الحقيقة مطابقة فيكون منفرد المعنى فيجب تسميته
مع تعين المعنى في الخارج ومعنا في الالف علم كونه في ذاته
وان كان السمع بدون أي بدون التخصيص المعين في الخارج ان كان
كلها لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشبهة فيه ان تساوت افراد

بكونها مجازين لا حقيقيين
بعض المحققين في علم البيان
المحسن اذا اراد بها مجموع
المحسن قرينة الدلالة الشخصية
واذا اراد بها كونها اسما
فيما وضعت له لان العشرة
المستند والاربع لم يتركب
ثلاث مرات واربع مرات
حقيقة لان عليها بالمطابقة
فانهم فاذا عرفت هذا علم
يكنى اي كافي لفظ العشرة
احدهما حقيقة والاخر مجاز
الدلالة المطابقة والدلالة
من بيان النسب الواقعة بين
شرح الى تقسيم الاسم الى
الازمنة الثلاثة على المعنى
اللفظ الى الغنوم والدلول
على هذا التسمي في الحقيقة
مع تعين المعنى في الخارج
وان كان السمع بدون أي
كلها لا يمنع نفس تصوره

في اليمين وحده وعلى الشمال وحده
او في دلالة

الذهنية والخارجية في حصوله وصرفه عليها فتوا الى كالات ان
والشعر انتهى متواكفا لتوافق الافراد في معناه فالتواكف التوا
فانه تعادلت اير الافراد في حصوله وصرفه عليها باء كان
حصوله في بعض الافراد اولى من بعض باولوية كالجود
فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكنه او ان تعادلت
الافراد في حصوله وصرفه عليها باولوية كالجود
اولوية كالجود ايضا فانه في الواجب انم واولوية
وتسمية بالمنسك لان الناطق فيه منسك هو هو متواكفا
حيث افراده في اصل المعنى او مشترك في حيث افراده بالاولوية
او بالاولوية وغيرهما والاير وان لم يجز متساوية لفظا
عطف على قوله ان اخذ الى ذلك الالف من ان يكون هذا اللفظ
موضوعا لكل من المعنى الكثيرة اولى فانه وضع اللفظ
الدال على الكثير بالمطابقة لكل من المعاني الكثيرة الالف
من اللفظ الكلي الذي لا يمنع نفس تصوره عن وقوع
مشارك في عدة معان كلفظة العين فيلها معان كثيرة وغير
من جنسها الباصرة وهو الخارج من العين وسائر الجوارح
والجاسوس واليبيوع والذئب الخ لانه من الشيء والذئب
وفي بعض كتب الفات العين الغنم الذي يجرى من جانب
الوراق وغيرهما ويحتاج الى اللفظ المشترك في الدلالة
الى كل من معانيه الكثيرة الوفيرة الى قرينة صارفة معينة
المعنى المراد بين المعنى الكثيرة فاحتاج المشترك الى القرينة
لتعيين المعنى المراد عنه انما مع لا تحصيل الدلالة لانه
تأويل على معنى في نفسه وان اشهر اى اللفظ في المعنى الي
وترك استعماله في الاول لتفقد النسب اليه ان قلنا كان
ان قرئنا عاصلي الله عليه وسلم فنفسا شرعي كالصلى

في اليمين وحده وعلى الشمال وحده
او في دلالة

في اليمين وحده وعلى الشمال وحده
او في دلالة

بكونها مجازين لا حقيقيين
بعض المحققين في علم البيان
المحسن اذا اراد بها مجموع
المحسن قرينة الدلالة الشخصية
واذا اراد بها كونها اسما
فيما وضعت له لان العشرة
المستند والاربع لم يتركب
ثلاث مرات واربع مرات
حقيقة لان عليها بالمطابقة
فانهم فاذا عرفت هذا علم
يكنى اي كافي لفظ العشرة
احدهما حقيقة والاخر مجاز
الدلالة المطابقة والدلالة
من بيان النسب الواقعة بين
شرح الى تقسيم الاسم الى
الازمنة الثلاثة على المعنى
اللفظ الى الغنوم والدلول
على هذا التسمي في الحقيقة
مع تعين المعنى في الخارج
وان كان السمع بدون أي
كلها لا يمنع نفس تصوره

ما يدل على الزمان لا بهيئة بل بحسب جوهري وادوية كالزمان والاس
 واليوم والصبح والظهور فان دلالتها على الزمان بآدابها
 وجواهرها لا بهيئتها ولما فرغ من تقسيم اللفظ باعتبار معناه في قد
 دانه وقد تقدم به التعيينات الواقعة في الفرد شرع في تقسيم الكبر
 فقال **فصل اللفظ المركب** اللفظ الذي لا يلفظ الا باللفظ ان يقسم
 بحسب معناه دلالة على جوهريه المعنى تام ان مع سكوت المتكلم
 عليه **ابن حجة** المركب بان يكون معناه اللفظ ام كما سجدنا
 المحكوم عليه المحكوم به او بالنكس بمعنى ان الخطاب لا يسمى
 له الضمير راجع الى الخطاب امطار معناه به الضمير راجع الى الخطاب
 وفيه بالاعتدال لئلا يشكل بمن ضرب زيد وزيد ضارب
 بان يقال هو غير تام لبقا الانتظام وفيها بان سئل من ضربت
 ولم تزلت اين ضرب فاجاب عنه انه غير معتمد من مثل هذه الانتظام
 بقوله كما يكون من السند اليه دون السند نحو ضرب وعكس
 اي كما يكون من السند به دون السند اليه نحو اريد وان اي انه لم
 يقع سكوت المتكلم عليه معطوف على قوله ان فتح سكوت المتكلم
 الى فاقص **ابن حجة** ناقص ويتبع ايضا خبر التام والتمام
 ان اصل الصدق والكذب في حيث يرد لشيء خبر اعتدالها وفيه
 عند المنطقين **ابن حجة** التام الذي احقر الصدق والكذب
 به الصدق في باب المقدمات **ابن حجة** التام في كتاب الصدق
 فالصدق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع والكذب عن عدها
 واذ عرفت هذا فاعلم ان المراد به الاحتمال بينهما افعالهما
 بحسب الغرض من قطع النظر عن الخارج وخاصة المتكلم من
 قصد معية ذلك المعنوم ونظر الى محصل معنومه وما عليه
 وهو انما ثبت شيئا او سلبه عنه فلا يرد ان خبره قد
 ذكره اخبر الرسل صلى الله عليه وسلم لا يحتمل الكذب

وكنه ليد

وكذا يرد مثل قول الكل اعظم من الجزء وغيره من البديهيات
 التي يحتمل العقل بها عند قصد طائفة من السنة لا يحتمل عنده
 الكذب اصلا والتمام ان لم يحتمل الصدق والكذب يعني هو ان
 وهو لا يكون له نسبة خارجية بحسب الوقوع او الدواعي منه ولا
 ايرته والاشارة بالوضع اير ولا دلالة له وصفية على الطلب اي
 طلب العقل من الخطاب كالمادة منه الام بالصفة وهذا ان لم
 كل باب فربا بالاشارة لاشارة الرباعية والرباعية والمزيد فيها
 يؤخذ من صيغة الضارع الخطاب كما علم في العرف نفسية
 اكتب وقم وعد وانها اير بدل على طلب ترك الفعل من الخطاب
 على ان الترك كلف النفس كمن الفعل لا فده عما نمت انه
 ان يكون فاعلا فانهم شارك في الامر في ان المطلوب بهما
 هو الفعل والفرق بخصوصه ومكومه والاستفهام اير بدل
 على طلب الغرض من الخطاب واذ فتمت هذا فاعلم ان الامر
 مع الاستفهام او كقولنا اضرب وبلغ المحضوع سؤال كقولهم
 اتقدم عتق في ومع التام وير الا الخامس كقول احد المتكلمين
 في الرتبة لصاحبه مات الكتاب او لم يدر في الاشارة
 بالوضع على الطلب فيه النسبة ويندرج معناه كالنسخ وهو ايراد
 الشئ حيث يمكن ان كان او محال والترجي وهو اظهار ارادة
 الشئ الممكنة بغير التيق وهو اظهار التيق والاشارة
 وله صفتان ما افعله وانفعل والنداء والتمني ادي
 به المطلوب اقباله بحرف نايب **ابن حجة** اللفظ المحرر
 او تقديره كمن يوصف بعرض عن هذا او مناهيها كمن عطف على
 ما قبلها كالاعزاء والعرض وهذا القسم من المركبات تام اعني
 الاشارة والذاتي لا يكون له نسبة خارجية بحسب الوقوع
 او الدواعي منه فاعلم انما يظهر فائدة المتكلم به والسامع منه في الخطاب

لا يثبت في كبره
 في رتبة اوه في سنة

ايرالت وارت والكلمات الواقعة فهاين ان من الباهر
 اير الكتب الغير ان تقسيمه تران قبده اير في النفس الاول
 بان في اضافة وهركون الشين كيت لا يطر احد هما مدونه
 الاخر كما ملكية والمهركية والابوة والبنوة كخو غلام زبيد
 لا يورثه وانه قبده الاول بان في وصفا اير نفس نحو الحيوان
 انما طلق في تعريف الان لان تمام معناه وهذا اير المذكور
 في كل واحدة من الاضافة والعطف بالجمعة في باب المصنوعات
 اير النافذ في الكتابها وانما اير يقيد فيه الاول انما فاضافه
 او وصفا غير تقسيمه كالتركيب المتعدي في نحو خمسة عشر وكالتركيب
 المزجي كخروجك وكالتركيب من اداة واسم في الدار او كلمة
 واداة نحو سنبوب موفت يعزب ولما كان في عادة المصنفين
 ان يذكروا قبل ذكر البادي والمقاصد من العلم معرفة بعد ذكرها
 حاشية بين المقصود في العادة المعروفة بقوله هذا اير المذكور في هذه
 الارجوزة الى هنا مباحث الالفاظ ومباحث ما يجب على ذهابها
 من ادعي الانسانية وهو وجوب معرفة الفكر وشروطها وجهات
 فساد على ما يوجب بالتمام في عادة المصنفين من ذكر المقصود قبل
 ذكر المسبب ادعي والمقاصد فالسعد الدين النفاذ في رده مقدمة
 الكتاب ما يذكر في قبل الشروع في المقاصد لا رطبها به وهي
 هنا حال المقصود في المباحث الالفاظ وانما المقاصد هي بناء على
 والتعليقات كالحال في تعريف التعريف اير معرفة بمبادي ومقاصده
 على التصور اير على معرفة مبادي ومقاصده فمن في هذه
 الارجوزة بان انساب المصنوعات على بيان الكتاب التعريف
 وقد تم بحث الكلي والجزئي من ذكر الكلمات التي هي في
 عليها من الوجود فاعلم فضل كل تصور اير كل مفهوم حاصل
 من اللفظ الواحد في العطف حيث هو اير كل تصور مصدور

في باب التعريف
 في تعريف الان
 في تعريف الان

في باب التعريف
 في تعريف الان
 في تعريف الان

في باب التعريف
 في تعريف الان
 في تعريف الان

ان لا يمنع عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين وهذا ككلى كالان
 فان مفهومه اذا تصور عند النقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين
 واعلم ان الصور الادراكية السلفية في اذمان كثيرين
 من اطلاق الامور الخارجية اي صورها في اذمان كثيرين
 الجزئية الحقيقة التصورية في اذمان كثيرين يكون كليب
 ابدالاً جزئياً في عدم انحصار المفهوم المتصور من تصور الى
 الجزئية الحقيقية والكلي فاجاب المقصود وكذا واحد من تلك
 الكثرة اير التصور الحاصلة في اذمان كثيرين من الافراد
 باليسيرة وهي في الخارج صورة فرد حقيقة كصورة زيد
 علماً ان الاشتراك الحاصل بعد المطابقة لما وضع له اللفظ
 في الخارج لا يقد مقدرة انما باعتبار في اذمان كثيرين بعد
 الاعتبار الواقع في ذهن واضع اللفظ نظيره صورة زيد
 اذا جلس وفي اطرافه وجوانبه مرايا كثيرة مقدرة تزي كثيرة
 مقدرة على تعدد المرايا التي في اطرافه وجوانبه فاذا اعتبرته
 صورة زيد في ذهن الواضع يكون جزئية حقيقة وهذا
 المعنى هو المقابل للكلي في التقسيم وانما اذا اعتبرت في اذمان
 اشياء كثيرة يكون جزئية اضافية اعتبارية الحقيقة
 كاشرة الجزئيات الاضافيات وهذا المذكور هو الجواب عن
 بقوله وكذا واحد من تلك الكثرة يعني فروا اي جزئياً حقيقياً من
 حيث الاعتبار في المعنى الوضعي اولاد والذات اولى من
 اضافياً حيث الاعتبار في المعنى اللفظي الثاني بالعرض ثم اراد
 ان يبين لزادة ايضاح وان يقتصر الاجال ان في
 والجزئية مطلقاً سواء منع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة
 فيه كما اذا وقع في ذهن واضع اللفظ بمقابلة المعنى الذاتي الاول
 او لم يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كما اذا وقع في

في باب التعريف
 في تعريف الان
 في تعريف الان

في باب التعريف
 في تعريف الان
 في تعريف الان

اذ كان كثير من الاستخار بعد الوقوع في ذم الواضع عسار
 الخ العارضي الثاني قد يكون جوا حقيقيا باعتبار المعنى الذي
 الاول كزعم علماء القياس والاضافة في حيث علمية وتحت
 الى الالب ان اي النوع الذي قد لا يكون اير الجز في مطلق
 جوا حقيقيا باعتبار المعنى العارضي الثاني بل يكون كليا في نفسه
 اكل في حد ذاته وهو اعتبار في حيث المعنى الذي الاول وقد
 يكون جزيا ايضا بالقياس والاضافة الى كليا اخر فقه كالا
 الذي هو كليا في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث
 اعتبار في النسبة والاضافة الى الحيوان الكلي الذي هو فرق
 الالب ان جينس له وقد يكون ايضا جزيا ايضا بالقياس
 والاضافة الى كليا اخر فقه كالحويان الذي هو كليا في حيث
 اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث اعتبار في النسبة والاضافة
 الى الجسم اني الكلي الذي هو فرق الحيوان وجنس له وقد يكون
 ايضا جزيا ايضا بالقياس والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم
 الذي هو كليا في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث
 من حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى الجسم المطلق الكلي
 الذي هو فرق الجسم اني وجنس له وقد يكون ايضا جزيا
 بالقياس والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق الذي هو كليا
 في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث اعتبار في النسبة
 والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق وجنس له
 وجنس الاجناس من حيث انه لا يوجد فرق جنس اصلا وانما عرف
 هذا علم ان كليته التي انما يكون هي النسبة والاضافة الى الجز
 يكون هذا الشيء قويا الى الكلي وانهم اين جزئية التي انما يكون
 هي النسبة والاضافة الى كليا يكون هذا الشيء مستويا الى كليا
 فالفاظ الاله عليها تس جزيا وكليا ناسبا وبالعرض

في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق الذي هو كليا في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق وجنس له

في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق الذي هو كليا في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق وجنس له

في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق الذي هو كليا في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق وجنس له

في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق الذي هو كليا في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق وجنس له

تسمية ليدان اسم المدلول اذ الفاظ المتعطف بهما بالذات
 هو المعنى ومن آخر من قال ان هذا المعنى انما يظهر في الكلي بالقياس
 لا الجز في الاضافي وبالكس فان كل واحد منها متعطف بالآخر
 لا يتقبل الا في نفس الآخر واما الجزئية الحقيقة فهي تقابل الكلية
 تقابل العدم والكلية فالاولى ان يذكر هذا في وجه التسمية في الكلي
 والجزئي الاصل في جاب كقولنا انما هي انما هي الجزئية الحقيقة
 ايضا جزيا لانه اخف من الاضافي فالله اسم العام على خاص
 ولما فرغ من بحث مبادي التصورات وهر الجز في الكلي فرغ
 في بحث مقاصد مبادي الكليات المتعطف فقال **فصل الكلي**
 كالات في الحيوان والفاصل اذا انقسم الى اقسام في الحقيقة
 ما اير الى تعريف الفرد الذي هو تحت التغير الباد في راجع الى الكلي
 والمستمر في الطرف المستمر راجع الى الموصول كجملة الظرفية
 صفة ما وقوله من الافراد بانه لما فاما ان يكون هذا الكلي عنها
 اير عين تلك الحقيقة في حيث المفهوم مثلا كالات فانه
 اذا نسب الى حقيقة زيد من حيث انه اذا سئل عنه بما هو كان
 الجواب حيوانا ان طلق فيكون هو عين تلك الحقيقة في حيث
 المفهوم لان معناه تام حيوانا الناطق بالحقبة او ان يكون
 الكلي جزئيا منها اير من تلك الحقيقة في حيث المفهوم مثلا كالجواب
 فانه اذا نسب الى حقيقة الالب من حيث انه اذا سئل
 عنه بما هو كان الجواب الحيوانا ان طلق فيكون هو جزئ من تلك
 الحقيقة في حيث انه جنس او كان طلق فانه اذا نسب الى حقيقة الالب
 من حيث انه اذا سئل عنه بما هي هي في ذاته كانه الجواب ايضا
 الحيوانا ان طلق فيكون هو جزئ من تلك الحقيقة في حيث
 انه فضل وان يكون الكلي خارجا عنها اير من تلك الحقيقة
 من حيث المفهوم مثلا كالفاصل من حيث المحافظة والماتى

في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق الذي هو كليا في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق وجنس له

في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق الذي هو كليا في حيث اعتبار في نفسه وجزئي انساني في حيث اعتبار في النسبة والاضافة الى كليا اخر فقه كالجسم المطلق وجنس له

من العرض انعم فانها اذا نسبنا حقيقة الاناء الواقعة بالادب
 يكونان خارجين من تلك الحقيقة الواقعة بالادب ان كانت
 مثل الاناء ان يبرز عرضة كان الجواب بالحقيقة الفضايلة
 وبالعرض العام الماشي فليكونان هما خارجين من الحقيقة الواقعة
 بالادب ان كانت من حيث الحقيقة ان ادفعنا في التعريف نحو الحيوان
 الفضايلة والحيوان الماشي فالاول اي القسم الاول من اقسام الكلي
 وهو الكلي الذي يكون حقيقة ما تحت يسمي عند المنطقين نوعا
 حقيقيا لا نوعا اضافيا كونه سافلا لا يوجد تحت نوع اصلا
 من حيث النظر الى الحقيقة كما لان مثلا فانه اي الان
 مثلا فانه اي الان ان تمام ماهية زيد وعمر واي انه مقدس
 في جواب ما هو بحسب الشركة والمخصوصية معا من حيث النسبة الى
 افراده المتفقة للحقيقة حال كونها لا يباينان اي لا يختلفان
 من حيث الحقيقة الا انها يختلفان بالموارد المتشعبة كالبياض
 والسواد والعلول والرفوف وغيرها الخارجية عن ذاتها
 اي ذات زيد وعمر واذا كان النوع حقيقة مثلا الان
 تمام حقيقة افرادها اي تمام ماهيتها المشتركة والمخصوصية معا
 فاذا سئل عن احدهما اي عن زيد فقط او عن عمر فقط او عن
 جميعهما او عن زيد وعمر معا بما هو في الذات اي بهذا الكلام
 لا يستفهم بصريح النوع مثلا لان جوابا لانه انما يطلب
 بالسؤال بما هو في ذاته الحقيقة المشتركة بالافراد كما اذا سئل عن زيد
 فقط بان قيل ما زيد اي حقيقة الحقيقة به او كما اذا سئل
 عن زيد وعمر معا بان قيل ما زيد وعمر اي حقيقتها الحقيقة
 بهما كان الجواب لان تمام ماهية زيد وعمر والحقيقة بهما
 فالنوع كلي بحسب شامل لساكن الكليات وقوله مقول انما ذكر
 ليعلم به قوله على امور مختلفة الحد مستفقة الحقيقة احتراز

9 بيزم قلن اي افراد
 النوع مستفقة حقيقة
 بحسب الشركة

الحقيقة به او تمام
 ماهية زيد

احتراز عن الجنس خاصة والعرض العام الفصل العبد
 بالاحتراز عن الجنس تحكم قوله في جواب ما هو احتراز عن
الفصل القريب وخاصة النوع فانها فعلان في جواب اي شيء
 هو في ذاته او في عرضة القسم ان في من اقسام الكلي مطلوب
 على قوله لا لا يخرج نوعا وان في يسمي ذاتا عند المنطقين
 ولفظ ذات في اللغة مؤنث ذو وفي الاصطلاح يقال
 ذات من حيث انصافه بصفاء ويجل اللوازم عليه النسبة
 اليه ذاتي هذه التسمية هنا ليست بغيرية وانما هي مجرد اصطلاح
 ويخبر اي الذاتي الى قسمين في الجنس هو الذاتي الذي هو تام المشترك
 بين الماهية وبين نوع آخر ويكون اقدم الامور العامة المشتركة
 على النوع الباقى كالحجران والجسم انى والجسم المطلق وفي الفصل
 وهو الذاتي الذي هو لم يكن تام المشترك ويكون اقدم الامور الخاصة
 المرتبة على النوع الباقى كالحجران والمشترك لانه
 اي الذاتي ان كان تام الجزء المشترك بين حقيقة افرادها اي
 الانواع الموجودة في ضمن الجزء المشترك وبين حقيقة نوع ما
 من نوع واحد من انواع الموجودة في ضمن المشترك يسمى جزء الجزء
 المشترك جنبا سافلا كالحجران المشترك بين الاناء وبين الفرس
 وغيره والمراد بهما الجزء المشترك اي جزء الذي لا يكون اسفل
 منه جزء مشترك ان لا يكون بينهما اي بين الماهية ونوع آخر
 شيء مشترك من كونهما قابلا لاجداد وغيرهما سواء اي سواء
 تمام المشترك وسواء يمدح فيه اي في تمام المشترك كالحجران
 فانه اي كالحجران تمام المشترك الواقع بين حقيقة الاناء وبين
 حقيقة الفرس وبين حقيقة غيرهما من الانواع الاخر لانها
 اي الاناء والفرس وانما اشتركا في ذاتيات اي مشتركات
 كثيرة ابرزت الاجزاء المشتركة الكثيرة بينها كالحجران اي الجنس

في اي جنس لاز يادة فيها من الاجناس بين الماهية وذلك الجنس
 انسان اي جوابا من مثله اذا سئل عن الانسان بما هو في ذاته
 كان الجواب الحيوان والجسم ان في وان كان جنس الباشع
 اثنين جنس بعيد بمرتبتين والجواب في ارجحين كان في يادة
 من الاجناس المتعددة بين الماهية وبين الجنس العالمية
 اجوبة مثله اذا سئل عن الانسان بما هو في ذاته كان الجواب
 والجسم ان في الجسم المطلق وعلى هذا اي على ذكر مرتبة الجواب
 ابدأ الى ان تنتهي ترتيبا على مراتب البعيد بواحد اي بمرتبة واحدة
 لكنه كلما يراى بعد جنس القريب تنقص الذاتيات لان جنس
 البعيد هو القريب واذا ترتبتا عنه بسقط عنه الجزء الآخر
 عن درجة الاعتبار وبعده الاجناس مثله كالجوهر وقيل
 هذا العقل الكلي يسمى في الا بعد جنس الاجناس وايضا يسمى الجنس
 العالم مثله كالجوهر فانه جواب السؤال عن الانسان والعقل
 ويسمى اقربا اي اقرب الاجناس الى الماهية الجنس
 الب كل مثله كالجوهر بالنسبة الى الانسان فانه كما يكون
 عن السؤال عن الانسان والفرس يكون جوابا عن كل سائرهما
 في الحيوانية والاجناس التي يكون بين الجنس الثاني وبين الجنس
 الب كل يسمى اجناسا متوسلة بين الثاني والاول مثله
 كالجسم الثاني والجسم المطلق هذا اي المذكور من قوله والثاني
 ذاتا اذا كان الذات الذي هو جزء ما عنه تمام المشترك
 الواقع بين حقيقة الانسان والفرس وغيرهما ولما فرغ
 المقصود من بيان ما تحت الكل الذاتي الذي هو تمام الجزء المشترك
 نرى الى ما تحت الكل الذاتي الذي هو تمام الجزء المشترك
 فكل وان لم يكن اي الكل الذاتي كركب اير الذاتي الذي
 هو تمام الجزء المشترك يسمى الكل الذاتي الذي لم يكن تمام الجزء

المشترك

المشترك قصد لانه الفصل في الترتيبات بمنزلة الحقيقة النوعية
 على سواء ايسمى هذه الحقيقة النوعية بمنزلة ذاتا فانه يسمى عن هذا
 الفصل بان يقال ان في ذاته وجوده سواء لم يكن الى الفصل
 الذي بمنزلة الحقيقة النوعية مشتركا ام لا اي قطعا فيما بين الماهية
 الا ان كان طوع الذي هو اقدم الامور المخصوصة بالماهية الانسان
 المرتبة عليها وهو ان طوع والتجرب والصاحك المخصوص من الحقيقة الانسانية
 اختصا صا ذاتا فيميزها اي بحقيقة الانسان عن جميع الماهيات
 الاخر ويسمى اي هذا الفصل المخصوص الذي هو اقدم الامور المرتبة
 فصلا ذريا واذا عرفت هذا فاعلم ان القاعدة الكلية في هذه
 الداخل في الشيء مثله كالجوهر وان طوع في الخارج عنه مثله
 كالحساس والتميز بالارادة هو ان لو فاما كالانسان مثله
 فانه يحمل عليه امور عامة كالجوهر والمتنفس والماشي وغيرها وامور خاصة
 كان طوع والتجرب والصاحك فاقدم الامور العامة داخل جنس
 ويعتبر ذاتا واما بعده عرض عام لا يعتبر ذاتا واقدم الامور الخاصة
 داخل الفصل يعتبر ذاتا واما بعده خاصة لا يعتبر ذاتا وذلك ان
 الذاتي مشترك عطف على قوله سواء لم يكن مشتركا او لم يكن ذلك
 المشترك بنجام الجزء المشترك الذي هو اقدم الامور العامة بل كان
 مشتركا غير الذاتي الذي هو ليس اقدم الامور العامة كالحساس
 مثله فانه اير الحساس ايضا اي كالتالي الذي هو اقدم
 الامور الخاصة بمنزلة الحقيقة الانسانية لكنه لا يميزها عن
 جميع الماهيات المشتركة بل من بعض الماهيات المشتركة فيكون
 اير المشترك الذي بمنزلة الحقيقة الانسانية عن بعض الماهيات
 المشتركة قصد لما تحتها ومنزلة الحاشي الجملة اي كالتالي
 هو اقدم الامور الخاصة واعلم ان هذا القسم من الفصل ليس
 لكونه بمنزلة الماهية على ما كانت في الجنس البعيد الذي

بوجوب الجسم الثاني في مثالنا ومشرط بان يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً
 له لانه لو كان مساوياً له لاشتق عليها عليه الكلام في الاجزاء الجزئية ولو
 كان بعض منه لزم وجود الكل في ذاته الجزئية وهو محال ولو كان غمسة
 ولم يشته اليه لزم تركيب الماهية من اجزاء غير متجانسة وبذلك اي
 حاصل الكلام الذي نحن فيه الفصل القريب الثاني في معنى
 الذي هو فيه جوهرية اي ذاتي فهو اي الفصل القريب الثاني
 كل جنس من جميع الكتابات وقوله تعالى على السج في جواب اي
 شئ هو يخرج النوع ويمكن الوصف العام لهذا النوع ويمكن يقال ان
 جواب ما هو لاني جواب اي شئ هو الوصف العام لا يقال
 في جواب اصلاً وقوله في جوهرية اي في ذاته يخرج الخاصية لانها
 وانه كانت مميزة عن شئ عن شئ لانه لاني جوهرية وذاته في عرفه
 فنتبع الترتيب على الفصل القريب ولما ذكرنا في اول الفصل
 الذي نحن فيه من مباحث الكلي ما يكون عين الحقيقة وما يكون
 جزئها وبعضها الحكم المستقلة بالاول وبالقسم الاول من ان في
 شرع الى بيان احوال المستقلة بالاول فقال واعلم ان للنوع معنى
اخر غير كونه كلياً ذاتياً عين حقيقة ما تحت ويسمى اي النوع الكلي
الذاتي ما برهن كان له معنى آخر نوعاً من انواع لان نوعه بالذات
 لا غيره بخلاف ما سبق فان نوعه بالنظر الى الحقيقة المتحدة وطناً
 يسمى نوعاً حقيقياً وهو اي النوع الاصنافي بمعنى الاخير ما اي كمال
 عليه اي على النوع الاصنافي بالمعنى الاخير وعلى غيره اي على غير النوع
 الاصنافي بالمعنى الاخير الجنس في جواب ما هو بخلاف ما هو مستعمل
 يقال قولنا اوليا اي ذاتياً بدسطة مستند كالان في ذاته اي
 الان في نوع حقيقياً باعتبار كونه تمام حقيقة افراد واصنافه
 باعتبار انه يقال عليه وعلى الفرس مستند لحيوان في جواب ما هو يعني
 ان نوعه الان في بالذات لا في الاخر كونه نوعاً اصنافياً

من حيث اعتباره في الاخير منه وانما باعتبار كونه جزءاً من الماهية
 مميزة جوهرية يكون نوعاً حقيقياً وهذا هو المراد بقوله والنوع الاخر
فد يكون باعتبار كونه جزءاً من الماهية مميزة جوهرية نوعاً
 حقيقياً لكونه تمام حقيقة افراد كذا ذكرنا من البيان وهو بالذات
 الفصل ثالث هو في الجزء كالات في ذاته نوع حقيقياً لكونه جزءاً
 تاماً من الماهية وقد لا يكون النوع الاصنافي نوعاً حقيقياً
 كما هو ان فانه لا يكون نوعاً حقيقياً بل يكون جنساً قريباً
 باعتبار كونه تمام الجزء المشترك فانه اي الحيوان باعتبار
 ان يقال الجسم ان في عليه وعلى غيره من النباتات في جواب
 ما هو نوع الجسم الثاني وهو اي الجسم الثاني باعتبار ان يقال
الجسم المطلق عليه وعلى غيره من المعادن في جواب ما هو نوع
الجسم المطلق وهذا الجسم المطلق باعتبار ان يقال الجوهرية
 وعلى غيره من النفس والعقل في جواب ما هو نوع الجوهرية الذي
 هو الجنس الثالث حيث لا مرتبة فوقه ولما فرغ المصنف من التبيين
 الاولين من اقسام الكلي الذين هما ما يكون عين الحقيقة
 وما يكون جزءاً منها شرع الى القسم الذي يكون الكلي خارجاً
 عن الحقيقة فقال واما الثالث من اقسام الكلي اعني بالقسم
 ان كانت الكلي الخارج عن حقيقة ما تحت يعني الكلي الخارج
عن تمام الحقيقة المشتركة وقوله من الافراد بيان ما
 فاما ان يختص اي الكلي الخارج عن حقيقة ما تحت الى حقيقة واحدة
 فقط ولا يوجد في غيرها اي غير هذه الحقيقة الواحدة وليس
 اي الكلي الخارج الذي لا يوجد في غير حقيقة واحدة خاصة
 لانه اختص حقيقة واحدة بلا وجود في غير هادج الى الحقيقة
 فصل رابع في الماهية انما لان في اعتبارها اي
 الماهية مميزة عن صفاتها لا تتميز ذاتياً فهي اي الخاصة

على جنسها بل لم يلج الكلمات وقوله يقال على النسب في جواب أي شيء
 يخرج من الجنس بما يشبه الحاشية والفصل القريب النوع وقوله في حاشية يخرج
 والنوع فالتبليغ الشريف على الخاصة كالحاشية بالفتوة وبالفتوى
 بالنسبة إلى الالف ن أي إلى الماهية الالف نية التي هي الحقيقة
 واحدة أو لا يخفى عطف على قوله فاما ان يخص أي الكلي الخارج
 عن حقيقة الماهية من الافراد بحقيقة واحدة برتبتها وغيرها
 بان يوجد في حقيقتين فصاعدا ويسمى أي بالاختصاص بحقيقة
 واحدة عرضا عاما كالمسمى بالفتوة وبالفعل المشترك
 بين النوع الحيوانات فانه يطلق على الالف ن والفرس والبقر
 والحمير وغيرها فانه قلت لم قدم الخاص على العرض العام
 ولم ينكس قلت مفهوم العرض العام عدي ومفهوم
 وجودي والوجودي مقدم على العرضي فلهذا عليهما فلهذا بان
 ايرتبط ما تقدم من القواعد المذكورة من اول الفصل في
 هذا المذالكات خمس احد ما نوع وثانيها جنس وثالثها
 فصل ورابعها خاصية وخامسها عرض عام واعلم ان ترتيبها
 في الجنس في كتاب ابي جعفر وفيه رسوما بناء على ان
 يكون لها ما هيئات اخرى وراثة تلك المعهودات التي ذكرت
 هي لذوات متساوية لها الا ان المصنف ذكر هذا التعارض
 التي اورد ما يافترض ان كونها حاد ولا رساما لان عدم العلم
 بانها حاد ولا يوجب العلم بانها رسوم ولما فرغ المصنف
 من بيان مبادير القصورات شرع الى مقاصد ما التي هي المقصود
 بالذات فقال **فصل** الموقوف للشيء وقد عرفت على بناء الجمل
 حقيقة الضمير راجع الى الموقوف وهو يستند في تصور الشئ
 او امتيازه عن كل ما عداه والمضمر انما لم يخرج هذه الترتيب
 بانه ليس بانع لصدقه على المذوات بالنسبة الى لوازمها

البينة التي يخرج كالموجود بالنسبة الى البعد والافتقار الى الجدار
 ولا خارج لا محذور ان تصور الرسم خارج عنه كان تصور الجسم
 ان طاق او الجسم الكتاب مثلا من غير ان ينبذ الى ما يطلب تعريفه
 لا يستند من تصور الالف ن في الذهن كلف يستند من تصور
 لكسبة الحقيقة او امتيازه عن كل ما عداه وهو اربعة اقسام
 احدى ما عداها وهو ايرتبط بالنام ما أي الموقوف بتركيب من جنس
 أي جنس الشيء والفصل القريب من جنس القريبين وقد عرفت
 كيفية كونها قريب انما كالحويان الناطق في تعريف الالف ن
 انما تسمية حاد فانه في اللغة المنع وهو لا يشمل على الذاتيات
 مانع عن دخول الاغنياء فيه واما ما فليما تسمية الذاتيات فيه
 وثانيها حاد فاص وهو أي المحذور الناقص ما أي موقوف بتركيب
 من جنس البعيد والفصل القريب كالجسم الناطق في تعريف
 الالف ن انما تسمية حاد فانه في اللغة المنع وهو لا يشمل على الذاتيات
 فيه وثالثها رسم تام وهو أي الرسم التام ما أي موقوف بتركيب
 من جنس القريب الخاص كالحويان الفصاحك بالنسبة الى الالف ن
 انما تسمية رسما فانه رسم الذاتيات ما والخاص بالذات
 من انما ذلك الشيء واما ما فليما تسمية المحذور التام في ايراد الجنس
 القريب وبعد باللام المحض به وقد اطلق أي اطلق على
 بعضهم الرسم التام يعني كونه بجنس القريب كالحويان الفصاحك
 بالنسبة الى الالف ن وهو أي هذا البعض صاحب البطالحة
 وهو العاقلي البيضاء ويستهور الاتفاق وهو ايرتبط
 الرسم بكونه بجنس القريب بجنس البعيد ليس بجيد عند
 واربعتها رسم ناقص وهو أي الرسم الناقص ما أي موقوف
 بتركيب بجنس البعيد والخاصة كالجسم الناطق الفصاحك
 او الجسم الناطق الفصاحك او الجوهري الفصاحك بالنسبة

في الجنس القريب
 في الجنس البعيد
 في الجنس الناقص
 في الجنس التام

لان اذا كانت رسما فاعلم ان لا يكون مثل الحروف
 رسما فانها لا تكون رسما فانها لا تكون رسما فانها لا تكون رسما
 بانهم متفقون ولهذا اوردوا الامثلة الثلاثة وكيفية بواحد منها
 وقيل اوردوا الامثلة الثلاثة ردا على صاحب الطوايح ما اطلق
 وزادوا على قوله وقد يتركب اي الرسم ان قدس من اللفظ
 العام والمفردة معا كالجموع والصفات بالنسبة الى ما يقع ان
 الماهية الانسانية طوائف وخواص بها كان الترتيب رسما حسب
 الماهية وحسب ابد المقصود عند المنطقين فربما يترتب لهم المقصود
 عندهم لما بين نه المراد وشرع الى بيان ما هو المراد عند الاصوليين
 وارباب العربية فقالوا علم ان الترتيب يوافق الميراث اي ما
 يصل الى المطلوب المقصود من السمع باللفظ السارج وبناء اللفظ
 الاربعين ايرسوقل فبها جميعا فربما يكون رادفا لغيره الاصوليين
 وعند ارباب العربية اي اللغة والعرف في النحو والعروض وغيرها
 وقد فصلناه اي هذا الاستعمال عند الاصوليين وارباب العربية
 في غير دوة المنطق ايرسوقل المطولات فربما يتفقا في علم المنطق
 من كاتبة المتفاني وغيره من اراد التفصيل الواقع في هذا المقام
 وتوضيح فليراجع ثم ومن جملة ما وقع في المقصودات علم فربما
 آخر فبينة فربما لفظيا ومقصودا بهم بالاسم اذ لا صورة
 حاصلة والحكم عليها فربما سائر الصور بانها المرادة بلفظ
 كذا كقولك القنطرة الاسد وهو قابل للمشي كالحاج الى النقل
 فربما في الترتيبات من جهة اللفظ فقال يترتب لها المنطقين
 ان تقدم الاغصان اياها كالاغصان القريبة والانواع البعيدة فربما
 اوعضيا كالاغصان من الانواع البعيدات والاضافات
 منها على الاغصان اياها كالفصل القريبة اوعضيا كالاغصان

في الترتيبات من جهة اللفظ فقال يترتب لها المنطقين
 ان تقدم الاغصان اياها كالاغصان القريبة والانواع البعيدة فربما
 اوعضيا كالاغصان من الانواع البعيدات والاضافات
 منها على الاغصان اياها كالفصل القريبة اوعضيا كالاغصان

والعرف العام وقد لفتي الترتيبات متبني بقدوم اللفظ
 تسهلا للطلاب الذين يفهمونها ويتبعونها ان يفهموا ان يترتب
 الالفاظ العربية ايرسوقل استعمال الالفاظ العربية الواسعة
 غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى المتكلم السائل كونه
 متفقا للعرف وكذا ينبغي لنا ان يترتب عن استعمال الالفاظ
 المشتركة كقوله القوم من العرب وغيرها من معاني كثيرة وبحسب
 في الدلالة عليها الى قرينة صارفة معينة وكذا ينبغي لنا ان يترتب
 عن استعمال الالفاظ المجازية الا اذا وجد قرينة جليلة اي
 ظاهرة دالة على المعنى المراد منها فانها اي الالفاظ المجازية
 مع اي معنى وجود القرينة الجليلة الظاهرة الدالة على المعنى
 المراد في حكم المتكلم ايرسوقل حقيقة كقوله ايت الخيلان المفترس
 في الحمام اي الرجل السحج وكذا ينبغي لنا ان يترتب عن
 استعمال الاضمار يعني المدور والمفرد قوله والسكرار عطف
 بغير الاضمار على ليس في الفهم ايرسوقل مفهوم الالفاظ
 فانه في المفردان ينتهي تعريف الشيء الى ان يعرف به كايضا
 الاثنان هما الزوج الاول ثم يقال الزوج منقسم بمقتضى
 ثم يقال المتساويان هما الشبان الاثنان لا يفضل احدهما
 على الآخر ثم يقال الشبان هما الاثنان ولما قال حين اراد
 الترتيب فيما قبل الى بيان الطرفين من المنطق الضواري
 والتعدييات ولا يربط هذا ان الالفاظ انما هو بالمتكلم
 ولا يدخل الالفاظ فيه الا شرح بطريق راد الخرج في المقصود
 ان يبين مذهب الحكماء في بيان المعاني فربما هي
 المعاني الكمية لا الالفاظ الكمية فقال **ففسر** فربما
 المتكلمين الموجودات بالبر او بالسمع في الالفاظ
 فربما في لفظ او صورة متفردة لا يمكن ظهوره من منفرد

في الترتيبات من جهة اللفظ فقال يترتب لها المنطقين
 ان تقدم الاغصان اياها كالاغصان القريبة والانواع البعيدة فربما
 اوعضيا كالاغصان من الانواع البعيدات والاضافات
 منها على الاغصان اياها كالفصل القريبة اوعضيا كالاغصان

في نفس الامر وذلك لعدم صعوبة التفريق البتة بين الاما
 اي بين الجوانب المصدرة على افراد الكليات وبين ان طي الذي
 يصدر على افراد الجزئيات من الجوانب بانه للذاتيات جبا
 والعرض العام بانه للعرضيات جبا والفصل بانه للذاتيات
 فصلا والخاصة بانه للعرضيات فصلا والامريات المعهدة
 المعقولة بمعنى المعقولات الاولى التي تطابق الصور الواقعة
 في الخارج كالان والحيوان الصادقة على افرادها وكذا
 ان طي والصادقات الصادقة على افرادها ان هذه المعقولات
 الا ويطبق على المعقولات ان ثمة التي لا يجازيها امر
 في الخارج مثلا كالان والحيوان والناطي والصادقات
 التي ليست بصارفة على الافراد الى زجر الحسنة قولنا لا
 الاصطلاحية عند المنطقين صفات المعقولات وقوله
 التي تشمل الموصل مع صفة للشيء الذي هو قولنا
 ومفعول شتم قولنا اجناسها كالجوانب الكلي الذي ذكرها
 العامة كالماشي الكلي العرضي وتبين اي تميز فصولها
 القريبة كان طي الذاتي والبعيدة كالحس العرضي وقولنا
 العارضة لها بالقوة وبالفعل كالتجرب والصادقات وخبر المبتدأ
 قوله فهو على طرف النمام اي تمام محذور والرسوم واذ عرفت
 هذا فاعلم ان الصور الذهنية هي حيث انها تفهم من اللفظ
 سميت موحدة حيث انها محصورة في العقل سميت مفهومة
 ومن حيث انها محصورة في العقل سميت مجردة ومن حيث انها
 ثابتة في الخارج سميت حقيقة ومن حيث انها متغيرة في الخارج
 سميت هوية ومن حيث هل اللوازم عليها سميت ذات
 ولا طرح من مبادير العقول ومقاصد ما شرع اليه مبادير
 المستقرات ومقاصد ما قال **فصل** واذا قد عرفت

ابن ابي عمير
 في شرحه
 اواد الجوهري

في نفس الامر وذلك لعدم صعوبة التفريق البتة بين الاما
 اي بين الجوانب المصدرة على افراد الكليات وبين ان طي الذي
 يصدر على افراد الجزئيات من الجوانب بانه للذاتيات جبا
 والعرض العام بانه للعرضيات جبا والفصل بانه للذاتيات
 فصلا والخاصة بانه للعرضيات فصلا والامريات المعهدة
 المعقولة بمعنى المعقولات الاولى التي تطابق الصور الواقعة
 في الخارج كالان والحيوان الصادقة على افرادها وكذا
 ان طي والصادقات الصادقة على افرادها ان هذه المعقولات
 الا ويطبق على المعقولات ان ثمة التي لا يجازيها امر
 في الخارج مثلا كالان والحيوان والناطي والصادقات
 التي ليست بصارفة على الافراد الى زجر الحسنة قولنا لا
 الاصطلاحية عند المنطقين صفات المعقولات وقوله
 التي تشمل الموصل مع صفة للشيء الذي هو قولنا
 ومفعول شتم قولنا اجناسها كالجوانب الكلي الذي ذكرها
 العامة كالماشي الكلي العرضي وتبين اي تميز فصولها
 القريبة كان طي الذاتي والبعيدة كالحس العرضي وقولنا
 العارضة لها بالقوة وبالفعل كالتجرب والصادقات وخبر المبتدأ
 قوله فهو على طرف النمام اي تمام محذور والرسوم واذ عرفت
 هذا فاعلم ان الصور الذهنية هي حيث انها تفهم من اللفظ
 سميت موحدة حيث انها محصورة في العقل سميت مفهومة
 ومن حيث انها محصورة في العقل سميت مجردة ومن حيث انها
 ثابتة في الخارج سميت حقيقة ومن حيث انها متغيرة في الخارج
 سميت هوية ومن حيث هل اللوازم عليها سميت ذات
 ولا طرح من مبادير العقول ومقاصد ما شرع اليه مبادير
 المستقرات ومقاصد ما قال **فصل** واذا قد عرفت

علم الامر

واذا قد عرفت عن المباحث التي في الصور ما يجوز من قبض
 الكمالات واهب الخيرات فالان هو الزمان الى خسر
 وهو منبني لانه من اسماء الاستمرات عند اي اسحق
 وقيل انه منبني لفننه حرف التعريف كاسن في اللغة لان
 لام التعريف يجوز انبائها وحذفها وانه ليست كذلك
 لان اي قرب اذان هو العين والجمع اذ دنة مثل زمان
 وازمنة قال يعقوب يعال فلان يصنع ذلك الامر
 اذنه اذا كان يصنع مرارا ويذكره مرارا الاخذ وهو مضاف
 للاذان اي وقت الشروع الى المباحث في التصديقات
 وان يعال ان اينك اي فان حينك وان لك ان تفعل
 اي فان وكما اي مثل ان المعروف واقامة من مقاصد
 التصديقات لا بد فيه الغير للمعرف من تقديم ما يتبعه
 يعني الكليات الخمس اي حرف تفسير تفسير قبله بيان مبادير
 بما عطف على باب ومضاف الى ما بعده ووصفه
 بقوله ان البقية اي المركبة من الكليات الخمس ام النوع
 والجنس والفصل والخاصة والعرض العام التي هو الموصل
 البعيد بالنسبة الى المعروف واقامة كذلك اي كما ان
 المعروف لا بد فيه المستدرك ذلك اليل مبدء او خبره قوله
 لا بد فيه اي ان اليل من تقديم بيان القضايا واحكامها
 بما عطف على القضايا التي هي الموصل البعيد بالنسبة الى القبا
 وتسمية لتبرك اليل اي الجذ منها اي من القضايا
 واحكامها بقول القضية ويراد بها الخبر والتقدير والقول
 المجازم قول وهو التركيب بلفظا جنس القضية المعقولة يصح
 ان يعال لقائله انه اي العاقل صادقة فيه اي في القول
 كاذب فيه اي في القول يخرج المركبات الانثانية

في نفس الامر وذلك لعدم صعوبة التفريق البتة بين الاما
 اي بين الجوانب المصدرة على افراد الكليات وبين ان طي الذي
 يصدر على افراد الجزئيات من الجوانب بانه للذاتيات جبا
 والعرض العام بانه للعرضيات جبا والفصل بانه للذاتيات
 فصلا والخاصة بانه للعرضيات فصلا والامريات المعهدة
 المعقولة بمعنى المعقولات الاولى التي تطابق الصور الواقعة
 في الخارج كالان والحيوان الصادقة على افرادها وكذا
 ان طي والصادقات الصادقة على افرادها ان هذه المعقولات
 الا ويطبق على المعقولات ان ثمة التي لا يجازيها امر
 في الخارج مثلا كالان والحيوان والناطي والصادقات
 التي ليست بصارفة على الافراد الى زجر الحسنة قولنا لا
 الاصطلاحية عند المنطقين صفات المعقولات وقوله
 التي تشمل الموصل مع صفة للشيء الذي هو قولنا
 ومفعول شتم قولنا اجناسها كالجوانب الكلي الذي ذكرها
 العامة كالماشي الكلي العرضي وتبين اي تميز فصولها
 القريبة كان طي الذاتي والبعيدة كالحس العرضي وقولنا
 العارضة لها بالقوة وبالفعل كالتجرب والصادقات وخبر المبتدأ
 قوله فهو على طرف النمام اي تمام محذور والرسوم واذ عرفت
 هذا فاعلم ان الصور الذهنية هي حيث انها تفهم من اللفظ
 سميت موحدة حيث انها محصورة في العقل سميت مفهومة
 ومن حيث انها محصورة في العقل سميت مجردة ومن حيث انها
 ثابتة في الخارج سميت حقيقة ومن حيث انها متغيرة في الخارج
 سميت هوية ومن حيث هل اللوازم عليها سميت ذات
 ولا طرح من مبادير العقول ومقاصد ما شرع اليه مبادير
 المستقرات ومقاصد ما قال **فصل** واذا قد عرفت

في نفس الامر وذلك لعدم صعوبة التفريق البتة بين الاما
 اي بين الجوانب المصدرة على افراد الكليات وبين ان طي الذي
 يصدر على افراد الجزئيات من الجوانب بانه للذاتيات جبا
 والعرض العام بانه للعرضيات جبا والفصل بانه للذاتيات
 فصلا والخاصة بانه للعرضيات فصلا والامريات المعهدة
 المعقولة بمعنى المعقولات الاولى التي تطابق الصور الواقعة
 في الخارج كالان والحيوان الصادقة على افرادها وكذا
 ان طي والصادقات الصادقة على افرادها ان هذه المعقولات
 الا ويطبق على المعقولات ان ثمة التي لا يجازيها امر
 في الخارج مثلا كالان والحيوان والناطي والصادقات
 التي ليست بصارفة على الافراد الى زجر الحسنة قولنا لا
 الاصطلاحية عند المنطقين صفات المعقولات وقوله
 التي تشمل الموصل مع صفة للشيء الذي هو قولنا
 ومفعول شتم قولنا اجناسها كالجوانب الكلي الذي ذكرها
 العامة كالماشي الكلي العرضي وتبين اي تميز فصولها
 القريبة كان طي الذاتي والبعيدة كالحس العرضي وقولنا
 العارضة لها بالقوة وبالفعل كالتجرب والصادقات وخبر المبتدأ
 قوله فهو على طرف النمام اي تمام محذور والرسوم واذ عرفت
 هذا فاعلم ان الصور الذهنية هي حيث انها تفهم من اللفظ
 سميت موحدة حيث انها محصورة في العقل سميت مفهومة
 ومن حيث انها محصورة في العقل سميت مجردة ومن حيث انها
 ثابتة في الخارج سميت حقيقة ومن حيث انها متغيرة في الخارج
 سميت هوية ومن حيث هل اللوازم عليها سميت ذات
 ولا طرح من مبادير العقول ومقاصد ما شرع اليه مبادير
 المستقرات ومقاصد ما قال **فصل** واذا قد عرفت

طلبية كانت او غير ما والمركبات التقيدية لان صدق القول
 وكذا به مطابقة حكمه للواقع او للاعتقاد او لهما جميعا وعدهما
 ولا حكم في الاثبات بل في التقيديات وقدم في بعضها
 لان اثبات الاصول لها اثر في تصور ما ثم شرع في البيان
 تركيبا بقوله تعالى اي القضية في الحقيقة تركيب من اسيا
 اربعة صفة وموصوف فكانه من ثمة التعريف لانه يحقق زيادة
 ان كانت لما به تبين اجزا او ما المقصود بالبيان احدها
 المحكوم عليه اي السند اليه او المقدم وتابها المحكوم به اي
 السند او اليه في وثاقها النسبة الحكمية بين المحكوم عليه ورايه
 الحكم الجابيا او سلبا وانما جعل النسبة الحكمية فسمائلا فان النسبة
 الحكمية انما للتعديل فاسد في اي في الحكم لان الزود اي تزد
 التماثل ليس لايها اير في النسبة الحكمية ودون الحكم وانما
 ثبت الزود في النسبة الحكمية ولان الحكم اذا لا الجاب ولا سلب
 في الثالث اذ للتعديل كالتقاء ولما ذكرنا من ثمة التعريف من حيث
 بياض اجزاء التركيب شرع في بياض قسمها فقال والقضية اي المركبة
 فترتبه ان اجزاء المذكورة مغلظة او محذوفة مشتاقا
 احد ما طلبية وانما قد سماها على الشرطيات لان الحكمية مسلمة بالنسبة
 الى الشرطية لانها تقع جزا طابا بالقوة القرية من الفعل
 ايرتد غلظة فيها لتماثل اجزائها التي هي سوي الحكم والسياسة
 مقدم على المركب طبعيا فاسحق التقديم وصفا وانها شرطية
 مستقلة فاما شرطية مستقلة قال الشيخ الرئيس في الاشارة
 ان الحكمية والمستقلة والمضلة اقسام اوكية للقضية لانه
 قال واختلف التركيب الجزئي في ثمة فكانه اعتبار ان القضية
 اما حكمية واما غير حكمية وغير الحكمية اما مستقلة واما مستقلة
 كما يقال الحيوان اما طلي او غير طلي وغير الطلي اما صايل

تقيدية

تقيدية

او غير ما هذا الصايل لا يخرج عن ان يكون من الاقسام الاولى
 للحيوان لان غير الطلي ليس به حصة يكون تقيدية
 الى الصايل وغيره لو اوسطه تقيدية اليها فالتمس ان يرد الى هذا
 بقوله لان طرفها اي القضية اما مفردان حقيقة او في حكمها
 اي في المفردين وهر اي كون القضية اما مفردين واما في حكمها
 القضية الحكمية مثال المفردين حقيقة في الايجاب كوزيد كات
 ومثال المفردين حقيقة في السلب كوزيد ليس كات ومثال
 ما في حكم في الايجاب كوزيد بزيادة قائم ومثال الحكم المفردين
 في السلب كوزيد ليس بزيادة قائم وقوله او غير مفردين ولا في
 حكمها معطوف على ما مفردين الى فانه حكم بانها اي
 بانفصال غير مفردين ولا حكمها او حكم سلب اي سلب الانفصال
 والانفصال يعتبر في القضية التي يحكم فيها بعد في قضية
 او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى سواء تحقق صدقها
 ام لا وصداء كان ذلك على طريق الزود ام لا فانه حكمها
 بانفصال تحقق قضية لتحقيق قضية اخرى لزوما فهي اي
 هذه القضية متصلة موجبة كونه كانت الشمس طالوتة فالتمس ان
 موجودان حكم فيها بسلب ذلك الانفصال لزوما
 فقولنا ان كانت الشمس طالوتة فاقبل موجود وان حكم
 بانفصالها اي بانفصال غير مفردين ولا في حكمها او حكم
 بسلب اي سلب الانفصال يعتبر في القضية التي يحكم فيها
 بالتمس في بين قضيتين في الصدق والكذب معا فهي اي هذه
 القضية متصلة موجبة كونه العدد اما ان يكون زوجا
 او منفصلة سالبة كونه ليسا اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او مركبا من الواحد يعني الواحد منه زوج وركبه زوج
 الزوج ولا قسم الصفة الى عشرة اقسام بكونه في خمسة

انما هو من الاقسام الاولى للحيوان لان غير الطلي ليس به حصة يكون تقيدية الى الصايل وغيره لو اوسطه تقيدية اليها فالتمس ان يرد الى هذا بقوله لان طرفها اي القضية اما مفردان حقيقة او في حكمها اي في المفردين وهر اي كون القضية اما مفردين واما في حكمها القضية الحكمية مثال المفردين حقيقة في الايجاب كوزيد كات ومثال المفردين حقيقة في السلب كوزيد ليس كات ومثال ما في حكم في الايجاب كوزيد بزيادة قائم ومثال الحكم المفردين في السلب كوزيد ليس بزيادة قائم وقوله او غير مفردين ولا في حكمها معطوف على ما مفردين الى فانه حكم بانها اي بانفصال غير مفردين ولا حكمها او حكم سلب اي سلب الانفصال والانفصال يعتبر في القضية التي يحكم فيها بعد في قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى سواء تحقق صدقها ام لا وصداء كان ذلك على طريق الزود ام لا فانه حكمها بانفصال تحقق قضية لتحقيق قضية اخرى لزوما فهي اي هذه القضية متصلة موجبة كونه كانت الشمس طالوتة فالتمس ان موجودان حكم فيها بسلب ذلك الانفصال لزوما فقولنا ان كانت الشمس طالوتة فاقبل موجود وان حكم بانفصالها اي بانفصال غير مفردين ولا في حكمها او حكم بسلب اي سلب الانفصال يعتبر في القضية التي يحكم فيها بالتمس في بين قضيتين في الصدق والكذب معا فهي اي هذه القضية متصلة موجبة كونه العدد اما ان يكون زوجا او منفصلة سالبة كونه ليسا اما ان يكون هذا العدد زوجا او مركبا من الواحد يعني الواحد منه زوج وركبه زوج الزوج ولا قسم الصفة الى عشرة اقسام بكونه في خمسة

فانها زوجة وركبها زوج
 بسلب ذلك الانفصال
 الزود كونه ليسا
 الشمس طالوتة كليل

انما هو من الاقسام الاولى للحيوان لان غير الطلي ليس به حصة يكون تقيدية الى الصايل وغيره لو اوسطه تقيدية اليها فالتمس ان يرد الى هذا بقوله لان طرفها اي القضية اما مفردان حقيقة او في حكمها اي في المفردين وهر اي كون القضية اما مفردين واما في حكمها القضية الحكمية مثال المفردين حقيقة في الايجاب كوزيد كات ومثال المفردين حقيقة في السلب كوزيد ليس كات ومثال ما في حكم في الايجاب كوزيد بزيادة قائم ومثال الحكم المفردين في السلب كوزيد ليس بزيادة قائم وقوله او غير مفردين ولا في حكمها معطوف على ما مفردين الى فانه حكم بانها اي بانفصال غير مفردين ولا حكمها او حكم سلب اي سلب الانفصال والانفصال يعتبر في القضية التي يحكم فيها بعد في قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى سواء تحقق صدقها ام لا وصداء كان ذلك على طريق الزود ام لا فانه حكمها بانفصال تحقق قضية لتحقيق قضية اخرى لزوما فهي اي هذه القضية متصلة موجبة كونه كانت الشمس طالوتة فالتمس ان موجودان حكم فيها بسلب ذلك الانفصال لزوما فقولنا ان كانت الشمس طالوتة فاقبل موجود وان حكم بانفصالها اي بانفصال غير مفردين ولا في حكمها او حكم بسلب اي سلب الانفصال يعتبر في القضية التي يحكم فيها بالتمس في بين قضيتين في الصدق والكذب معا فهي اي هذه القضية متصلة موجبة كونه العدد اما ان يكون زوجا او منفصلة سالبة كونه ليسا اما ان يكون هذا العدد زوجا او مركبا من الواحد يعني الواحد منه زوج وركبه زوج الزوج ولا قسم الصفة الى عشرة اقسام بكونه في خمسة

فسمي او لشيء لها شرع في بيان وجه النسبة التسمية هذه لانها
 التسمية فقال **فصل** اطلاق المحلية والمفصلة والمفصلة اي
 اطلاق المنطوقين واسما لهم هذه الاسامي على الخصائص
 الموجبات منها بين المناسبة اى ظاهر المناسبة اذ الحكم فيها
 بمحل والانتقال والانتقال اى اطلاق هذه الاسامي
 اي المحل والمفصلة والمفصلة على السواب منها فليس بها
 اى السواب الموجبات في الاطراد اى اطراد الباب والاوراد
 سؤال ناش عما قال هنا نقلان احدهما نقل من جهة المعايير
 اللغوية وثانيها من جهة الاطراد اى الى رد النقل الاول
 وثابت ان لا نلظن ان هنا نقلين كما قال بعضهم لانها
 ان ثباتا كما قالوا فثبتت كذا الالتزام ما لا يلزم كما قال قبلهم
 ذلك بالنسب في جواب التمسك بالابواب كذا ثبات النقلين
 فالثبات النقل ان لا ليس الا لان الاطراد في وجه التسمية
 غير واجب يعني لشيء الاطراد من الامور الواجبة من الامور
 الجائزة فاذا كان من الامور الجائزة فيكون في الاطلاق
 اى ان استحال المحل والمفصلة والمفصلة على كل الافراد
 على جميع الموجبات والسواب وجوب المناسبة في بعضها اى في
 الموجبات فقط فانه المناسبة مع بعضها الكل اى مناسبة المحل
 والمفصلة والمفصلة مع الموجبات فقط مناسبة مع كل
 اى جميع الموجبات والسواب في المحل اى في كونها على قدر
 المشترك على ان وجود المناسبة مع المنقول عنه غير واجبة بل محتملة
 كما في الحال اناس نقلوه في الاسامي من المعنى اللغوية اى
 العنومات الاصطلاحية لوجود المناسبة في بعض الافراد
 مع الاطراد فلا يكون الانتزاع احد الا انه اى غير انه ينتزعي
 على بناء المجهول في الكلام الذي نحن بصدده ان بلغوا

التسمية في الامور الجائزة
 التسمية في الامور الجائزة
 التسمية في الامور الجائزة

التسمية في الامور الجائزة
 التسمية في الامور الجائزة
 التسمية في الامور الجائزة

اعتبار المناسبة وان المصدرية مع صلتها في حكم المصدر ونوع
 المحل على انه مفعول لم يسم فاعله لينفي بين السواب الموجبات
 فلا يرفع التزام باولوية الاطراد بوجه التسمية بل يقبل هذا الالتزام
 فببره الذي قلناه من الكلام المفعول فانه اى الكلام الذي
 قلناه في ضرورة سماع التوضيح اى في اعلاه وانما معنى
 من الكلام خلاف الرافض وسماع الارض وسطها مرفعا
 والدقة وقد وق الشيء يدق وقد ابرصار وقياس لما ذكر
 تعريف القفية ونسبها الى الافاق التسمية اى المحل
 والمفصلة والمفصلة ثم بين وجه مناسبة التسمية هذه التسمية
 شرع الى بيان الاجزاء من المحل والشرطية الا انه قد تم هنا
 لكونها بسيطا بالنسبة الى الشرطية يكوننا اقل وجزء
 منها فقال **فصل** الحكم عليه سواء كان مستقلا او
 في القضية المحلية يعني هذا الحكم عليه موصوفا لانه وضع
 ليحل فكلية سمي والحكم به سواء كان اسما مستقلا
 مستقلا الى المستد او مستقلا مستقلا الى فاعله يعني هذا
 الحكم به فهو لا محله على الموضوع ولما اقتضى ان يعبر
 عن الحكم عليه وبه بقطبي كذا اقتصر ان يعبر عن
 النسبة الحكمية وعن الحكم معا بلفظ واحد كال
 واللفظ الدال على المورد والوارد معا اعني المورد
 النسبة الحكمية لانها محل ورود والحكم واعني المورد
 الحكم لانه حال في هذا المحل مفعوله واللفظ مستداه وجزءه
 التسمية رابطة مجاز الحكمها والتمعية النسبة المربوطة التسمية
 للدال باسم المدلول ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبة
 التي به غير مستقلة لتوقفها على الحكم عليه وبه والدال
 على المعنى الغير المستقل بكونه اداة لكنها قد تكون في قال لاسم

التسمية في الامور الجائزة
 التسمية في الامور الجائزة
 التسمية في الامور الجائزة

في الجمع ليس انما هي نفس الطبيعة دون الافراد الخارجية فانها كانتا
 كمن رأسا ولما ورد السؤال في حيث اعتبار الامر الثاني من الامور
 المذكورة انما بان فيل ثبوت الاحكام المذكورة في الطبيعية
لحظة الطبيعية انما هو باعتبار كليتها اورد والسؤال اورد في ان
 فيل انما في هذه القضايا التي هي من طبيعة عامة اي مساهمة بالقضايا
 العامة دون القضايا الطبيعية كونه لا يمنع نفس تصور مفهومها عن
 وقوع الشك في اذاجها اذ خارج لان سبب ثبوت الاحكام المذكورة
 اي الكلية والنوعية هذه الطبيعية اي هذه الطبيعية اي الجوانب التي
 والاثبات انما هو اي هذا السبب المذكور كليتها اي الاحكام المذكورة
 كونهما بحيث لا يمنع نفس تصور مفهومها عن وقوع الشك في ذلك
 وعلمها عطف تفسير لما قبلها ورد اي هذا القيل بان الحكم بجمعية
 والعقلية والنوعية فيها اي في هذه الطبيعية المذكورة كفي الجوانب
 والاعمال والاثبات ان الطبيعية على الطبيعية العامة نفسها لا على
 كليتها فان اعتبار الطبيعية العامة من حيث هي على كونها معدومة
 للكلية لا بشرط عرض الكلية فيها كما في الطبيعية في رسم
 ويكفي هذا القدر من الحكم على الطبيعية في كونها اي الطبيعية المذكورة
 من القضايا كونه الجوانب جنس ان في فصل الاثبات في نوع طبيعة
 والجمعية ظاهرة ومع هذا لو لو في كل قضية ما اي فهم من
 مفهومها المعدومة للكلية بلا شرط وجود الكلية فيها اي هذا
 المفهوم من حيث الاعتبار مبدأ العمل فيها اي في هذه القضية
 باعتبار اي هذا المفهوم المعدوم للكلية بلا شرط عرض الكلية
 لم يجر القضايا التي هي شخصية والطبيعة والمعدومة والمهمة
 في عدد بل يمكن الاقسام شخصية باعتبار ان ستر قول
 لم يخص جواب لو وقوله وان كان الحكم نفس الطبيعة الاخره الطبيعية
 من الاقسام الاربعه ثم عطف عليه قوله وان كان الحكم وجه

اي في العدم

اي في القضية الكلية باعتبار ان في الذي ليس كلب منطوقا
 على اصدق عليه الطبيعة الكلية من الافراد الخارجية فلا يجلد
 ان ان يكون الكلية من الكلية والجزئية مبني في اوله يكون مبني
 فيه فان بين في القضية الكلية كية ما صدق عليه الغير يرجع اليها
 الحكم قال صدق في قوله من الافراد بيان لما والدم عطف على
 اليه اي افراد الموضوع شخصية القضية الكلية محصورة كغير افراد
 الموضوع فيها ومعدومة كونهما مشد على ادوات السور
 اعني ما يل على الكلية من الكلية والجزئية وهي اي القضية الكلية
 المحصورة بالسورة اربعة اي اربعة اقسام الاول قضية كلية
 موجبة كلية اي ما بين في افراد الموضوع كلا او ايجابا كقول
 ان حيوان وان في قضية كلية موجبة جزئية اي ما بين
 في افراد الموضوع جزء ايجابا كقول بعض حيوان او واحد من الحيوان
 اننا وان كانت قضية كلية سالبة كلية اي ما بين في
 افراد الموضوع كلا وسلبا كقول لا شيء من الالف في بحر
 والراجح قضية كلية سالبة جزئية اي ما بين في افراد الموضوع
 جزء وسلبا كقول بعض الحيوان او واحد من الحيوان ليس انسان
 وقوله وان كان الحكم فيها على صدق في الجزء القسم الثالث
 من الاقسام الاربعه ثم عطف على قوله فان بين قوله
 وان لم يبين كية ما صدق عليه الحكم من الافراد القضية
 الكلية مهمة انما بيان كية الافراد فيها كقول في الكلية
 الالف ان ما في الالف ليس باطري وفي الشرط ان جاء
 زيد او اذا جاز بذكر كية والحال ان القضية الكلية المهمة
 في قوة القضية الكلية للجزئية لانه اذا صدق الحكم على الطبيعة
 من حيث هي اي ما ان يصدق عليها في ضمن جميع افراد
 او في بعضها وعلى التقديرين يصدق في الجزئية مشد اذا صدق

الاثبات ان كاتب هذه في بعض الافكار كتاب لا محالة فما هي القضية
 المحلولة والمحلولة والقضية المحلولة الجزئية مستلزامان مستلزامان
 عليه ايجابا وسلبا وقوله وان لم يبين له بقسم الرابع من الاسماء
 الاربعة واذا عرفت ما في هذا الفصل فمستلزاما على ان القضية
 الطبيعية غير معتبرة في العدم لهذا ذكر الشيخ الرئيس في السفا
 حيث ثبتت القضية فيه وعصرها في الشخصية والمحمولة والمحلولة
 والمقدرة لما قسم القضية المحلولة في حيث اعتبارها احوال الموضوع
 في الاثبات ثم شرع ان يبين بان اي قسم من هذه الاقسام الاربعة
 يعتبر في العدم فقال فصل في القضايا الشخصية اي التي
 يكون الموضوع فيها جزءا حقيقيا نحو زيد كان زيد ليس كاتب
 والقضايا الطبيعية اي التي يكون الحكم فيها على نفس الطبيعة
 من الطبايع الكلية التي لا يراد من إطلاقها اذ خارج اصطلاح الحيوان
 جنس الانسان نوع وان طاع فصل في اعتبارها
 اي القضايا الشخصية والطبيعية والعلوية في العدم المحلولة
 وفي نظر لان العقل الشخصية الزاوية اما المقدسة كدورها
 من حيث غير الاعتبار في العدم فانما نجد في كثير من الشروح الواردة
 على معنى انفس الحكم ان القضايا الطبيعية غير معتبرة في العدم
 ولهذا ذكر الشيخ الرئيس حيث ثبتت القضية وعصرها في شخصية
 والمحمولة والمحلولة واجيب في وجه النظر ما قد تقدم في الامر
 لا اعتبار لها من حيث الاتفاق في العدم لا من حيث صحة القواعد
 المنطقية ولا من دسؤلا في ان القضايا المحلولة في العدم القضايا
 المحلولة المحصورة لا تقدر ان تنافي القضية المحلولة المحلولة فاجاب
 بقوله والقضية المحلولة ايجابا وسلبا من حيث الاستقلال في العدم
 كالجزئية اي القضية المحصورة الجزئية ايجابا وسلبا فان الحكم
 على افراد الشئ في الجملة مع الحكم على افراده مستلزام طردا

ان القضية المحلولة
 في العدم لا يراد من إطلاقها
 اذ خارج اصطلاح الحيوان

في العدم
 وعلى

في العدم

وكذا فان ادخلت القضايا المحلولة في القضية الجزئية المحصورة
 المستلزمة ايجابا وسلبا بالقضايا المعبرة في العدم محصورة
 بالحكم الذي كلفه الحكم في الاسم فصل في القضايا المحصورة
 المحلولة والذاتية بقضايا وقوله في المحصورة الاربعة
 الجزئية انفس في القضية الكلية ايجابا وسلبا والمحلولة الجزئية
 ايجابا وسلبا لما فرغ من بيان احوال الموضوع وقسم القضية
 الى اربعة اقسام شرع في بيان احوال المتعلقة بالموضوع والمحلولة
 باعتبار آخر فقال فصل في السلب كلفه لا غير وليس ان
 صار جزءا من القضية اي من الموضوع او من المحمول او منهما
 جميعا بنى خبر القضية اي الجزء الذي جعل في السلب جزءا من
 جزء القضية اي من الموضوع او من المحمول او منهما جميعا بنى خبر
 القضية اي الجزء الذي جعل في السلب جزءا منه من غير
 لان الدلالة او لا على الامور البتوتية واذ انقسم الامور البتوتية
 البتوتية بقدر لخصا وبغير بات السلب او بوضع اخرى
 اليها اولان حرف السلب في الاصل وضع لسلب الحكم ورفعه
 فاذا جعل مع غيره موضوعا او محمولا فقد عدل به عن موضوعه
 ومع القضية المشتملة على ذلك الجزء المعدول ليس معدولة موجبة
 نحو الداعي جاد والجاد لا عالم او سلبا نحو لا شئ من الداعي
 بعالم او لا شئ من العالم بلاخي ومثل معدولة الموضوع
 والمحمول مع الداعي لا عالم والاى انه لم يكن حرف السلب جزءا
 من جزء القضية لامن الموضوع ولا من المحمول ولا منهما
 جميعا سميت محصلة اي ما يثبت بها فصل لها اولاد بالذات
 بعد وفش شئ لها وهر المحصلة موجبة نحو زيد كاتب او محصلة
 سلبية نحو زيد ليس كاتب ولما كان نسبة المحمول الى الموضوع
 دائما فذات الموضوع موجودة في الخارج ايجابا سلبا او سلبية

معدول الموضوع ومعدول المحمول ومعدول الموضوع

افادت الى نفس الامر لا يجوز كقضية كالضرورة والمردام
 واللا ضرورة واللا دوام ونحو تلك القضية ان كانت في
 نفس الامر لا بد من القضية المدققة في حكم العقل بها في القضية
 المدققة فتسمى جهة القضية ونوعها فالقضية ان يكون هذا حال
 كونه في القضية المطلوبة فقال فصل في نسبة المحمول الى الموضوع
 ايجابا كانت او سلبا فتكون تلك النسبة بالضرورة اي حكم
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه
 عنه مادام ذات الموضوع موجودة وهي بالضرورة استحالة
 الانفكاك بينهما اي بين المحمول والموضوع نحو بالضرورة
 كل انسان حيوان هي ضرورة موجبة لان الحكم فيها بضرورة
 ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده ونحو
 بالضرورة لا شيء من الالف في بحر هي ضرورة سلبية
 لان الحكم فيها بضرورة سلبه عن الالف في جميع
 اوقات وجوده وتسمى تلك النسبة ضرورة استحالة
 على الضرورة ومطلقة لعدم التقيد بالضرورة فيها بوضع
 او وقت وقد تكون تلك النسبة اي نسبة المحمول الى الموضوع
 ايجابا كانت او سلبا بسببها اي بسبب الضرورة من كلا
 جانبي الايجاب اي ثبوت الحكم والسلب اي لاثبوت ونفي
 ان تلك النسبة ممكنة لا ختمها على الامكان وخاصة
 لانها اختمت من الممكنة العامة ولا شك ان ضرورة الايجاب
 امكانه خافض سالب نحو بالامكان ان الانسان كل انسان كاتب
 بمعنى ان ايجاب الكتابة له اي لثبوتها ليس بضروري
 فافضا لا شك ان سلب ضرورة السلب امكان
 خافض موجب بالامكان الخاص لا شيء من الالف في
 يكتب بمعنى سلب الكتابة عنه اي عن الالف ليس بضروري

وقسمها الى قسمين
 احدهما بالضرورة
 والاخر بالامكان

ونحو ذلك
 ونحو ذلك

ولما ورد التمسك الى المقصود يقال هو فرق بين ايجاب الممكنة
 الجامعة وبين سالبها في حيث المعنى ايجابا عنه لقوله
 ولا فرق بين مرجعتها اي الممكنة الجامعة وبين سالبها
 اي الممكنة الخاصة في المعنى اي فيما صدقت عليه فتكون
 تلك النسبة اي نسبة المحمول الى الموضوع ايجابا كانت او سلبا
 بسببها اي بسبب الضرورة من جانب المحالف للحكم مستلزاما
 ان كان الحكم في القضية بالاجاب كان معهودا لا يمكن
 سلب ضرورة السلب لانه هو الجانب المحالف له وان كان
 بالتحسين فبالعكس يسمى تلك النسبة ممكنة لا ختمها على الامكان
 وخاصة لانها اختمت من الممكنة الخاصة ولا شك ان سلب
 ضرورة السلب امكان عام موجب نحو بالامكان العام
 كل انسان كاتب بمعنى ان سلب الكتابة عنه اي عن الالف
 غير ضروري وايضا لا شك ان ايجاب ضرورة السلب
 امكان عام سالب نحو بالامكان العام لا شيء من الالف
 يكتب بمعنى ان ثبوت الكتابة له اي لثبوتها غير ضروري
 وقد تكون تلك النسبة اي نسبة المحمول الى الموضوع ايجابا
 كانت او سلبا بالردام اي بحكم فيها بدم ثبوت المحمول
 للموضوع او بدم سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة
 من غير اعتبار بالضرورة اي بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
 او بضرورة سلبه عنه كقضية الضرورة اي ما له مثلها في
 الضرورة نحو دائما كل انسان حيوان فهي مطلقة
 موجبة لانه الحكم فيها بدم ثبوت الحيوان للانسان
 في جميع اوقات وجوده ونحو دائما لا شيء من الالف
 يكتب دائما مطلقة سلبية لان الحكم فيها بدم سلب
 الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده وليس كذلك

ونحو ذلك

الامكان

ويرى

وورد

تلك النسبة دائمة مطلقه لان النسبة بين ثابتين القسيتين ان الدائم
 مع من الضرورة لان مع هذه الضرورة الذاتية بحالة انفاك
 النسبة عن الموضوع ومفهوم الدائم نحوها جميع الازمنة
 والادوات ومنى كانت النسبة متفقة لانفاك وقد يكون ذلك
 النسبة الى نسبة المحل الى الموضوع ايجابا او سلبا بالفعل اي ان لم
 يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بد واهم ما يكون الحكم بغيريتها
 يعني ان الحكم بضرورة النسبة بالفعل سواء كان في احد الازمنة
 البتة كاحوال الحسنيات او متعاقبات عنه كاحوال الجذبات
 وتغير تلك النسبة مطلقه لان القضية اذا اطلقت من غير تقييد بالادوات
 والافرورة يفهم منها فطرية النسبة فثبتت القضية التي حكم فيها
 بفعلية النسبة مطلقه كونه له لول اسم الازال وعامة لانها لم من الودية
 الا لا حاجة اليه والوجودية الافرودة كما استغنى عنها في المطولات
 ان ما دامه كقولك ان كانت بالفعل بالضرورة ولا داما
 مطلقه عامة موجبة لان الحكم فيها بفعلية النسبة الثبوتية وكو
 كل ان ليس بكانت بالفعل بالضرورة ولا دائما مطلقه
 عامة سالبة لان الحكم فيها بفعلية النسبة السلبية وما فرغ
 عن فيم القضية الكلية وعن احوال الموضوع بمشادات
 حتى شرع في احكام القضية مطلقا واحكام لواحقها وكان حكم
 القضية الى اصل عن التبدل من حيث لا يستطيع المنطقية
 اي عن تبدل احد جزئي القضية بالآخر بطلان على نفس التبدل
 بالمعنى المصدرى فان **افضل** عكس الكلية اي القضية المستمارة
 بنفس المستوى بتبدل طرفيها اي جعل الموضوع او ما يقدم مقامه
 من الشرعية وهو المقدم وسمي في نفسه عدم لاد المحل وما
 يقدم مقامه من الشرعية وهو ان لا يسمي في نفسه موضوعا
 في القضية مطلقا مع بقاء الجف اي لا يجب والسلب

من الموضوع كانت متحققة في
 جميع اوقات وجهة من غير
 ليجوز انفكاك ولا يقع ذلك لان انفكاك

بلطحا والصدق بحاله اي اذا صدق الاصل كقولك ان حيوانا في
 دونه كلما كان هذا ان في حيوانا في الشرطية وجب صدق العكس
 نحو بعض الجوان ان في الكلية لوكلا كان في بعض الجوان فثبت
 في الشرطية فان العكس لازم القضية فلو فرض صدق القضية
 لزوم صدق العكس واللازم صدق المدوم بدون اللزوم لانها
 اي الاصل والعكس صادقا لان البتة لان قولك كل ان
 طبع صادقة ولا يصدق عليه انما لم يوجب بقاء الكذب لجواز
 ان يكون الصادق لازما للكذب بان قولك كل حيوان انما كاذب
 مع وهو قولك بعض الان حيوان فالحيوان اي الموصوفة الكلية
 والقضية الموجبة الجزئية تنكس الى الموجبة الجزئية فقط كما اذا
 اردنا ان تنكس قولك كل ان حيوان مدان جزوه وظن
 بعض الحيوان ان ولذا قال سنلا اذا صدق كل ان حيوان
 في القضية الموجبة الكلية صدق عكسها وهو بعض الحيوان ان
 صدق وانما بعض الحيوان ان صدق بعض لان حيوان
 وانه كان انكس المسند الى الحاصل في القضية الكلية الكلية والجزئية
 انما تنكس الى الجزئية فقط لانه في الطرفين الى الاصل والعكس
 ثم حيث الصدق في ذات الموضوع مع جواز عموم المحل
 فيها وانما تنكس الى الموجبة الكلية لجواز عمم المحل في بعض
 المداد كقولك كل ان حيوان فثبتت كلية كقولك حيوان
 ان ان لازم حل لا حق على كل فردا لا يتم في القضية الكلية وذلك
 بين بطلان فاذ ثبت عدم انعكاس الموجبة الى الكلية
 في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا
 ولا يصدق الكل في العكس اي لا يصدق عكس القضية الكلية
 الكلية والجزئية كلية والقضية الكلية السالبة الكلية تنكس
 بعكس المسند اليها اي ان السالبة الكلية تنكس كلية

ان الصدق في كل حيوان ان
 والصدق في كل حيوان ان

نلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال مستلزام صدق الالف
 كقولنا بالضرورة لا شيء من الالف لا يجوز وهو القضية السالبة
 الكلية صدق العكس كقولنا بالضرورة لا شيء من الالف لا يجوز
 والافضل صدق نقيضه وهو بعض الالف لا نقيضه الى الامس محتمل
 بعض الالف ان لا شيء من الالف لا يجوز يخرج من الشكل الاول
 بعض الالف ليس بان وهو محال محال فاش من نقيض العكس
 والقضية الكلية السالبة الجزئية لا عكس العكس المستوي
 امس لا محال الى كلية ولا الجزئية بنفسها بل لا عكس
 بعضه بل يظهر وهو الموجبة الكلية لجواز عموم الموضوع في بعض
 المواد كما قال صدق كذا ليس بعض الالف ان كان الموضوع
 فيها اعم من ان تكون كما قال كذب كذا ليس بعض الالف كقولنا
 نلزم انتفاء الكون عن الخاص وهو محال فانه محال صدق الى من
 بدوة العام ولما فرغ من بيان عكس القضية الذي هو من جهة الالف
 شرع الى بيان نقيض القضية الذي هو ايضا من جهة الالف
 فقال **فصل** نقيض القضية الكلية والشرطية كليهما بخلافها العبري
 الى القضية وهو بنسبته الى اختلاف الواقع بين الاتصال
 والافتصال لا اختلاف الواقع بالكلية والجزئية وذلك
 الواقع بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله في الاحجاب
 والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والافتصال
 وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وقوله على وجه
 يستلزم اي يقتضي صدق احدهما او احد القضتين لذاته
 اير لزام ذلك الاختلاف كذب لا فوي وكذب احدهما
 اير احد القضتين لذاته اير لزام ذلك الاختلاف
 صدق الاخرين يخرج الاختلاف بالاحجاب والسلب
 لكنه لا يثبت يستلزم صدق احدهما كذب الاخرين مع عكس

ما وجدته في بعض النسخ من ان
 لا شيء من الالف لا يجوز

نحو زيد ما كان زيد ليس بمحقق لانها صادقة وقوله لذاته
 من اثنين يخرج الاختلاف الواقع بالاحجاب والسلب بحيث
 يقتضي صدق احدهما مع كذب الاخرين لكنه لا يثبت ذلك
 الاختلاف جبريا بامس كقولنا ان زيد ليس بها طي فان
 الاختلاف بين ما ثبت القضيتين انما يقتضي ان يكون احدهما
 صادقة والاخرى كاذبة بواسطة لان قولنا زيد ليس
 بها طي في قوة قولنا زيد ليس بان اولان قولنا زيد
 ان في قوة قولنا زيد بها طي فيكون ذلك الاختلاف
 بواسطة لذاته والمثال لاختلاف القضيتين بالاحجاب
 والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
 كاذبة قولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولما كان
 لا يتحقق التناقض بين القضيتين الا بعد اختلافهما
 في الكلية والجزئية بل لم يكون احدهما كلية والاخرى
 جزئية فقال نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية
 من الكلية نحو كل كاتب ان وبعض الالف ليس كاتب
 ونقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية من الكلية
 نحو لا شيء من الالف كاتب وليس ككاتب ان
 وانما قلت لا يتحقق التناقض بين القضيتين المحصورين
 الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكلية لا يثبت
 كقولنا كل كاتب ان كاتب بالفضل فاش في الالف
 ككاتب بالفضل والجزئية قد صدق ان نحو قولنا بفضله
 كاتب وبعض الالف ليس كاتب ولما فرغ من بيان
 القضايا الكلية واقسامها شرع في بيان القضايا الشرطية
 فقال **فصل** القضية الشرطية المتصلة ان كان اتصالها
 ما بين طرفيها اير ط في القضية الشرطية المتصلة ان كان اتصالها

القياس وسموه اي جعلوا تعريف الرسم بانه اي القياس قول
 جليل مؤلف من قضايا يخرج القول الواحد كالقضية البلية
 المستندة لعكسها وعكس قضيتها مثلا والمراد بالقضيا
 ما فوق الواحد ضرورة صحة اليق القياس من قضيتين متى
 سلمت صفة قضيا باشارة الى ان كونها في نفس الامر
 ليس بشرط تشبهها قياسا في اول التعريف القياس الكاذب
 المقدمتان ان يفهم لزم يخرج الاستقراء الغير ان لم والتشكيل
 فانها وانه سئل لا يستلزم ان المقصود لكونها ظاهرين لما
 انقاد قوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمين لاحدهما فانهم
 لا يميز بينهما اذ ليس للآخرى ادخل فيها لانهما احراز
 عن مثل قياس المساوات فانه استلزامها بواسطة مقدمة
 غريبة حيث يصدر تحقيق الاستدلال كافي المساوات
 الطرفية وحيث لا يصدق فلا يتحقق كافي القضية النقيضة
 والرعية وغيرها وايضا احراز عن مثل الجواهر لوجوب
 ارتفاعه لارتفاع الجواهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه
 ارتفاع الجواهر المنسج كقولنا جزء الجواهر جواهر فانه بواسطة عكس
 عكس نقض الكبر اعني ذلك وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع
 الجواهر جواهر فالاخرى نتيجة ومنه ان لا يكون احد مقدمتي
 القياس الاقراني من الصغرى والكبرى او الاستثنائي من
 الشرطية الراجعة او الواسطة واما ان لا يكون جلا من احدهما
 المقدمتين فيترسب مستلزم وانما شرط الاخرية اذ لو لا كان لكانت
 يدانها او مصادرة على المطلوب بتميز على الدور المهر وب
 عنه ولما فرغ من بيان القياس وتعليقه وعلى بانه لا حقه
 وتعليقها شرع الى تقسيمه فقال **فصل** وهو اي القياس
 ينقسم الى قسمين استثنائي ان كان عين نتيجة اير نتيجة القياس

او نقضها

او نقضها اير نتيجة مذكورة فية اير في القياس الفعل المصور بها
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كونه الشمس
 طالعة فالنهار موجود وفي عين النتيجة وهو فالنهار موجود مذكور
 بالفعل في القياس او نقول كونه النهار ليس موجودا فالشمس
 ليست بطالعة فتقضي النتيجة اير الشمس طالعة مذكورة فيه
 بالفعل وتسمى استثنائية لاستعمالها على اداة الاستثناء وهي كل
 شيء **والا اي** وانه لم يكن عين النتيجة او نقضها مذكورة فيه
 بالفعل فاقترانه كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 فكل جسم محدث وهو ليس مذكورا في القياس لانه لا نقضه بل
 بالقرينة لذكر مادته دون صورته وتسمى اقترانية لاقترانه لحدوده
 فيه وسنوف الحدود بعينه ذلك ان شئت وانه تقا ولما
 فرغ من تقسيم القياس الى قسمين شرع في تقسيم كل من القسمين
 واحكامها واذم الاقراني مع احكامها فاجاباه في نفسه
فصل الاقراني ينقسم من حيث اعتبار التركيب في اخرائه
 ومقدّماته الى ستة اقسام القسم الاول القياس الاقراني وبنائه
 اي قد يتركب من محليات العروة كقولنا كل جسم مؤلف محدث
 فكل جسم محدث **والقياس الاقراني قد يتركب من الشرطية**
المحصنة اما من المنفصلات فتسمى كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة
 وهذا هو القسم الثاني من الاقسام الستة واما من المنفصلات
 المحصنة فتسمى ان يكون هذا الشرط حرجا او شجرا واما ان يكون كل
 واحد من الجواهر الشرطية جادا او غير جادا فانه ان يكون هذا الشرط
 جادا او غيره وهذا هو القسم الثالث من الاقسام الستة
 او القياس الاقراني قد ينافي من القضية الشرطية المنفصلة
 ومن القضية الشرطية المنفصلة معا فكلما كان هذا الشرط انما

او نقضها اير نتيجة مذكورة فية اير في القياس الفعل المصور بها
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كونه الشمس
 طالعة فالنهار موجود وفي عين النتيجة وهو فالنهار موجود مذكور
 بالفعل في القياس او نقول كونه النهار ليس موجودا فالشمس
 ليست بطالعة فتقضي النتيجة اير الشمس طالعة مذكورة فيه
 بالفعل وتسمى استثنائية لاستعمالها على اداة الاستثناء وهي كل
 شيء

او نقضها اير نتيجة مذكورة فية اير في القياس الفعل المصور بها
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كونه الشمس
 طالعة فالنهار موجود وفي عين النتيجة وهو فالنهار موجود مذكور
 بالفعل في القياس او نقول كونه النهار ليس موجودا فالشمس
 ليست بطالعة فتقضي النتيجة اير الشمس طالعة مذكورة فيه
 بالفعل وتسمى استثنائية لاستعمالها على اداة الاستثناء وهي كل
 شيء

انما ان يكون كانه كانا او شاعرا وكلما كان كانا امان
 يكون محرك الاصابع او ساكن الاصابع نتج كلما كان
 هذا الشيء انما ان يكون محرك الاصابع او ساكن
 الاصابع وهذا هو القسم الرابع من الاقسام الستة او القياس
 الاقترانه قد تالف من القضية الكلية ومن القضية
 الشرطية المنفصلة مما نحو كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان
 وكل حيوان جسم نتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم وهذا
 هو القسم الخامس من القسم الستة او القياس الاقترانه
 قد تالف من القضية الكلية ومن القضية الشرطية المنفصلة
 مما نحو كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج منقسمين
 وهذا هو القسم السادس من الاقسام الستة ولما فرغ من بيان
 القياس الاقترانه من حيث الالفاظ الواقعة فيه
 باق ما شرع الى بيانه من حيث الاحوال والاشكال التي
 في الحكماء فقال والاول اي القسم الاول من الاقسام
الستة الذي هو المركبات الخمس العرفية ظاهرة في الاستعمال
من حيث بيانه الاحوال الواقعة من الحدود والاشكال والاحكام
 الباقية اي الشرطيات العرفية والمركبات منها ومن الكلية
 مما الى المقابلة بين المركبات الخمسة وبين الشرطيات
 العرفية والمركبات منها مما ولما جعل المصنف في كتابه كلما
 العرفية معادلا لـ الاقسام فالصقل حدود القياس
 الاقترانه من الحكميات العرفية ايراجل الى المقدمة
 كالموضوع والمحمول والمكرر ليس حلا لانه طرف للمنه ثمة
 انما ذكر الحجة الاصغر هو موضوع المطلوب انتهى لانه
 في الخالق انما افراد من المحمول فيكون اصغر والنتيجة

ما حققنا عليه من
 القسم الاول في
 الحدود والاشكال

ما حققنا عليه من

الحجة الاكبر وهو المحمول المطلوب منه لانه في الخالق اكثر افراد
 من الموضوع فيكون اكبر وان كانت الحجة الاوسط وهو المحمول
 بينهما في مقدمتي القياس فيكون لوسطه بين طرفي المطلوب معهما
 ايراق قياس الاقترانه فالمقدمة التي فيها الاصغر وصاحبة والمقدمة
 التي فيها الاكبر هي الكبرى التي بها لا نها ذات الاكبر وسنة
 عليه واقترانهما ايراق قياس الاقترانه يعني اقتران الصغرى
 بالكبرى في الكيف ايراق الاجاب والسبب الكرم اي في الكلمة
 والمجوز يتبع ايراق الاقتران ضربا والفريق في علم الرب
 تصنيف احد العددين بالعدد الاخر وقريبة نحو الصغرى
 مقرونة بالكبرى ومضروبة فيها والحكمة الحاسنة من كيفية
 وضع الحجة الاوسط عند الطرفين اي عند الحدين الاخرين
 يعني الموضوع والمحمول قوله يجب متعلق بالكلية مضاف اليه
 مقدمه اي الحجة الاوسط عليها اي على الطرفين اذ كتب باخره
 اي الحجة الاوسط عنها اي عن الطرفين او يجب مقدمه اي الحجة الاوسط
 على احدهما الطرفين وبآخرة اي على احد الطرفين على الاخر منها
 فيتم شيئا تشبها بالحجة الخمسة الحاسنة مع وضع الحجة الاوسط
 في بالهيئة الكلية الحاسنة من احاطة الحجة والمحمول والمقدار
 والمقدار عبارة عن مستدا الطولية والعرضي والعمق والاشكال
 المنقذة عقد الحبل والبيع العهد فانفقد اي المرئيات من
 حيث الاجزاء الواقعة في الصغرى والكبرى اربعة اقسام
 وانما انقضت هذه الاقسام الاربعة لانها اجماعا
 نسبة المحمول الى الموضوع في القضية المطلوبة التي هي قولنا
 العالم حادث منذ ومنتان اي قبلنا وسطا حاصرا
 في ذهنا وهو ما يفترق بعقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا
 ما تعلم انبأه ايراق معلوم من حافرة في ذهنا وهو لان

ما حققنا عليه من

ما حققنا عليه من
 ما حققنا عليه من

ما حققنا عليه من

العالم متغير وكل متغير حادث ككل واحد منها اي من الموضوع
 المطروح وهو كونه مستحيلا اي لما با حصول النسبة
 المجهولة المطلوبة بما نسبة حادث الاقول ان العالم قدوة
 من النسبتين متعلق بمسألة لا معلومين في الصغرى والكبرى
 اي الحاضر من عند العاقلة فانه كان الحد الاوسط في القياس
 الاقتران في المحل الاضغاي محمول في الصغرى الموضوع الاكبر
 اي هو منوع في الكبرى فهو اي هذا الوارد على هذا الاسلوب
 انظم الطبعي اي الانتقال في نسبة الصغرى من نسبة
 الاكبر الى القضية المطلوبة المسمى الشكل مابين الاشكال
 المنقذة وهو اي الشكل الاول معيار العلوم اي ميزانها
 المتبع بالذات لانه منهي الانساج واد على وضع طبع
 فانه الطبعية على الانتقال من الشيء الى العواطف التي تقضي
 حكم المطلوب وانه كان اي الحد الاوسط على علمه لك
 المذكور في الشكل الاول يعني انه كان الحد الاوسط متوقفا
 في الصغرى محمول في الكبرى فهو الشكل الرابع الخالف للشكل
 الاول في المقدمتين جميعا كقولنا كل انسان حيوان وكل ما طي
 انسان فبعض الحيوان ما طي وهذا الشكل الرابع بعيد عن الطبع
 جدا في الصغرة الاول الغريب من الطبع الوارد على الطبع
 انظم الطبعي في كلتا المقدمتين وانه كان الحد الاوسط
 محمول فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثاني كقولنا
 كل انسان حيوان وكل انسان ما طي فبعض الحيوان ما طي ولما
 من الاثنية نابعها فسمها ادلا الى الاشكال الرابع ثم
 شرع الى بيان شرائط هذه الاشكال بحسب الكم والكيف
 تقريب وشهدا فقال فصل شرط في انساج الشكل
 الاول بحسب الكيفية ايجاب الصغرى والا كمرج الصغرى

هذا هو العالم

هذا هو العالم

وهو كقولنا ان حيوانا ولا شيء من الاشياء
 لا شيء من الاشياء لا حيوان وان كان
 الاوسط هو ما بينهما اي
 هو الشكل

وهو كقولنا ان شيء في هذا الشكل
 لا شيء من الاشياء لا حيوان وان كان
 الاوسط هو ما بينهما اي
 هو الشكل

فانه لا بد

تحت الاوسط فلم يحصل الانساج وبحسب الكم كلية الكبرى
 ثم ادرك المقدم معلوما شرط في الشكل الاول بجزئية الصغرى
 الاوسط في ضمن الاوسط لم يحصل الانساج وانه لم يكن الصغرى
 متوقفة لم يندرج الاوسط تحت الاوسط فلم يحصل الانساج
 لان الكبرى لم يندرج في ان ثابت الاوسط فانه محكوم عليه
 بالاكبر والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بان الاوسط
 مسلوب عن الاضغاي ثم عطف على قوله ليندريج قوله
 وينبغي الحكم منه اي انه هذا الاوسط اليه اي الى الاضغاي
 اي وانه لم يكن الكبرى كلية لاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه
 بالاكبر غير المحكوم عليه على الاضغاي يكون الحكم على بعض الاوسط
 غير متقدم منه الى الاضغاي كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان
 فرس والغريب المنجزة بمقتضى الشرطين فيه اي في الشكل
 الاول باعتبار هذين الشرطين اربعة اقسام وينتج المطالب
 الاربعة تكون انساج هذا الشكل مبنية بذواتها لان الحكم
 على ثابت الاوسط حكم الاضغاي الذي هو ثابت الاوسط
 واذا عرفت هذا فاعلم ان الغرض من الممكنة الانقضاء في كل
 شكل ستة عشر حاسدا كمن ضرب اربعة في اربعة وذلك
 لان المعبر عنه المتناقضين هو المحصور وانه اربعة الكلبيات
 والجزئيات وكلها مقبلة في الصغرى والكبرى فاذا فرغنا
 احديا الكبرى اربعة الاربعة باحد الصغريات الاربعة
 يحصل ذلك الضرر ولكنه اشراط ايجاب الصغرى حفظ
 ثمانية ضرب حاصلة من ضرب الصغريات الاربعة الكلية
 او الجزئية في الكبرى الاربعة وكلية الكبرى اربعة حاصلة
 من ضرب الكبرى بتين الجزئيتين في الصغرى من المقدمتين
 فلم يبق الا اربعة ضرب الاول من الشكل الاول

هذا هو العالم

هذا هو العالم

هذا هو العالم

المدعيان الكليان اي الصغري والكبرى في كل ان في حيوان وكل حيوان
 جسم النتيجة موجبة كلية نحو كل ان في حيوان الفرس ان في من الشكل الاول
 الصغري الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية نحو كل ان في
 حيوان ولاشي من حيوان نحو النتيجة سالبة كلية نحو فلاشي من الان
 نحو والفرس الثالث من الشكل الاول الصغري الموجبة الجزئية مع الكبرى
 الموجبة الكلية نحو بعض الحيوان ان في كل ان في مائة وثلث النتيجة موجبة
 جزئية نحو بعض حيوان فاطي والفرس الرابع من الشكل الاول الصغري
 الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية نحو بعض حيوان الانسان في كل
 من الان في مجاز وبشرط في انتاج الشكل ان في اختلاف مقدمته
 اي الشكل الثاني كذا اي مجازا وسلبا بان يكون حدهما موجبة والآخر
 سالبة وكلية كبراه الالف الثاني في كل كلية جزئية بان يكون
 الكبرى كلية والصغري جزئية او كلية وان لم يتحقق احد الشرطين حصل
 اختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع الجواب
 النتيجة مارة ومع سلبها اخرى والفرد النتيجة بمقتضى الشرطين
 فيه اير في الشكل الثاني في اربعة اشكال الاول اربعة اشكال
 وفيه المطالب الاربعة واعلم انه اذا فرضت احد البراهين
 الاربعة باحدى الصورتين الاربعة يحصل ستة عشر الاربعة سقط منها
 اثنتا عشرة الاول ثمانية الفرب الموجبان كلتيهما او جزئيتين او مختلفتين
 بان يكون الصغري كلية والكبرى جزئية او بالعكس السالبة
 كذلك باعتبار ان في اربعة اخرى الكبرى الجزئية السالبة
 مع الموجبتين والموجبة مع السالبتين بقيت الاربعة اذ لا فريد
 على ستة عشر الفرب الاول من الشكل الثاني الصغري الموجبة
 الكلية مع الكبرى السالبة الكلية نحو كل ان في حيوان ولاشي
 من الحيوان وكذا عكس اير عكس الفرب الاول اير الصغري
 السالبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية وهو فرد السابعة

والنتيجة سالبة كلية
 في كل ان في الانسان

والنتيجة سالبة كلية
 في كل ان في الانسان

من الشكل الثاني نحو لاشي من الان في بعض الان في كل فرد من صهيال
 والنتيجة سالبة كلية نحو فلاشي من الان في بعض الان في الفرد
 ان في الشكل الثاني صغره الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة
 الكلية نحو بعض الان في حيوان ولاشي من الحيوان ولاشي من الانسان
 جزئية نحو فليس بعض الان في مجاز والفرب الرابع من الشكل
 الثاني صغره السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية نحو بعض الان
 ليس صهيال وكل فرد من صهيال النتيجة سالبة جزئية نحو فليس
 الان في ليس صهيال فلهذا ان اي ظهر من الفرد المذكورة
 ان الشكل الثاني في لا ينتج الا بالسلب جزئيا او كلياً وانما وضعت
 هذه الفرد في تلك المراتب لان الفرد من الاولين في الشكل
 الثالث اشرف من الثاني جزئياً في اربعة اشكال الاول
 والثالث من الشكل الثاني اشرف من الثاني والرابع منه كماله
 على الصغري الشكل الاول بعضها وبشرط في انتاج الشكل
 الثالث يجب ان يكون الجواب الصغري والا يحصل الاختلاف الموجب
 لعدم الانتاج كقولنا عند الجواب الكبرى لاشي من الان في
 فرد ولاشي من الان في مجاز ويجب ان يكون كلية احد المقدمتين
 من القياس والا كان البعض الحكم عليه بالكبرى فيجب المقدمة
 اي اخذ به الحكم من الاوسط الى الاصح كقولنا بعض الحيوان
 ان في وبكلية فرد والفرد النتيجة بمقتضى الشرطين فيه
 اي في الشكل الثالث ستة اشكال لان الجواب الصغري
 اسقط ثمانية كاعرفه وكلية احدى هاتين اسقطت الصغري
 الموجبة الجزئية مع الجزئيتين منه فمعه الستة ينتج الاربعة
 الجزئية وستة فمعه الستة ينتج السلب الجزئية فاليه ان الفرد
 التي ينتج الاربعة الجزئية الاولى منها الموجبة الكلية
 ينتج موجبة جزئية نحو كل ان في كان وكل ان في منكر

المقدمتان ان الاولى جزئية والثانية كلية
 من صهيال في كل فرد من صهيال

الا صايع فيعقل الكاتب من كثرة بلا صايع وهذا هو الغريب
 الاول من الشكل الثالث والصغرى الموجبة الجزئية الكبرى
 الموجبة الكلية نتج موجبة جزئية نحو بعض الان في حيوان
 وكل حيوان فاطى فبعض الحيوان فاطى وهذا هو الغريب الثاني
 من الشكل الثالث وعكسه اي عكس الموجبة الجزئية وهو ان
 الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية
 نتج موجبة جزئية نحو كل ان في حيوان وبعض الان فاطى
 فبعض الحيوان فاطى وهذا هو الغريب الثالث من الغريب
 الثالث والى امر الغريب الثاني نتج السلب الجزئي في صغره
 الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية نتج سالبة
 جزئية نحو كل ان في حيوان ولا شئ من الان في نفس
 فبعض الحيوان ليس بنفس وهذا هو الغريب الرابع من الشكل
 الثالث وما صغره الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
 السالبة الكلية نتج سالبة جزئية نحو بعض الان في حيوان
 ولا شئ من الان في نفس فبعض الحيوان ليس بنفس وهذا
 هو الغريب الخامس من الشكل الثالث وما صغره الموجبة الكلية
 مع الكبرى السالبة الجزئية نتج سالبة جزئية نحو كل ان في
 حيوان وبعض الان في نفس فبعض الحيوان ليس بنفس
 وهذا هو الغريب السادس من الشكل الثالث والشكل الرابع
 من الاشكال الاربعة بعيد عن الطبع جدا كما قلت الاول
 القريب من الطبع الوارد وعلى النظر الطبعي في كلتا المقدمات
 فلو ناه اي الشكل الرابع بمعنى حذفه طبا حيث بناء شرط
 بحسب الجف والكبر مع اثبات القضية في النتيجة له ولكن نحن ندين
 نتيجة الغروب السابقات والغروب الناجات فغريب
 ونسب افترطه بحسب الجف والكبر ايجاب المقدمات مع كلية الفهم

وافتها

واختلف فيها بالكيف مع كلية احداهما والا لحصل الاختلاف
 الموجب لعدم الاتساج وذلك الاختلاف مخترع الامور
 انفسه سلب المقدمات واجبا بها مع جزئية الصغرى وافتها
 في الكيف مع كونها جزئيتين وغروب الشكل الرابع النتيجة الثانية
 لسطو اربعة بعظم السلبين واثنين بعظم الموجبتين مع
 جزئية الصغرى واخرين بعظم الخلفيتين الجزئيتين ولما
 فرغ عن الاقضية المحلية فبحث ان الاشكال الاربعة مستفدة
 فيها شرع في الاقضية الشرطية الاقترانية فقال **فصل** وكما ان
 المحلى مستفدة في الاشكال الاربعة على ما ذكره مفسره كذا لكنت
 الشرطية مستفدة في الاشكال الاربعة وفي مفسرها اي الاشكال الاربعة
 مع الغروب النتيجة الواقعة فيها طول يرتقليل الكلام بحيث
 لا يبلغ بهذا المختصر فخره المستطويل المطولات ولما بين
 احوال الواقع في ايراد الاشكال في اثبات ثبات وقد بقي
 في دركات القياس الاستثنائي صعب فتوقف لها وقال
فصل والقياس الاستثنائي وهو من حيث التركيب ايضا
 لزوم واتفاق وانفصال حقيقة او ممانعة الجمع او ممانعة الخلو
 قد تتركب من قضية شرطية مستفدة وليتبر طبعها ان تكون هذه
 القضية الشرطية المستفدة موجبة ابدأ بحيث لا سالبة
 فيها وايضا رتبة طبعها ان تكون لزومية ابدأ بحيث لا نافية
 فيها **فصل** مستند اير يقتصر وجودها فيها اير في المستفدة من حيث
 الاتساج وضع المقدم اراياته وضع الناه اراياته فوضع
 المقدم نتج وضع الناه كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
 وحينئذ مستند منها من حيث الاتساج وضع الناه اير المقدم
 كقولنا في المثال المذكور لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان فالنتيجة
 من الاستثنائي الانفصالي وضع المقدم ورفع الناه

على طرف من جهة
 اربعة من جهة
 من جهة
 من جهة
 من جهة

٩ لا جزئية فيها وان تكون غداوية ابداعية
 والقياس الاستثنائي قد يتركب من قضية شرطية منفصلة بشرط
 فيها ٢ اي حين كان منفصلة ان تكون القضية موجبة لاسا لانه
 كقضية ابداعية لا يكون غير غداوية وبعدها حتى يستلزم اي يقضي
 وجوبها فيها في المنفصلة وضع احدها اي اثبات احد الجزئين المعادين
 رفق الاخر اي القضية تكون كما كان هذا حيوانا هو اما ان يثبت واما اسود
 لكنه ان يثبت شي من ان ليس اسود وبالعكس يعني يستلزم فيها رفق
 احدهما وضع الاخر كقولنا في المثال المذكور لكنه ليس باسود
 شي من ان اسود فانه كانت اي القضية الشرطية المنفصلة حقيقة
 شي فيها اي في الحقيقة الرقعة اي الشيء الوضع اي الاثبات فيكون
 للمنفصلة الحقيقة اربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان
 باعتبار الرقعة كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا او زوجا لكنه
 زوج شي من ان ليس فردا ولكنه فهو شي من ان ليس زوجا وبالعكس
 يعني يستلزم فيها وضع احدهما رفق الاخر كقولنا في المثال
 المذكور لكنه ليس فردا شي من ان زوجا ولكنه ليس زوجا شي من ان فردا
 وان كانت اي القضية الشرطية المنفصلة باقية الجمع شي فيها
 اي من ان يقع الوضع اي الاثبات الرقعة الرقعة ولم يثبت شي
 في المنفصلة الا باقية الجمع في الرقعة الرقعة في الاثبات
 اي ليس له نتيجة باعتبار الرقعة لانه قد يقع منها اي من الجزئين المعادين
 كذا وان كانت اي القضية الشرطية المنفصلة باقية لكلها كان الحال
 على عكس ذلك المذكور في اربعة الجمع يعني يكون للمنفصلة الماخنة
 الحقو ايضا نتيجة باعتبار الرقعة كقولنا هذا الشيء اما ان يثبت شي
 او حجر لكنه حجر شي من ان ليس حجر ولكنه فهو شي من ان ليس حجر
 هذا في علمه ان شي في باقية الجمع الرقعة الرقعة ولم يثبت شي
 اي الجزئين المعادين منه باقية ذلك اي الزام باطالاب المعرفة
 في السمة رتب يفسح المسئلة التقييع السطر على سبيل المباينة

٩ لا جزئية فيها وان تكون غداوية ابداعية
 والقياس الاستثنائي قد يتركب من قضية شرطية منفصلة بشرط
 فيها ٢ اي حين كان منفصلة ان تكون القضية موجبة لاسا لانه
 كقضية ابداعية لا يكون غير غداوية وبعدها حتى يستلزم اي يقضي
 وجوبها فيها في المنفصلة وضع احدها اي اثبات احد الجزئين المعادين
 رفق الاخر اي القضية تكون كما كان هذا حيوانا هو اما ان يثبت واما اسود
 لكنه ان يثبت شي من ان ليس اسود وبالعكس يعني يستلزم فيها رفق
 احدهما وضع الاخر كقولنا في المثال المذكور لكنه ليس باسود
 شي من ان اسود فانه كانت اي القضية الشرطية المنفصلة حقيقة
 شي فيها اي في الحقيقة الرقعة اي الشيء الوضع اي الاثبات فيكون
 للمنفصلة الحقيقة اربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان
 باعتبار الرقعة كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا او زوجا لكنه
 زوج شي من ان ليس فردا ولكنه فهو شي من ان ليس زوجا وبالعكس
 يعني يستلزم فيها وضع احدهما رفق الاخر كقولنا في المثال
 المذكور لكنه ليس فردا شي من ان زوجا ولكنه ليس زوجا شي من ان فردا
 وان كانت اي القضية الشرطية المنفصلة باقية الجمع شي فيها
 اي من ان يقع الوضع اي الاثبات الرقعة الرقعة ولم يثبت شي
 في المنفصلة الا باقية الجمع في الرقعة الرقعة في الاثبات
 اي ليس له نتيجة باعتبار الرقعة لانه قد يقع منها اي من الجزئين المعادين
 كذا وان كانت اي القضية الشرطية المنفصلة باقية لكلها كان الحال
 على عكس ذلك المذكور في اربعة الجمع يعني يكون للمنفصلة الماخنة
 الحقو ايضا نتيجة باعتبار الرقعة كقولنا هذا الشيء اما ان يثبت شي
 او حجر لكنه حجر شي من ان ليس حجر ولكنه فهو شي من ان ليس حجر
 هذا في علمه ان شي في باقية الجمع الرقعة الرقعة ولم يثبت شي
 اي الجزئين المعادين منه باقية ذلك اي الزام باطالاب المعرفة
 في السمة رتب يفسح المسئلة التقييع السطر على سبيل المباينة

لا انما هو
 لا انما هو
 لا انما هو

ولا فرغ عن بيان الصور لاقبته شرح الى ارجاء ما ولان
 من هو قضاها حتى لا يطرأ الخط في جهة المادة فقال **فصل العبادات**
 اما برهان في دهر طوعية بقضية سواء كانت فردية او زوجية عنها
 ولانها قال هو ما اي قبا سببا لعل اي يتركب من البقعات
 لانتاج البقعات وتيسر العقاب الواجب فوطا والبقيع اعني
 الشيء باينة كذا في اعتقاده باينة لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا
 لنقل الاخر عن الرذال جواي احد البقعات ستة اقسام
 اعدا اوليات دهر العقاب التي يحكم بها العقل بحدود الطرفين
 ولا يتوقف على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين والحل اعلم
 من الجز فانه الحكمين لا يتوقف على واسطة الا على تصور الطرفين
 في نهايات هات وجه العقاب التي يحكم بها العقل بحدود
 الظاهر كقولنا الشمس مشرقة في المشرق بالبحر والندى حرة
 في المحوس بالنس الى العقاب التي يحكم بها العقل بحدود
 الباطن كقولنا ان لنا جوعا وعطشا وعقبا وحرفا
 ويسمى هذه جدييات وتناولها جدييات وجه العقاب
 التي يحتاج العقل في الجزم بها الى تقييدت بحدود فردية اخرى
 كقولنا السقونيا مسهل الصغار اذ لو لم سهلها لما وقع
 الا سهل لا عقاب شر بها كلياً او اكثر فيتوقف البقعات فيها
 على تقييدت هات ولا بد مع ذلك من تقييدت فردية
 التوقيع المنكر رعي نهج والمأ اذ اكثر باء لم يكن اتفاقا بل لا بد
 ان يكون هناك سبب وارجها حدسيات وهر العقاب التي
 يحصل البقعات فيها كقولنا كسبوا والمطالب للزمن
 فيه ونه هو المعنى بحدس ولا حكمة فيه فكذا في الفكر فانه قد يحدس
 لا دفعي لانه الحركة هو الحرف في القعدة الى العقل على سبيل البدل
 ولانها قد يكون اعتقاد فيه بالسرعة والبطء واما في كسب

٩ لا جزئية فيها وان تكون غداوية ابداعية
 والقياس الاستثنائي قد يتركب من قضية شرطية منفصلة بشرط
 فيها ٢ اي حين كان منفصلة ان تكون القضية موجبة لاسا لانه
 كقضية ابداعية لا يكون غير غداوية وبعدها حتى يستلزم اي يقضي
 وجوبها فيها في المنفصلة وضع احدها اي اثبات احد الجزئين المعادين
 رفق الاخر اي القضية تكون كما كان هذا حيوانا هو اما ان يثبت واما اسود
 لكنه ان يثبت شي من ان ليس اسود وبالعكس يعني يستلزم فيها رفق
 احدهما وضع الاخر كقولنا في المثال المذكور لكنه ليس باسود
 شي من ان اسود فانه كانت اي القضية الشرطية المنفصلة حقيقة
 شي فيها اي في الحقيقة الرقعة اي الشيء الوضع اي الاثبات فيكون
 للمنفصلة الحقيقة اربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان
 باعتبار الرقعة كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا او زوجا لكنه
 زوج شي من ان ليس فردا ولكنه فهو شي من ان ليس زوجا وبالعكس
 يعني يستلزم فيها وضع احدهما رفق الاخر كقولنا في المثال
 المذكور لكنه ليس فردا شي من ان زوجا ولكنه ليس زوجا شي من ان فردا
 وان كانت اي القضية الشرطية المنفصلة باقية الجمع شي فيها
 اي من ان يقع الوضع اي الاثبات الرقعة الرقعة ولم يثبت شي
 في المنفصلة الا باقية الجمع في الرقعة الرقعة في الاثبات
 اي ليس له نتيجة باعتبار الرقعة لانه قد يقع منها اي من الجزئين المعادين
 كذا وان كانت اي القضية الشرطية المنفصلة باقية لكلها كان الحال
 على عكس ذلك المذكور في اربعة الجمع يعني يكون للمنفصلة الماخنة
 الحقو ايضا نتيجة باعتبار الرقعة كقولنا هذا الشيء اما ان يثبت شي
 او حجر لكنه حجر شي من ان ليس حجر ولكنه فهو شي من ان ليس حجر
 هذا في علمه ان شي في باقية الجمع الرقعة الرقعة ولم يثبت شي
 اي الجزئين المعادين منه باقية ذلك اي الزام باطالاب المعرفة
 في السمة رتب يفسح المسئلة التقييع السطر على سبيل المباينة

لا انما هو
 لا انما هو
 لا انما هو

اجماع بحوزة المنطق كقولك فلانة بطرف القبيل وكل من بطرف
 بالقبيل هو صادق ومن البين ان مثل هذه العبارة كما لا يخفى
 ثبوتها اذ غايها لا يترتب بقاءها ايضا وصاحبها يسمي خطيبا
 واعظا والفرق فيه ترغيب السامع فيما يقصد من تهذيب الاخلاق
 واداء الدين وقوله واما شرعي عطف على قوله واما خطابي وهذا
 ايضا مركب من غير البقيات وهو اي الشر ما ينافي
 من المخيلات وهو القضايا التي اذا اوردت على
 النفس اثرت فيها البراعية من قبيل اربط كقولهم
 الحر يامونه سيالة والعسل مرة مهوعة قبل اول انما يلمن
 النفس رغبت في ثمرها وبالان لا انقبضت وتفرقت
 عن الكلة والفرق من من القياض لثري انفعال النفس لثري
 والنفير ويرد الزن والصوت الطيب وقوله
واما سخطي عطف على قوله واما شرعي وهذا ايضا
 مركب من غير البقيات فالسخط على وجهين قياس
 غير لغوي انا مؤلف من الوجدات اي هي قضايا كاذبة
 يحكم بها الوهم في امور غير محسنة كقولك كل من هو منكم
 اذ درا العالم ايضا لا يقيني دعوى كذب الوهم بمردية
 العقل في مقدمات القياس بالنتائج لتقبض حكمه كقوله لا دفع
 البطل ككائنات الادوات كما في قولنا الميت جامد وكل
 جماد لا يخاف منه والعرض هنا اي هي الحضر وتخليطه واما
 قياس غير لغوي مؤلف من شبهها وهي القضايا الكاذبة
 الشبهة بجهلها استبهة بزميت الصورة كقولك الصورة
 المنقوشة على الجدار فرس وكل فرس صهالة ينتج ان
 تلك الصورة صهالة او شبهة بزميت المعنى كقولك كل
 ان ذ فرس فهذه ان ذ وكل فرس ان ذ فهو فرس

انما هو في قوله
 انما هو في قوله
 انما هو في قوله
 انما هو في قوله

انما هو في قوله

ينتج ان بعض الالات فرس وانفط فسيه ان موضع
 ليس مركبا او ليس
 شيء صدق عليه
 انه ان ذ
 ورس
 ليس
 ن

بسم الرحمن الرحيم
 هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة المقدمة
 اللفظة قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار عام
 وذلك بان بعض امر مشترك بين شخصين يقال في
 موضوع كل واحد من هذه الشخصين بخصوصه بحيث لا ينفك
 ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
 فيحصل ذلك المشترك الاله للموضوع لانه الموضوع له للموضوع
 كلي والموضوع له مشترك وذلك مثل اسم الالات
 فانه يخصص موضوعه وسمائة المشار اليه المشترك بحيث
 لا يقبل الشك ما هذه القبيل لا يقبل الشك لا بقرينة
 الاستواء نسبة الوضع اليه اسميا التقسيم اللفظي بل بقرينة
 انما كلي او شخصي الاول اما ذات وهو اسم الجنس او حدث
 وهو الصفة او نسبة بينهما وذلك اما ان يكون من طرف الذات
 وهو المشترك او من طرف الحدث وهو الفصل الثاني فالوضع
 انما مستحق او كلي الاذل العلم والذات مدلوله اما في غير
 يتبين بانعام ذلك الغير اليه وهو الحرف او لا فالقرينة ان كانت
 في الخطاب فالقرينة وان كانت في غيره فاحتمال وهو اسم
 الالات او افعليته وهو اسم الموصول الخاصة تشتمل على

وضع اللفظ

مجلس
خامس -
الحمد لله

[Handwritten notes in Arabic script are present around the main title.]

[illegible]

وبسببه وقد يوضع له بالعبارة لفظه بامر عام ذاتي كافي لظروف
او عرفتي كافي للغمات واسماء الاشياء وذلك بانه يعقل
المشترك بين المستحضات ثم يقال غير العنيد الذي هو الموضوع
بالقول اذ به يظهر ذلك المتغير غالباً في اللفظ موضوع لكل واحد
من هذه المستحضات بخصوصه بحيث لا يفاك ولا يفهم به الا واحد
بخصوصه بحيث لا يفاك ولا يفهم به الا واحد بخصوصه انما قيد
اجمعية ومعنا انهم ان ما وضع له اللفظ معنا مفهوماً لكل واحد
من المراد ذلك لا للمشترك حتى يستقر فيه ويفهم هو منه وهو بال
قطعا وتقرى بان الموضوع له هذا الشخص افرادة وهذا الامر
كذلك دون حال من قوله واحد بخصوصه اي لا يفاك ولا يفهم الا واحد
متجاوز العذر المشترك فانه غير مفاد ومفهوم منه على انه المستعمل
فيه بحسب الوضع القدر المشترك على انهم بعض الظاهرين في الضمائر
واما ثلثها وشرط استعمالها في المستحضات التي افراد المعنى الموضوع
له حتى لا يهم عدم احتمال اللفظ في معناه الموضوع له وكونه مجازاً
دائماً لا يفتقر بمعنى ذلك المشترك الى الوضع لانه الموضوع
له لانه الموضوع مقدير الالام قبل ان عطف على الخبر الذي هو الامة
ان قرني فتعقل معناه وانه قرني على صيغة الضمائر المجهول
من الثلاث الجرم كانه منصوب على الحالية متضمن مفر التعليل
والا انه عطف عليه ايضا بقدير الالام فالوضع على الموضوع له
متحقق اقام اللفظ من حيث الشخص المعنى وعدمه وهو من عدة
على يقتضيه التقسيم العقلي اربعة لانه اما متضمن او لا فعلى
كل تقدير فالوضع اما خاص او لا فالاول لا يكون موضوعاً
لشخص اعتبار لفظه بخصوصه وليس هو الوضع خاصاً للموضوع له
خاص كاسماء الاشياء وهذه القسم الذي ينبغي ان
هو ما يجب ان يكون معتد واثلاً المشترك والثالث اما وضع الالام

والتوفيق من الله تعالى
والإيمان بالله تعالى
والعزيمة على العمل به
والاستعانة بالله تعالى
والرجوع إليه تعالى
والتمسك به تعالى
والإقبال عليه تعالى
والانحياز إليه تعالى
والانقياد له تعالى
والاستسلام له تعالى
والاستعانة به تعالى
والرجوع إليه تعالى
والتمسك به تعالى
والإقبال عليه تعالى
والانحياز إليه تعالى
والانقياد له تعالى
والاستسلام له تعالى

اذ قد اذعنوا لربهم ان لا يعبدوا الا الله
 فاعلموا ان الله قد قد علم ما كانوا
 يعملون

انما هو في الحقيقة ان
 انما هو في الحقيقة ان
 انما هو في الحقيقة ان

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

وضع لام
 كلى

و من عالم مریخ زنی
مخزن دانست اینها و الف و م
و من عالم مریخ زنی
کرند حق
مخزن

اولى به يبنى اذا قصدت طريقه مع الاسماء ويبنى في الجزم بالنسبة
 لان كل من تصور ما هو من هذا القبيل اي اللفظ الموضوع لشخص
 باعتبار انه زجها في فهمه متساو ولا حظ عدم افادة المتخف
 الا بقرينة معينة واسند الى الاول جزم بانه كذلك فقوله
 لا ستواء نسبة الوضع الى السميات تنبيه في صورة الاستدلال
 لازالة ما قد يكون في بعض الايمان الفائدة من الخفاء
 ما هو من هذا القبيل لا يقيد الشخص الا بقرينة معينة لا ستواء
نسبة الوضع الى السميات يريد ان الموضوع بالوضع العام
 بخصوصيات الشخص وان لم يكن مشتركا اشتراكا عاما
 لان وضع واحد ولا بد في المشترك من تعدد وضعه كمن في
 حكم المشترك في حيث الاحتياج الى القرينة لغرض ما يريد
 به التقسيم مضي التقسيم ضم قيد او اكثر الى مطلق ليصير
 ذلك المطلق بانضمام كل قيد فاما بما ينفرد به
 القيود او لا يتاها اللفظ الموضوع للمعنى للوله اللفظ اما
 كلي وشخص والاول اي الاول في قسمي اللفظ وهو الذي هو لول
 كلي ما ذات اي انا مدلوله ذات وهو اسم الجنس المراد بالذات
 ما لا يكون حذوا ولا مركبا منه ومن غيره ويجوز ان هو المعنى المعنى
 في جميع مصادر المشتقات قوله حدث وهو المصدر في
 خرج المصدر من اسم الجنس لئلا يبين بيان مني المتق ومضى
 الفعل فكانه قال المدلول الكلي انا حدث في حده او غيره وحده
 واما مركب منها وذلك انا لو حظا غير حدث من حيث
 انه متعدي على وجه من الوجوه المعتبرة في معاني الاسماء الشقة
 واما ان يوجد الحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة امانة
 خبرية او انشائية كافي الافعال المقصود بذلك نوع ضبط
 لا يحصر العقلي او نسبة بينهما اي او مركب منها او تشمل على نسبة

على ما مر من ان اللفظ الموضوع
 لا يكون له معنى خاص بل هو
 مشترك في جميع المصادر
 والاسماء

من قائله في قوله
 ان اللفظ الموضوع
 لا يكون له معنى خاص

بينهما

بينهما ولما كان اعتبار التركيب من غير نسبة لا يجنب به الحكم ذلك المركب
 الذي وضع بانه لفظا فيما يختص بالطرفين نسبة فغيره بقوله
 او نسبة بينهما لانها السبب في كون هذا المركب موضوعا لللفظ وذلك
 اشارة الى النسبة بانها المذكور انا يعتبر طرف الذات
 وهو المستحق بانه يعتبر الذات او لا ويعقل نسبة وتعبير به حدث وما اعتبر
 فيه الذات المعنوية الى الحدث على امر مني المتفق انا يعتبر قرب
 ذلك الحدث كانه يعبر به في الحدث وهو اسم الفاعل والحدث
 وهو الصفة المشبهة او هو نوع حدث عليه وهو اسم المفعول او كونه
 اللفظية وهو اسم الالة او مكانا وقع فيه بطرف المكاني او زمانا
 وبطرف الزمان او يعتبر في الحدث به على وجه الزيادة على غيره وهو
 اسم التفسير او من طرف الحدث بانه يعتبر الحدث او لا
 ويحفظ انتباه الى الذات وهو الفعل في جعل الفعل من انما
 ما مدلوله كلي فانه يكون بعضا معناه وهو الحدث كليا ظاهرا
 واما مجموع معناه الذي هو الحدث النسبة المحصورة التي توطئت
 من حيث انها حاله بين ذلك الحدث وقاعله المحصور الالة
 تتوقف على ما مر بوطا احدهما بالآخر في كونه ومحة على معنى نظر
 به هو باعتبار معناه كالحرف الذات فالوضع اما كلي او شخصي
 وان في علم هو اسم الشخص المتبادر من لفظ العبادات
 العلم الحسني خارج عن مورد الفطنة او معناه كلي والاول كونه
 اما معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه بأن من ليس
 به مطلق الالة ابتداء بمر معناه ابتداء خاض على بشي معين
 فظاهر معناه ان اذا انفصل ذلك الشئ المعين لكنه ليس
 له ابتداء انت الحاصلة واحدا او لا فالقرينة ان كانت
 في الخطاب فالغير اراد بالخطاب المعنى المصدرى اخصى
 المعنى لانه فينادي ضمير المتكلم والمخاطب ولما شارك اسم الالة

في قوله
 او نسبة بينهما
 لانها السبب في كون هذا المركب موضوعا لللفظ

في قوله
 او نسبة بينهما
 لانها السبب في كون هذا المركب موضوعا لللفظ

والموصول الغيبة الحرف في كونها موضوعا بوضع عامة لغاية
 مخصوصة استأثر الى الفرق بانه تلك الاسماء معانيها مبهمة
 مستقلة بالمفهوم لكن لا يتبين شي منها في الفاظها
 الا بغيرية معينة حتى تقاس الاسماء المشتركة لفظا واما
 الحروف فان مخزومها لا يستقل بالمفهوم بل هو اللفظ
 خبره فلا يتبين بنفسه ثم استأثر الى ان الموصول وان كان
 موضوعا عارضا عاما المستحضرات فهو مبهمة كونه الى طلب
 بما يفهم من الموصول مستحضرا معيناً من حيث نية المانع
 من الشك بل بغيره لا يمنع من الشك فيه وان عرف المخصارة
 في شخص معين كقولك لمن سمع انه جاء واحد من هذا الذي
 جاز من بغداد ورجل عالم فهذا الاعتبار عده كلف
 مع جملته في الشخص واما المفعول واسم الإشارة اذا كانا
 فبين على حالهما فانه يفهم المخاطب منه ما يبيح تصويره من الشك
 وانه كانت في غيره فاما حية بانه اشار الى المراد بذكر اللفظ
 بعضه من الاعضاء الحسية وهو اسم الإشارة او عينية
 بانه اشار باللفظ بنية مضمون بانه الى مذهب المتكلم
 والمخاطب انتسابه اليه ولما ذكره يقول الحرف وهو المتكلم
 والمخاطب موضوعه للمتحقق طاهر واما غيبة الغائب فمفهوم
 الى الكلي ولفظها قد استأثر الى الجنس وكذا الذي
 قد مراد به كلفه عن المخاطب والمتكلم بانساب مضمون جملته
 اليه كما اذا قيل ان هذا هو المور والضميمة هنا هو اللفظ
 الموضوع فلا يجوز قد الموصولات واسماء الاسارة
 والظواهر مطلقا من قسم اللفظ الموضوع لشخص وقد جيب
 عن الإشارة الى الجنس اسما والاشارة بانيها على
 بمنزلة المحسوس من المظاهر ولم يضرنا الشك في ضمير

فيكون من لا يشك في غيبة الغائب
 والاشارة الى الجنس اسما والاشارة بانيها على
 بمنزلة المحسوس من المظاهر ولم يضرنا الشك في ضمير

فيكون من لا يشك في غيبة الغائب
 والاشارة الى الجنس اسما والاشارة بانيها على
 بمنزلة المحسوس من المظاهر ولم يضرنا الشك في ضمير

الغائب والموصول ولا يجد ان يرتب في الموصول
 واما ضمير الغائب فقد قال بعض المحققين ان الظاهر ان
 لفظه هو موضوعه للجزئيات المستدرجة تحت مفهوم
 الغائب المفرد المذكور سواء كانت جملة او اضافية
 وهو الموصول الجامعة تشمل على جميعات اي على كل منها
 انه اريد اللفظ واللا يلزم ان يقال ان الشيء على نفسه وان
 اريد بها المعنى يكون في قبيل اشكال الطرف من المضاف
 باعتبار ان اللفظ واللفظ **المعاني الاول** **اللفظ**
 مشتركة في ان مدلولاتها جامعها ليست بمجانبة في غير ما ابيح
 فمقداد بالذات مستقل بالمفهوم صاير الى عليه وانه
 وانه كانت تحصل تحقيقا بغيره هو اسمها ان من ما ليس له
 يحصل في الحقل كجب فله ما وضع في تلك الكلمة الالهام
 فربته اليها **الثاني** **الاشارة العقلية لا يفيد**
 الشخص نهات اشارة الى الفرق بين الموصول وبين
 الغيبة واسم الاشارة بان الموصول مع قرينة التي
 هي العقلية لا يفهم اليك مع تلك الجهة امر لا يقبل الشك
 بل المنفصل بمضمون الصلة وهو غير مانع من الشك
 وعقل ذلك فانه يقيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية ويكون
 القيد كليا نظير الى ان مجرد الصلة لا يزيل الاعلى انساب
 مضمون جملته الى ذات من غير تعيين واما باعتبار كلية المقيد
 مع ان الموصول شخص على قدره فمن حيث ان المفهوم للعالم
 بالوضع من الموصول هذه حين اطلاقه ليس الا الذي
 هو اللفظ المستحضرات ولا شك انه كلي ولا يفيد ذلك
 المفهوم في ذهنة بمضمون الصلة التي هو كلي يفهم ولا يفهم
 ات مع منه يجرم ذلك الشخصات ما نفا من الشك

فيكون من لا يشك في غيبة الغائب
 والاشارة الى الجنس اسما والاشارة بانيها على
 بمنزلة المحسوس من المظاهر ولم يضرنا الشك في ضمير

فيكون من لا يشك في غيبة الغائب
 والاشارة الى الجنس اسما والاشارة بانيها على
 بمنزلة المحسوس من المظاهر ولم يضرنا الشك في ضمير

وان تم التمسح بالتمام امر خارج كما اذا اظهر انساب مضمون الصلة
على السامع منهما مع تلك القرينة ما يمنع في الشركة فان القيد
الكللي لا يكتفي لا يقيد بجزئية بخلاف قرينة الخطاب والحق في ذلك
كان اي الضمير واسم الاشارة في مابين وهذا اي الموصول كس
اي يجب ان يفهم السامع منه لا يجب معناه الموضوع **الثالث** علمت
في هذه الفرق بين الضمير والمفعول من جهة من العلم والمفعول باعتبار مصدر المفعول
والوضع في العلم ولقد امكن في المفعول في المفعول في المفعول في المفعول
بفهم الجزئية اليها في رد على جعل الضمير من الجزئية المفعول في
اسم الاشارة والضمير ان بعدا معا من الجزئية المفعول في
دون اسم الاشارة حال من الضمير في اليها اي تجاوزين اياه في شمول
التقسيم حيث لم يند وقوله **ثالثا** مفعول في التقسيم باعتبار
بطلان الحال المذكور كما ان مفعول الغاية انما هو باعتبار ذلك
المتعلق **ثانيا** ذلك اي اسم الاشارة انما يكون
اي هو لولا انه موضوع لامر عام وانما يحصل الضمير باقران
الاشارة المحبة دون اصل الموضوع ووجه التفسير ما هو
من ان الضميرين فيه ايضا وضع في قرينة الماشارة
وهو ان الضميرين مدلول الضمير بالوضع **الرابع** بين ذلك في هذا
اي في هذا التقسيم ان معنى قول النحاة الحرف يدل في غيره انه
لا يستعمل المفعول اي لا يكون ملحوظا مقصدا وبالذات
لا كذا ولا جزاء لكونه ملحوظا مجازا وعلى انه وسيلة الى ملاحظة
غيره بخلاف الاسم والفعل فانه الاسم تمام معناه مفعول في
والفعل وان كان تام معناه غير مستقل وغير صالح للحكم عليه
وبه ان جراس معناه اخر حدث له استقلال المفعول
ولذا صح ان يحرر **الخامس** عرفت من الفرق بين الفعل والمستعمل
ان ضاربا لا يرد على هذا الفعل في العباد ان كانت

وهذا هو الضمير
وهذا هو المفعول
وهذا هو الموضوع

وهذا هو الضمير
وهذا هو المفعول
وهذا هو الموضوع

وهذا هو الضمير
وهذا هو المفعول
وهذا هو الموضوع

ضاربا على هذا الفعل على علم من هذا التقسيم فظاهر وان حملت
على هذا المفعول من النحاة فالوجه انه يعلم من هذا الفرق
ان مرادهم بضمير مادل على معنى في نفسه مقرران باحد لارئة
الثالثة مادل على حدث منسوب الى ذات مع الاقرار ان
على ان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه وضارب ليس
كذلك لانه يدل على ذات ونسبة الى الحدث هذا ولا يلزم
ورود ضارب بدون هذا الفرق على هذا النحاة الا اذا اعتبر
الاقرار ان الما هو ذنبه ان يكون في اللفظ ما يدل عليه
اولا كما هو المتبادر من الما اطلاقا او فرضا قرانه ما يدل
على الاقرار ان معناه ما حد الا لارئة كقولك زمر ضارب
خدا فانه هذا الضمير يحمل ان يكون عابدا الى الفصل فيكون ما هو
او موصوفة وان يعود الى ضارب ويكون ما ناسف
مادل على حدث وليس الى موضوع وزمها **السادس** ومنه
اي في ما سبق من التقسيم والمالم يجر في ذلك للعلم الجنبني
ذكر فلا بد من توجيها لذلك العلم وهو انه لما علم من التقسيم
كون اسم الجنس موصوفا للمفعول الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير
اعتبار تعيين فيه ومعلوم ان العلم من المعارف وكلها
يختص فيها معهودية المسمى وان كانت المعهودية المفقودة
في مدلول اسم الجنس ولا شك في بعد هذا التوجيه كما ان الحسن
الاكتفاء به كذا الفرق بغير تفريق يعلم الفرق بين اسم الجنس
وعلم الجنس كاسمته وخصيصة ذلك يعلم مما ذكره في القواعد
الضابطة من تحقيق معنى التعريف وضع المعين بوجهه يعني
ان علم الجنس كما يدل على الحقيقة من حيث هي اي يدل على
ايضا بوجهه وضاع على كونه تلك الحقيقة معهودية للنحاة
منفية عنده غير معهودية واسم الجنس لا يدل على ذلك

وهذا هو الضمير
وهذا هو المفعول
وهذا هو الموضوع

التبيين صلا بل هي دالة على تحصيل تلك الحقيقة من غير اعتبار
 كعين و عدم مذهبها ثم اذا اريد الدلالة على ذلك التبيين
 يتوسل الى امر خارج كاللزام التوقيفية فالنوعين جزء من
 علم النفس خارج عن مدلول اسم كنهه و صفا تغير معاني
 ثم جاء التبيين وهو معنى فيه من اللام الموصول بحرف
 حاصل معنى العكس فيه ان يحصل الحرف الغير كالحرف لمعناه
 و معناه كالحرف و لم يحصل الموصول الغير كالحرف و لم
 لمعناه و معناه كالحرف فانه الحرف يدل على معنى في الغير و يحصل
 اي غير ذلك الحرف بل يعين معناه بما اي بذلك الغير الذي
 هو اي الحرف بل معناه فيه فالغير الاولان راجعان اما الى الحرف
 او الى معنى في الغير وان كانت الموصولة بما هو معنى فيه الموصول
 بهم اي معناه امر مهم عندنا مع بين عنده بمعنى حاصل
 فيه اير في الموصول يعني في معناه و هو مضمون الصلة للجمهور
 بغيره لمعناه و انما قيدنا الالهام بكونه عندنا مع لان معناه
 الالهام في المعنى المراد بالموصول عند المتكلم يتبين بمعنى فيه
 الفعل الحرف يستتر كان في انها يدلان على معنى باعتبار كونه
 بما للغير اما الحرف فلان معنى النسبي الذي هو مدلوله فالكلمة
 باعتبار كونه لما يتعلق به ذلك الامر النسبي من طرفه على وجهين
 في تحصيله و صا و خارجا و اما الفعل فلان كونه على حدث الصالح
 لانساب الى ذات ما المعبر عنه ذلك الانساب و صفا
 فالكبوت لغيره و جهين احدهما ما يقع قصد لجات ثابت بذلك
 الثبوت لغيره و هذا يقتضيه الاستقلال فهو كونه كافي لحدوث
 المعبر في مدلول الفعل ثانيا بما لا يقع فيه ذلك وهو الذي
 بكونه على وجهين غيره و لا يستقل الفهم كافي معنى الحرف ومن
 هذه الجهة ايرجته اخبار كونه ذلك المعنى بابا للغير ثابت

على وجهين اذا ارادنا ان نحقق معنى الحرف فيكون
 في ذلك كونه الحرف كونه و كونه الحرف كونه
 الالهام كونه الحرف كونه الحرف كونه الحرف كونه
 في ذلك كونه الحرف كونه الحرف كونه الحرف كونه

يحصل

التبيين فامتنع الخبر عنها مستحيل في معناها اي لا يقع الخبر عن معنيها
 كونه و لا جزا بخلاف الاخبار بها فانه الفعل و انه لم يقع الاخبار
 بنام معناه كونه يقع بجزء الذي هو الحرف **الفصل التاسع**
 مفهومه كلي المراد بمجهوم الفعل اما جمع معناه فوضعه بالكلمة
 و صفا لكل بصفة الجزء الذي هو الحرف و اما بعض معناه الذي
 هو الحرف و الاول الحرف و انه كان فيه رفع مؤنث الكلمة و هو
 بالكلمة قد يحقق في ذات متعده مجاز نسبة الى حافض
 اي من تلك الذات و تذكر الخبر باوّل المذكور فيجرب و دون
 الحرف اذ يحصل له مدلوله اما هو لما حصل فلما يحصل لغيره اي
 لغير الحرف في غير الغائب و في كلمة نظر فاعل و في بعض النسخ
 في كلمة و جزئية و اما اذا كان المرجع اليه كليا فاما في كلمة
 و جزئية نظر **الفصل العاشر** و هو فوق اعلم ان الاسماء باستساب
 الحرف في التفرام المذكور متعدها بمعلقة ذلك مثل و دون
 من الاسماء اللازمة اضافتها فبينة على تفرقة بينهما و هو ان
 من الحرف جزئي متحقق و معناه و دون صاحب و على كلي
 مفهومهما كلي لانها بمعنى صاحب و على و اما ان لا يستقلان الا
 في جزئين اضافيين بالنسبة الى معانيها المذمومة الغائب
 و العلوية لا يقع ان جعل ذلك على الحد الحقيقة لان وجود
 الاضافة لا يقتضي الا الجزئية الا فبينة تقول الانسان
 و ذلك كونه من الاضافة فلا يكونا جزئين حقيقيين كما هو معنى
 الحرف **الفصل الحادي عشر** من الرسالة يدعي ما عسي ان يحظر بعض الاد
 و هو ان الحكم الجزئية والكلمة و العلية و الموصولة و امثالها
 على الاغاط انما هو جناس كما هي في من المعنى
 فاذ اقلت جاذ و مال و اردت تحضار بوجه من لفظها
 زيد فربما يدعي ان ذو في علم لا يستماله فيما استعمل

على وجهين اذا ارادنا ان نحقق معنى الحرف فيكون
 في ذلك كونه الحرف كونه و كونه الحرف كونه
 الالهام كونه الحرف كونه الحرف كونه الحرف كونه

على وجهين اذا ارادنا ان نحقق معنى الحرف فيكون
 في ذلك كونه الحرف كونه و كونه الحرف كونه
 الالهام كونه الحرف كونه الحرف كونه الحرف كونه

لفظ زيد فرجع ذلك بان المعبر في وصف الالفاظ بما ذكر
 من الالفاظ وهو حال الوضع لا حال الاستقبال الموضع
 في امر كلي فلا يكون علما بل جزئيا وكذا الحال اذا استعمل
 في مستزيد بعض الموصولات والضمائر واسماء الاشارة
 لا يربط اي لا يوفقك في رتبة وشك فساد الالفاظ
 اي نادوب بعضها مكان بعض في المعبر الوضع والله تعالى
 اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي اكرم نبيك وهدى لطفه خلائق الميث والبيان
 وجعل خلائقهم مهتدين الى طريق الرشاد من الاحسان المحمدي
 في ميدان ملكوت الله على القضاة الاستعداد في الاحسان
 بالامانة على امر الحق والصدق في الحياة وصلى الله على طي
 طرف الاعلى من البلاغة والبيان وهو سورة قصيدة جمع القرآن
 في سورة واحدة من خطبة نبي محمد فان من حيث انزلها عليهم
 من قريظة الى هذه الساعة وعلى الله واصحابه المتقين في النظر
 من سورة المستور والحياة فاقبائهم لان معقنا منهم حال
 بعد احسان فانما الفقير المنوجه الى عبد الحكيم
 بن علي الله لما ظهر له الانسكان في المطول شرح تحقيق
 على الميث والبيان في قوله وطائفة من عبيد الله لا يحجز
 ولا يقرب منه من حيث الاعراب كما شكل كثير من مهرة
 الرجال والاعيان او راوا ما يمدح في العام رحمة الامانة
 في مقام علم القرآن على الانسان علمه البيان والله اعلم

اي للبينة الواقعة في الكلام من حيث افادته المعنى لا من حيث
 اللفظ وصوت طرقاته طرف الشيء هذه ومنها على اليه
 انتهى هذا البلاغة واعلم انه يلزم ان يكون الطرف الاعلى الذي
 هو المنتهى للبلاغة جزئيا حقيقة للجزئيات لا جزئيا فوجه كانه
 حقيقة ونوعا طبيعيا لا نوع لا نوع فوجه كانه لا يحجز مشلا
 فيكونه المنتهى للجزئيات ولا النوع وانه اعتبرنا الطرف الاعلى
 وما يقرب منه جميعا فيها فليس يقرب منه منتهاى اعتبار الجزئيات
 بل اعتبار النوع كذا في الايضاح في نفس الطرف الاعلى
 للبلاغة في الكلام بانه ينتهي اليه هذا البلاغة فنسب السارج
 او رده الى الايضاح فلو طرقت له في ما يوههم قول المصنف كون
 لفظ ما يقرب منه عطف على لفظ هذا لا يحجز ولما احتاج
 قوله اعلى الى التفسير والبيان فتره المصنف بقوله وهو الى الطرف
 الاعلى الذي اعلى بينا فسلم بوجه خاصته تحدى بها قومه
 ولم يقط صلي الله عليه وسلم بلغها غيره تحدى به قومه وكانت
 سجدة كل مني تقع مناسبة لخال قومه كما كان السحر فاشيا عند
 فرعون فخاه موسى عليه السلام بالعصا واليد البيضاء على هرة
 ما صنع السحرة وكذلك اجاب عليه السلام المودة وابراؤا لكمة
 والابرص لان الاطباء والحكام كانوا في ذلك الزمان من
 غاية الظهور فاذا عرفت هذا علم ان البقاء من العرب
 العرب الذين بعث فيهم نبي صلى الله عليه وسلم كانوا في هذا الزمان
 من حيث البلاغة فخاه الله تعالى بالقرآن الذي كدهم ان بانوا
 بسورة من مثله فلم يقدر رواج كون بلاغتهم هي هذا لا يحجز كما كان
 الطرف الاعلى المحمدي او هذا لا يحجز على ان كان مثل قصيدة يحيى
 تحت آيات واذا عرفت هذا فافهم انه صلى الله عليه وسلم
 انه بالقرآن وتحدى به العرب العرباء ويومئذ واعلمهم على المعاصرة

قال الله تعالى فلن اجتنب الناس نحن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن
 لا ياتوا بمثل ذلك وكان بعضهم لبعض ظهيراً الآية وكيف لم يوردوا عليهم
 على المعارضة والرسول صلى الله عليه وسلم كفهم بذلك كانوا هم
 واثارهم عليه فمكة لهم عن الاتان بمثل ما نزل من سورة عذرا
 وقصورهم عن ذلك فلا يرمونهم عن المعارضة وانما اظهرنا
 المعارضة والمعاداة مع الرسول صلى الله عليه وسلم هذا لا يخار اي
 الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاما هذا لا يخار على حسب
 اليه سارح بالهامه بين النوم واليقظة وقوله وهذا من
 عجز الطرف الاعلى لا يخار ما يقرب منه ان يرتقى الكلام المقيد
 في ما يقرب الى ان يخرج عن طوق البشر ويخرج عن معارضة
 اشارته الى ان اعجاز كلام الله تعالى بارفائه في ما يقرب من
 طوق البشر على هو الرأى الصحيح لا يخار به عن الخفيات ولا يهتدي
 العربية ولا يعرف العقل عن المعارضة واعلم انه قد خرج بعضهم
 اعجاز القرآن في اربعة اشياء احدى هذه سبابة الخلف الكلام
 هذا السبابة من العرب الرأى ونشراح عدم الخرافة حتى حارت
 فيه عقولهم ولم يهتدوا الى الاتان لتي في منتهى ما توعدوا
 على تحصيل ذلك وتزيفه لهم على العجز عنه واما سبابة اخرى
 في الطبقة العليا من الفصاحة والدرجة القصوى من البلاغة
 مع شمولها على الاخبار بما سياتي من الكوائن التي بعضها
 في العصور النبوية وبعضها بعدة واما سبابة اخرى والنبيا
 كلامه مع الاعجاز والبلاغة ورايتها ما تحمل عليه من الاخبار
 عما مضى من احوال الامم السابقة والشرائع الدائرة فما كان
 لا يعلم منه الا انما ودر من اهل الكتاب وانما اذ عني قاصدا
 العلوم الالهية واحاطة بفنون الحكمة العلمية والعلوية
 وهداية الى الصالحات الدينية والدنيوية وتتميمه لاجل

البداية

البداية والمعاداة وما يتقارن به العباد ثم السارح رحمه
 افراد البشر بالذكر بما ذكره الملائكة والجن بناء على انهم
 المشهورون بالبلاغة والمقصود من المعارضة
 والافانج منصوص بان يكون خارجا عن طوق جميع
 فانه قيل ليست البلاغة الواقعة في الكلام سيرة المطابقة
 اي مطابقة الكلام المفيد لمقتضى الحال من كونه السارح
 حالي الذهن او متروكا او منكرا الا غير ذلك مع الفصاحة
 اير مع فصاحت كلامه والحال علم البلاغة الذي له
 زيادة اختصاص بالبلاغة اعني به على المعنى واللبس ان
 كامل اي تمام من تمام هذين الامرين اي مطابقة الكلام
 لمقتضى الحال فصاحته كلامه فمن يقنه واحاطة الضمير
 ان البارز ان يعلم البلاغة لم لا يجوز ان ير فيها اير المطابقة
 مع الفصاحة فبانه كلام الفاء العاطفة لتعقيب اي
 عقيب رعايتها هو اي ذلك الكلام المراجعة فيه المطابقة
 مع الفصاحة في الطرف الاعلى من البلاغة الملمة الاسمية
 صفة كلام ولو بمقدار قدر سورة هزلت ايات كالكوز
 فيكون الكلام المتأني به في الطرف الاعلى قلنا لا يعرف
 اي تمام هذين الامرين بهذه العلم اير علم البلاغة الذي له
 زيادة اختصاص بالبلاغة الا ان هذا الحال اير لا يكون
 البلاغة سيرة المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة يعنفني
 ذلك الاعتبار منها اي اعتبار المناسبات للحال
 والمقام فيجب ان يرتقى كلام الله تعالى في بلاغته الى ان
 يخرج عن طوق البشر ويخرج عن معارضة فاذا عرفت
 هذا علم ان السارح ان حمل سواره على منع حق الاعجاز
 في كلام الله تعالى كالمعبر به قوله لم لا يجوز كان الجواب خارجا

عن قانون السؤال لان نسخ السند لا سيما اذا كان احسن السند
فائدة هـ وان كل سؤال على المعاد فنته حجة انه لم يذكر ليل
على حقيقة فيه فهو محظوظ فينبغي ان يحل علم البديهة في قوله وعلم
البديهة كافي تمام بدين الامر بن علي المصطفى العام لان المعنى المستعمل
ويعلم له زيادة اختصاص البديهة انما هي علمي المعاد والبيان
وغير كافل بانعام العضاة بن يقول الكلام بعد الحل على المعنى
العام بحسب الغلبة لان الكافل بانعام بدين الامر بن العدم
المحسنة من لوازم السبلة المعلومة وانما الاطلاع على كيفية
الاحوال اي مقدار ما ورعه وما كيفيتها اي تفاوت مقامات
الكلام المصنف ورعاية الاعتبار بحسب المقامات كملكون
الرعاية بحسب المقام مخفيا باجزاء الجملة او بجلتين فصاعدا
او لا يخفى بشئ من ذلك فاما هذا الاطلاع بهذا العلم على كليات
الاحوال وكيفياتها وعلي رعاية الاعتبار بحسب الحال والمقام
ولو سلم ان الاطلاع على تلك الكليات والكيفيات
وهي تلك الرعاية ايضاً يحصل بهذا العلم فامكانه الاحاطة
بهذا العلم اي علم البديهة لغير علم الغيب بمنوع من حيث
كونه جامعاً لعدم ومعارف لا تنقضي عجائبها ولا تنتهي فوائدها
ما بغيت الدنيا كما نرى ان يرتقي الكلام في بطلانه الى الخرج
عن طوق البشر وكثير من مهرة هذا الفن جمع ما هو وقوله
كثيراً مضروب على انه من باب الانحاء على شريطة التفسير اي توكيد
كثيراً تراه لا يقتدر على تأليف كلام يبلغ اي اقرب من الطرف
ان علي فاضلاً عما هو في الطرف الاعلى بقوله وكثيراً الى يتعلق بك جواب
الاول الذي هو منع كونه علم البديهة كافلاً بانعام البديهة
وقال المحقق الفاضل حسن طلي وكوجيل الهادة اعظم من الاحاطة
فلا بأس في نقضه بجواب الثاني وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة

اي عبارة المقصود ان الطرف الاعلى هو هذا العجاز وما يقرب
من هذا العجاز على ان لفظ وما يقرب من عطف على لفظ حد
العجاز والصغير من راجع الى هذا العجاز والمراد من حد
العجاز اقصى نهايته وما يقرب من نفس العجاز والمجموع
اي اقصى نهايته العجاز ونفسه تفسير لفظ الاعلى كما ان
قوله وهو ما اذا تجر الى في الطرف الاسفل فيكون هذا يكون
الطرف الاعلى لمائة العجاز ونفس العجاز فلا يتحلى
كلام جنيني بين لفظ الطرف الاعلى وبين تفسيره فيخلص
كلام المصنف من التعقيد للفظ وفي بعض نوح الايضاح ان
قوله وما يقرب من المراد منه البديهة مقدارية او بين فكانه
قال ولما طرأ على اعلى وهو البديهة القرينة كما هو المصنف لما
لم يكن ما ظهر من عبارة المصنف عند السارح فقال وهو
اي هو ظاهر من عبارة المصنف فاسد فبين وجه الفاء بقوله
لان ما يقرب من الى هذا العجاز انما هو اي اقرب من حد
العجاز على ما ظهر من عبارة المصنف من المراتب الغلبة
اي جهة الطرف الاعلى ولا جهة اي لا وجه ولا طرفي لجهة
اي اقرب من من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البديهة
ثم عطف السارح ما رخصه على مشرب بقوله اذ المناسب ان يوضح
ذلك اي الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البديهة حقيقة
اي جزئياً حقيقة لا جزئياً فانه كالمهنية الحقيقة او نوعاً
اي نوعاً طبعياً لا نوع فقه كالعجاز من حيث يكون الطرف الاعلى
شبه الجزئيات او منتهى الانواع وانما هذا العجاز وما يقرب
منه جميعاً فليس منتهى باعتبار الجزئيات بل باعتبار الانواع
وكذا ما يقرب من فقط لا يكون منتهى باعتبارهما فامكان
هذا السؤال السارح انما انشأ ما اورده الرزوز

راعى في ههنا الما من الطرف الاعلى هذا العجاز اي قصى اسائه
 العجاز حال كونه في كلام الغير البسر فعلى به كلام الله تعالى وما يقرب
 منه اي نفس العجاز حال كونها في كلام البسر فالاول اي ههنا
 العجاز حال كونها في كلام الغير البسر حتى اي ههنا لا يمكن للبسر
 ان يعارضه اي ههنا الحد والثاني اي نفس العجاز حال كونها
 في كلام البسر حتى اي ههنا لا يمكن ان يجاوزه هذا ما اورده الزوز في
 الما وان الطرف الاعلى هو ههنا العجاز التي لا يمكن للبسر ان يعارضه
 وما يقرب من الههنا اي نفس العجاز وكلاهما اي ههنا
 العجاز وما يقرب منها من العجاز اي في هذا العجاز هذا ما اورده
 الخ في قلت انا الاول اي اورده الزوز في قصى
 لا يفهم من اللفظ من كل لفظ المقصود ان البحث اي بحث المقصود
 في مدح الكلام بافادته المعنى المراد من حيث هو اي من حيث كون
 الكلام كلاما مغيبا من غير به الى كونه اي الكلام المغيب كلام البسر
 لا يمكن للبسر ان يجاوزه او غيره اي غير كلام البسر لا يمكن له ان يعارضه
 واما الثاني اي اورده الخ في فادح المقصود اي نفس لا يرفع
 الفاء لانه قبل ما يقرب من الطرف الاعلى الذي اليه انتهى الكلام
 وما يقرب منه ليس غريبا حقيقيا لا جزئي وليس ايضا نوعا
 بل جليا لا هو بنا عليه ان معنى اي الذي هو اي كمن ان هذا العجاز
 بمعنى مرتبة من الرتب سواء كانت طرف الاعلى او ما يقرب منه
 اي بمعنى مرتبة للسلطنة لا بغاية فرفه او درجة عطف تقبيل
 للمرتبة حتى اي المرتبة العجاز باعتبارين اي باعتبار ان
 لا يمكن له ان يجاوزه والاضافة اي اضافة لفظا محدد
 اي لفظ العجاز في المتن للبيان من قبيل عام نفسه وبؤبده
 اي كون هذا العجاز بمعنى مرتبة وكونه الاضافة للبيان قول صاحب
 الخ في قوله تعالى لو وجدوا فيه اخذا فاكبر اي لو كان القرآن

من عند غيره كان الاكثر منه محلا لبعضه على اعلى مرتبة وبعضه
 ادون ذلك كان فرفهات نظمة وبهتة من حيث الرتب فكان
 بعضه اي الد بالغا هذا العجاز وبعضه الذي من غير الله فاصلا
 عنه اي عن العجاز وقوله يمكن معارضة صفة كائنه لفظا
 وبعضه فاصلا عنه لمحق استقصا مراتب الاختلاف فقد
 ثبت بغير القصور عن هذا العجاز امكن المعارضة ولا يستقيم
 الا بحيل الحد بمعنى المرتبة ولما حققنا توجب الشرح على ما ذهب
 اليه بان الطرف الاعلى المجزئي المحقق بان هذا العجاز المرتبة
 وليس برضى عنده ما هو الاقرب من وجوه الاعتراض كعب
 اللفظ بان يجعل ما يقرب منه مبتداء محذوف الجزم عنه وما يقرب
 منه كذا لث ايما هو هذا العجاز ايضا ويجعل من قبيل عطف الجلة
 على الجلة لسلامة عن العطف على المبتداء قبل معنى فخر او ثبت
 ما المهم اليه فاجاب به وقال فما المهم بين التزم والبقطة
 ان قوله قول المقصود ما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه
 عائد الى الطرف الاعلى لا الى هذا العجاز اي الطرف الاعلى حال كونه
 ما يقرب منه اي من الطرف الاعلى وقوله في البقرة مستقر
 وقوله اي الطرف مبتداء اول وقوله ما لا يمكن للبسر معارضة
 الجار مع المحذور حال انه منوطا من المبتداء الاول وقوله
 هو مبتداء وان قوله هذا العجاز خبر المبتداء الثاني فليس
 هذا التقدير يكون لفظا هذا العجاز خبرا عن هو وعن ما يقرب منه
 معادني اصل انه يقول فاعل ان ما المهم يمكن ان يكون من القاء
 السيلان من غير ان يوجد له استارة ما في كتب القوم فاجاب
 بجوابين اما اوله في قوله هذا هو الموافق اي المهم موافق
 لما في المصباح اي فاعل في عبارة المصباح فوجدتها
 موافقة لما المهم وبين وجه الموافقة بقوله من ان السلطنة

منزه الى ان شئ حد الاجازة اي ان شئ نهائية لا يمكن للبشر ان
 يجاوزوه وهو اي حد الاجازة الذي هو نهائية الطرف الاعلى
 وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه اي الطرف الاعلى الذي
 لا يمكن للبشر ان يجاوزوه وما يقرب منه اي الذي لا يمكن للبشر
 ان يجاوزوه كلاًهما اي من جهة كونه طرف الاعلى وما يقرب
 منه مرتبة ودرجة حد الاجازة اي لا يمكن للبشر معارضة
 لا هو اي الطرف الاعلى ووجهه بره وما يقرب منه جميعا
 يعتبر ان مرتبة واحدة من البداية كذا في شرحه اي شرح المفاتيح
 قال حسن جلي رحمة وقد عرفت من على توجيه الشرح بوجه
 احدهما ان سوق كلام المقصود يدل على ان مراده بقوله
 هو حد الاجازة ببيان الطرف الاعلى كما ان قوله
 في الطرف الاسفل قوله وهو ما اذا تغير الى بيان الطرف
 الاسفل فليذكره الشرح بقوله هذا المقصود من تعيين حد
 الاجازة ببيان الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيها ان التفاوت
 في البداية القرائية وسره ان الله تعالى عالم بتجليات الاحوال
 وكيفية نهايتها فليعلم ان يكون الكلام المشتمل عليها في اعلى المراتب
 لان بعضها منه تعلقه يمكن للبشر الاتيان به كونه وان لم يقع ذلك
 لقائل ان يقول لا يمكن انكار تفاوت الايات القرائية في البداية
 اجاب الشرح بقوله ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض
 الاخر في البداية وان كان الجميع اي جميع الايات القرائية
 مشتركة في امتناع معارضة اي لا يمكن للبشر ان يجاوزوه كذا
 به قال حسن جلي فانه قلت لا يمكن انكار تفاوت الايات من
 البداية كما ان الله بعض فصحاء قد ما بهم ودر بيان
 در فصاحت كي بود يكسان سخن كرجه كوينده بود جا حفظ
 وجودن اصمعي در كلام ايزد وحي منزه است كي بود ثبت يد

مانند يا ارض المبيح فت التفاوت الحاصل في النظر الى ان
 الاحوال المقضية لا اعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات
 المرتبة فيها انفس من المقضيات المرتبة في الاخر وذلك
 لا يتضح في ان يكون كل منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة
 من البداية لا بداهة فلهذا بالنسبة الى تلك الاية لوجب
 اشتمال كل على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر
 بناء على احاطة علم الله تعالى بجميها فاعلم انما ناسب
 في قوله وفي نهائية الاجازة اي قوله تعالى وطلعت
 في كلام نهائية الاجازة فوجدت عبارتها موافقة لما المهم
 وهي ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاًهما هو البحر رحمت
 لا يقبل كل واحد منهما المعارضة والتحقير واسفل ولما احتاج قول
 المقصود الى التفسير البيان فسر به بينه بقوله وهو اي
 الطرف الاسفل اي طرف البداية من شرح الشرح بذلك
 تنبيه على ان الطرف اعلى من البداية احتراز عما وقع في هذا
 الاجازة من ان الطرف الاسفل ليس من البداية في شئ
 ومنه عبادرة اذا غير الكلام الغيبة عنه ارعن الطرف
 الاسفل الى ما دون مرتبة اي الى مرتبة هي اي تلك المرتبة
 ادنى منه اي من الطرف الاسفل وانزل منه درجة ثم المراد
 بقوله اي ما دون كل مرتبة من المراتب التي ودون الطرف الاسفل
 او مرتبة تحت بلا واسطة فانه المتب در عند الاطلاق
 وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر من تعيين الطرف الاسفل
 على الطرف الاعلى وعلى المراتب المتوسطة لا يقال
 طرف الشئ بحسب المعنى المتعارف نهائية فلا يكون الطرف
 الاسفل واحدا في البداية لانا نقول لما كان الطرف الاعلى
 واخلال البداية قطعاً بالطرفية فالانطباق دخول الطرف

الأفضل بغيراً بالطرفية على أن ليس من الطرف ما قال المصنف إذا
 غير منه إلى ما دونه التخييل كلام المفيد وإن كان صحيح الأبواب
 عند البقاء وبالصوت الحيوانات صريح في القول له لا
 على أن الكلام الواقع في الطرف الأفضل غير متخييل عند هم بالصوت
 الحيوانات وكل كلام غير متخييل بها فهو عند البقاء بغير يكون
 الطرف الأفضل متخيلاً إلا أنه يقبل التحديد والمعارضنة فلا يكون
 من المحترزات التي صدرت من عليه وسلم وقوله قد ر
 عن محالها بحسب ما يقين من غير اعتبار اللطائف حال عن الأمور
 فانه قيل بينهم اختلاف العامل في الحال دونها تلك
 العامل فيهما هو الفعل لأن حرف الجر أداة توصل معنى الفعل
 إلى مجروره والمجرور وحده منسوب المحل للفعل وما في بحسب
 ما يتفق أما مصدرية أي بحسب اتفاق الأصوات وحضورها
 بعلامة مقتضية لها ما صفة أي أي موصولة أي بحسب ما يتفق
 معها من الأمور التي لا يقضها من غير اعتبار الكمالات
 الزائدة على أصل المراد في تأدية المعاني عند المعاملات
 والمحاورات لعدم رعاية مقتضيات الأحوال علم أن
 المقصود إنما عرف لفظة الحيوانات إشارة إلى المراد عين
 الآن وقد وقع في عبارة الفصاح مستكراً والانتساب
 عليها على ذكرنا التكبر للتخفيف أو التوعيب ولعلنا أقرب مما ذكر
 الشريف من التكبر للقصص إلى عين معين تمت الرسالة
 الشريفة التي بحمد الله تعالى

لسمع وعاشق
 والها
 من شوال
 الحرام